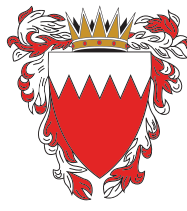


KINGDOM OF BAHRAIN

Ministry of Education



مملكة البحرين
وزارة التربية والتعليم

قضايا ٢٠١٢



الاقتصاد

للمرحلة الثانوية

2030

البحرين
BAHRAIN



قررت وزارة التربية والتعليم تدريس هذا الكتاب بمدارسها الثانوية

الاقتصاد

للمرحلة الثانوية

(قصد 312)

الطبعة الأولى

1445 هـ - 2023 م

حقوق الطبع محفوظة لوزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين

التأليف والتطوير

فريق متخصص من وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين



حَضْرَةُ صَاحِبِ الْجَلَالِ الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ عِيسَى الْخَلِيفَةِ
مَلِكِ مَمْلُوكَاتِ الْبَحْرَيْنِ الْمَعْظَمِ



الفهرس

11 الوحدة الأولى: النقود والمالية العامة

13 1-1: النقود وأنواعها

24 2-1: المالية العامة

36 تقييم الوحدة

39 الوحدة الثانية: مقدمة في التجارة الخارجية

40 1-2: التجارة الخارجية

51 2-2: ميزان المدفوعات

64 تقييم الوحدة

69 الوحدة الثالثة: الحسابات القومية والتنمية الاقتصادية

71 1-3: الحسابات القومية

84 1-3: التنمية الاقتصادية

95 تقييم الوحدة

99 الوحدة الرابعة: المشكلات الاقتصادية

101 1-4: التضخم

112 2-4: البطالة

121 تقييم الوحدة

المقدمة

يتصف علم الاقتصاد بالمرونة والقابلية للتحديث كل فترة زمنية، وذلك لأنه يعالج القضايا التي تواجه الأفراد والجماعات حسب معطيات زمانها ومكانها وحجمها. وعليه فهو علم يتطور عبر الزمن. وهناك عدة فروع لعلم الاقتصاد: منها ما يختص بدراسة سلوك المستهلك والمنتج وهو الاقتصاد الجزئي، ومنها ما يعالج القضايا القومية في الدولة ويبحث في السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى النمو والتنمية وهو الاقتصاد الكلي، ومنها ما هو تطبيقي مثل الاقتصاد الزراعي والصناعي واقتصاديات العمل والطاقة، ومنها ما يعتمد منهجه على الأساليب الرياضية مثل الاقتصاد الرياضي والإداري والقياسي.

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم الموضوعات الأساسية التي تدخل في نطاق مبادئ الاقتصاد الكلي للطالب الذي سبق له دراسة مبادئ الاقتصاد. وتحظى الموضوعات التي يعالجها الاقتصاد الكلي بأهمية كبيرة ومن قبل جميع البلدان، سواء المتقدمة منها أو النامية، نظرًا لأنها تمثل انعكاس للسياسات التي تتخذها الدول المختلفة للتأثير في حركة ومسار الاقتصاد القومي، إضافة إلى كونها تعالج المشاكل والقضايا التي تواجه الاقتصاد القومي، وبذلك فإن تأثيرها لا ينحصر على الفرد منتجًا أو مستهلكًا، بل يمتد ليشمل جميع أفراد المجتمع.

من ناحية أخرى، يمكن القول بأن هدف أي نظام اقتصادي هو معالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد القومي، وإيجاد الحلول الملائمة لها أو التخفيف من حدتها، إذا أخذنا في الاعتبار أن هذه المشاكل أخذت تزداد تعقيدًا في الوقت الحاضر أكثر مما كانت عليه سابقًا.

وحرصنا في تأليف هذا الكتاب على عرض محتواه بأسلوب مبسط وسلس وبتنظيم تربوي فاعل، واعتمدنا أسلوب التحليل الوصفي لبعض المسائل والتحليل الكمي لمعالجة مسائل أخرى، بما يتلاءم وإدراك الطالب في هذه المرحلة الأكاديمية من الدراسة، إضافة إلى اعتماد المعادلات والصيغ الرياضية والرسوم التوضيحية، مع اعتماد الأمثلة التطبيقية لتوضيح بعض المسائل للطالب. وتركنا للطالب مساحة واسعة للتفكير وعرض وجهة نظره من خلال تضمين الحالات الدراسية، التدريبات العملية، قضايا اقتصادية للمناقشة والتفكير بشكل يعكس توجهات المنهج وفلسفته، ويتمثل في دورة التعليم.

والله وليّ التوفيق ،،،

الأهداف العامة

تتمثل في تمكن المتعلم على أن:

1. يتعرف مفهوم علم الاقتصاد الكلي ودوره وأهدافه في المجتمعات.
2. يكتسب مهارات سلوكية تمكنه من التعامل مع الأوضاع الاقتصادية المختلفة.
3. ينمي كفاءة الطالب كمستهلك رشيد للأنشطة الاقتصادية المختلفة.
4. يتعرف أنواع النشاط الاقتصادي والتجاري في العالم مع التركيز على البيئة المحلية.
5. يتفهم العلاقات المختلفة بين الأجهزة الحكومية ومختلف المشروعات التجارية في مملكة البحرين وأهمية تنميتها لمصلحة الفرد والمجتمع.
6. يفهم المنهج الاستقرائي والاستنباطي في الاقتصاد.
7. يتعرف المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية، بما يحقق نمو معجمه التجاري والاقتصادي؛ وبما يجعله قادرًا على التعامل الناجح السريع مع المختصين في مجال عمله.
8. يُقدّر العمل والعاملين، وقيمة الوقت ويدرك أهمية الإنتاج في دعم نهضة البلاد وبناء مستقبلها في جميع المجالات.
9. يعترف بأداء حكومة مملكة البحرين في تقارير ومؤشرات التنافسية الدولية.
10. يُقدّر جهود حكومة مملكة البحرين في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة، وتحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية 2030م.

خصائص محتوى الكتاب

صُمم هذا الكتاب المدرسي بطريقة تعين المتعلم على التدرج في التعلم، وتتبع الموضوعات المقدمة خطوة خطوة بسهولة ويسر، وبطريقة بنائية بعيدة عن الحفظ والتلقين.

كما تحتوي كل وحدة من وحداته مجموعة من الصور والرسومات والمخططات التوضيحية، بالإضافة إلى الرموز الميسرة للتعلم، وتتبع المعلومات لتثير الانتباه، وتوجه السلوك والمعارف، وتحفز على المشاركة بفاعلية في العملية التعليمية التعلمية.

نشاط فردي

أنشطة معرفية ومهارية لتطبيق ما سيجري تعلمه تعلمًا فرديًا.



أهداف الوحدة

لتحديد ما يجب تعلمه من أجل توضيحه وتيسير تحقيقه.



أمثلة

أسئلة تطبيقية تم حلها للمساعدة في فهم موضوع الدرس.



محتويات الوحدة

لتوضيح ما تتضمنه من دروس.



للاطلاع

معلومة أوسع حول موضوع الدرس؛ للاطلاع والثقافة المعرفية دون المطالبة بدراستها.



أهداف الدرس

لتحديد ما يجب تعلمه في الدرس.



ملخص الدرس

وصف موجز لما جرت مناقشته في الدرس والهدف المراد من الطالب أن يكتسبه.



المصطلحات

لعرض أهم المفردات والمصطلحات باللغة العربية والإنجليزية المتعلقة بكل درس.



الإضاءة

تذكير المتعلم ببعض المفاهيم المرتبطة بالدرس من دون مطالبة بها في عمليات التقويم.



أسئلة استهلاكية تحفيزية

أسئلة وتأملات تمهيدية تهدف إلى جذب انتباه الطلاب لموضوع الدرس.



أسئلة الدرس

لقياس مدى استيعاب ما جرى تعلمه في دروس الفصل.



التعاريف

للمساعدة على تحديد المفاهيم المهمة وفهمها.



تقويم الوحدة

لربط تقويم الدروس بعضها ببعض.



نشاط جماعي

أنشطة معرفية ومهارية لمناقشة عناصر الدرس جماعيًا.





الوحدة الأولى

النقود والمالية العامة

أهداف الوحدة

يُتَوَقَّع من الطالب في نهاية هذه الوحدة أن:

- ◀ يعدد وظائف النقود وخصائصها.
- ◀ يميز بين أنواع النقود ومراحل تطورها.
- ◀ يتعرف تاريخ النقود في مملكة البحرين.
- ◀ يعرف المالية العامة ويعدد عناصرها.
- ◀ يعدد مصادر الإيرادات العامة للدولة.
- ◀ يعتز بجهود حكومة مملكة البحرين في مراقبة إصدار النقود.
- ◀ يقدر جهود حكومة مملكة البحرين في إعداد الميزانية العامة للدولة.
- ◀ يقدر جهود الحكومة في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين.

عناوين الدروس

- ◀ النقود وأنواعها
- ◀ المالية العامة

1-1 النقود وأنواعها

مفاهيم نتعلمها في هذا الدرس:

| | |
|------------------|--------------------|
| Money | النقود |
| Barter | المقايضة |
| Commodity Money | النقود السلعية |
| Electronic Money | النقود الإلكترونية |

أهداف درسنا:

1. نتعرف نشأة النقود، وعيوب المقايضة.
2. نحدد وظائف النقود.
3. نعرف النقود، ونحدد خصائصها.
4. نميز بين أنواع النقود، ومراحل تطورها.
5. نتعرف تاريخ النقود في مملكة البحرين.
6. نقدّر جهود الحكومة في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين.

في البدء

هل النقود غاية أم وسيلة؟ ناقش السؤال السابق مع زملائك.



من فكر قادتنا



"من منطلق اعتزازنا بما يبذل من جهد وطني مخلص في ميادين الإنتاج والبناء، نتوجه بالتحية والثناء والتقدير لعطاء مواطنينا الكرام، برجالهم ونسائهم، ونحن نمضي - معهم - بمعنويات عالية لنحقق للجميع الحياة الحرة والكرامة، واضعين تقدمنا الحضاري نصب أعيننا تحت لواء دولة المؤسسات والقانون."

نستخدم النقود في كثير من المعاملات اليومية؛ للحصول على السلع والخدمات، أو للاستثمار في مشروعنا الاقتصادي، إذ تُعتبر أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، وتشكل النقود أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي، إذ تؤدي دورًا هامًا في تسهيل المعاملات الاقتصادية والمالية؛ وذلك من خلال حشدها للمدخرات من مصادرها المختلفة وتوفير عمليات التمويل اللازمة للاستثمار، بغية إعادة ضخها في جسم الاقتصاد.

وتعتبر دراسة النقود وتأثيرها على الاقتصاد، وطرائق التحكم في كميتها المتاحة على جانب كبير من الأهمية، وذلك لأن معظم المشكلات التي تعاني منها الاقتصادات المعاصرة لها جوانبها النقدية، وتتطلب سياسات وإجراءات نقدية لمعالجتها. وتأتي في مقدمة هذه المشكلات التضخم النقدي والبطالة وعدم الاستقرار

الاقتصادي، فكيف نشأت النقود؟ وما المقصود منها؟ وما أنواعها؟ هذا ما سوف يتم تناوله في هذا الدرس.

نشاط جماعي (1-1-1)



اقرأ مع زملائك النص الآتي، ثم أجب عن الأسئلة التي تليه:

اعتاد الإنسان منذ القدم على مبادلة سلعة بسلعة، أو خدمة بخدمة، وذلك لسد حاجته من الطعام والشراب والملبس والمسكن، فقد اعتاد البحث عن سلع لم تكن متوفرة لديه ومحاولة البحث لمبادلتها بسلع أخرى متوفرة لدى فرد آخر. ولم تكن عملية تبادل السلع بالشيء السهل في ذلك الزمن، كذلك عدم تساوي السلع المتبادلة أدى إلى صعوبة التبادل. فعلى سبيل المثال لا يمكن مبادلة شاة مع جمل، والأصعب من ذلك لا يمكن مبادلة شاة بجزء من الجمل، لأن في هذه الحالة سوف تؤدي عملية التبادل إلى فقدان الجمل لقيمته.

فالإنسان تعلم بالفطرة أن قيمة الجمل أكبر من قيمة الشاة، وأن قيمة وعاء من الفضة أكبر من كيلو الأرز ... إلخ. لذلك واجه الإنسان العديد من الصعوبات في عملية المبادلة، فحاول يبحث عن شيء آخر لمواجهة هذه الصعوبات والتغلب عليها.

- ما الموضوع الذي يناقشه النص السابق؟
- ذكر النص عدة صعوبات، اذكرها مع التعليق عليها.
- كيف يمكن للإنسان التغلب على هذه الصعوبات؟

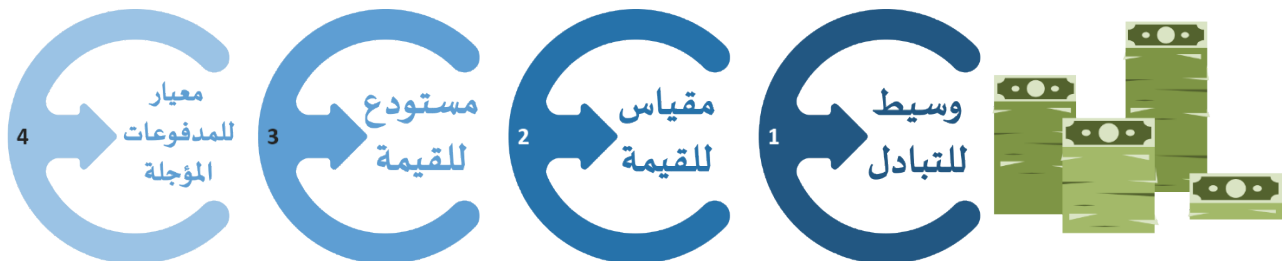
تطور الإنتاج في المجتمعات البشرية البدائية مع نمو طاقاتها الإنتاجية، لتنتقل تلك المجتمعات من مرحلة الإنتاج من أجل الإكتفاء الذاتي إلى مرحلة التبادل، حيث أصبحت هذا المجتمعات تنتج أكثر من احتياجاتها، فتحقق فائضاً اقتصادياً لغرض مبادلتها مع المجتمعات الأخرى. وكان التبادل التجاري في البداية تبادلاً مباشراً للسلع من خلال عملية المقايضة، أو ما يعرف بالنقود السلعية لإشباع حاجاته. إلا أن للمقايضة صعوبات عديدة، أبرزها:

1. عدم التوافق بين رغبات الأفراد، الأمر الذي يطيل سلسلة المبادلات اللازمة للحصول على سلعة معينة.
2. عدم وجود وحدة قياس مقبولة من قبل أطراف المبادلة.
3. عدم قابلية بعض السلع للتجزئة.
4. صعوبة إيجاد وسيلة للدخار وعمليات الدفع المؤجل، فالنظام يعجز عن تقديم وسيلة صالحة لاختزان القيم، لأنه إذا زاد إنتاج الفرد سيضطر إلى تخزينه في شكل سلعة، ولن يستطيع ذلك إذا كانت السلعة قابلة للتلف. لذلك، كان لابد من وجود وسيط لعمليات التبادل الاقتصادي للتغلب على مساوئ المقايضة، فكان هذا الوسيط هو النقود.

ثانياً: وظائف النقود

يكمن أهمية الدور الذي تلعبه النقود من خلال الوظائف التي تقوم بها (انظر الشكل 1-1-1)، والتي تتمثل في العناصر الآتية:

- ◀ **وسيط للتبادل:** مما لا شك فيه أننا نستعمل النقود في إتمام عملية التبادل. فبوجود النقود يمكننا شراء ما نحتاجه من السلع والخدمات من دون أن يفرض علينا البائع نوعاً معيناً من السلع هو في حاجة إليه كوسيط للتبادل كما كان الأمر في عصر المقايضة. فالنقود ألغت عملية الارتباط بين عمليتي الشراء والبيع، وأصبحت هي نقطة الارتباط بين البائع والمشتري في السوق.
- ◀ **مقياس للقيمة:** من الطبيعي أن تكون قيمة السيارة كسلعة أكبر من قيمة الدراجة كسلعة. ولكن ما المعيار الذي استعملناه في هذا التقييم؟ المعيار هو الثمن النقدي. أي أن النقود قد استعملت كمعيار للتفرقة بين السلعتين. وبالفعل فقد اتفق على اعتبار أن النقود هي وحدة التحاسب التي تستعملها في كل حساباتها فعلى أساسها تحسب قيم الإنتاج والتكاليف، وبالتالي نحدد قيمة الاحتياجات والضرائب والفوائد ... إلخ.
- ◀ **مستودع (مخزن) للقيمة:** يحتفظ كثير من الأفراد بأجزاء من دخولهم بغرض استعمالها في المستقبل. وهنا يقال إن هؤلاء الأفراد قاموا بتخزين قيمة النقود (قوتها الشرائية) لاستعمالها في المستقبل، لأن البديل لذلك هو شراء السلع وتخزينها، وهذا بديل غير مقبول (تلف السلعة - تقادمها ... إلخ) والسؤال الذي قد يثار هو: هل النقود هي المستودع الوحيد للقيمة؟ لا، فالأسهم والسندات والأوراق المالية بصفة عامة، وبعض السلع المعمرة تستعمل كمستودع للقيمة. أما عن مزايا الاحتفاظ بالنقود بدلاً من الأوراق المالية التي تدرّ عائداً (بينما لا يدرّ الاحتفاظ بالنقود أي عائد) فإنها تحقق لصاحبها السيولة التامة والفورية.
- ◀ **معياري للمدفوعات المؤجلة:** أدى التخصص وتقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج، ومنعاً لتكدس السلع، اقتضى النظام الاقتصادي تسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة، أي الاتفاق على بيع السلع بأسعار معينة على أن يتم تسديد قيمتها في وقت لاحق. لذلك، كان لا بد من وجود معيار يتم على أساسه احتساب القيم الآجلة للسلع، وقد أصبح ذلك ممكناً بفضل النقود.



الشكل (1-1-1): وظائف النقود

نشاط جماعي (2-1-1)



◀ شارك مجموعتك في ترتيب بطاقات تعريف النقود المبعثرة؛ وذلك للحصول على الصيغة الصحيحة للمفهوم.

استعماله كوسيط للتبادل

ومخزن للقيمة

شريطة أن يلقي قبولاً عاماً

في التبادل بين أفراد المجتمع

هي كل شيء يمكن

ومعيار للمدفوعات الآجلة

ووحدة لقياس القيمة

بعد أن عرفنا كيف نشأت النقود وما وظائفها، يمكننا الاتفاق على تعريف يصف لنا النقود، حيث تُعرّف النقود بأنها أي شيء يمكن أن يستعمل وسيطاً للتبادل ومستودعاً للقيمة ووحدة للحساب ومقياساً للقيمة، شريطة أن يلقي قبولاً عاماً من أفراد المجتمع. ووفق هذا التعريف، فإن أي وسيط لا يلقي قبولاً عاماً لا يُعدُّ نقوداً.

النقود Money

◀ كل شيء يمكن استعماله كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة ووحدة لقياس القيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة، شريطة أن يلقي قبولاً عاماً في التبادل بين أفراد المجتمع.

وبدراسة مكونات هذا التعريف نجد أنه يتضمن عدة جوانب أساسية هي:

◀ **تعبير كل شيء:** إن هذا التعبير وضع عن قصد؛ وذلك لأن الأشياء التي استعملت كنقود غير محدودة، فقد استعملت أشياء كثيرة كنقود (على مر العصور)، قبل أن نصل إلى وحدة النقد الورقية الحالية، وكذلك النقود الإلكترونية التي تعتبر أحدث أنواع النقود. وبذلك فإن وضع تعبير كل شيء، قد ترك الباب مفتوحاً لظهور أي أنواع أخرى قد يتفق حولها العقل البشري الخلاق.

◀ **تعبير وسيطاً للتبادل ومقياس للقيمة:** نلاحظ أن التعريف قد ركز على هاتين الوظيفتين، مع عدم ذكر باقي وظائف النقود، إلا أن هذا التركيز قد وضع عن قصد أيضاً؛ وذلك لأن كل وظائف النقود تنبع من هاتين الوظيفتين. فوظيفة النقود كمستودع للقيمة ووظيفتها كمعيار للمدفوعات الآجلة تنبع من وظيفة النقود كوسيط للتبادل وكمقياس للقيمة.

◀ **تعبير مقبولاً قبولاً عاماً:** يقصد بهذا التعبير ضرورة قبول وحدة النقد من جميع أفراد المجتمع بشكل عام ومن دون استثناء، بمعنى وجود اتفاق عام على استعمال هذا الشيء المتفق عليه كنقود في أداء وظائف النقود السابقة، وفي الوقت نفسه لا يجوز لأي فرد أو جهة أن يشذ عن هذا القبول العام.

ولكي تؤدي النقود وظائفها بكفاءة وفعالية عالية، ينبغي أن يتوافر فيها بعض الخصائص التي نلخصها كما يأتي (انظر الشكل 1-1-2):

- (1) **سهولة الحمل:** تعتبر هذه الخاصية من الخصائص المهمة التي يجب توافرها في وحدات النقد، فهي تعني سهولة نقل النقود من مكان إلى آخر لاستعمالها. أما إذا كانت تتسم بصعوبة نقلها أدى ذلك إلى صعوبة استعمالها على نطاق واسع.
- (2) **قوة التحمل:** أي عدم قابليتها للتلف والهلاك بسرعة، فإن كانت وحدة النقد ضعيفة التحمل، فهذا يعني عدم إمكانية بقائها في دائرة التداول لفترة طويلة. فإن هلكت وحدة النقد أو تلفت تكون قد فقدت قيمتها كوحدة نقد. وتتعلق هذه الخاصية بالمادة التي صنعت منها هذه الوحدة.
- (3) **القابلية للتجزئة:** أي إمكانية تجزئتها إلى وحدات نقدية أصغر ومتساوية القيمة، مما يُسهل إجراء عمليات التبادل الصغيرة، فكلما أمكن تجزئة النقود إلى وحدات صغيرة زادت عمليات التبادل في المعاملات سواء أكانت كبيرة أو صغيرة.
- (4) **تجانس وحدات النقود:** يجب أن تكون وحدات النقد متجانسة أي متشابهة في كل النواحي، سواء من ناحية المادة التي صنعت منها أو من ناحية الشكل أو الصفات المميزة لكل وحدة نقدية.
- (5) **سهولة التعرف على وحدات النقود:** يقصد بها ضرورة تعرف الأفراد على وحدات النقد بسهولة؛ لأن صعوبة التعرف على وحدة النقد تجعلها لا تلقى قبولاً عاماً من الأفراد.

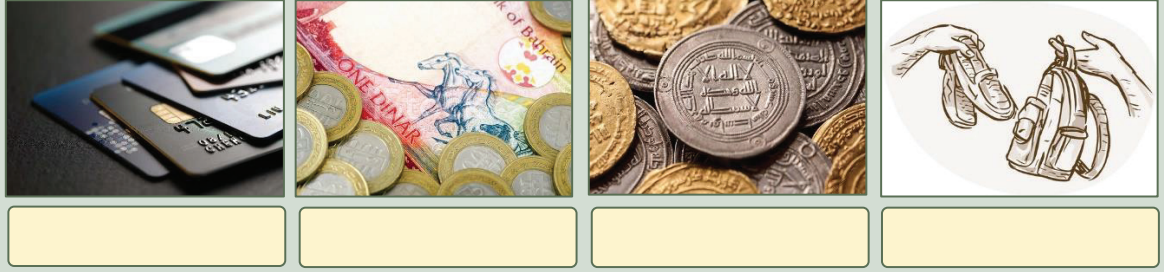


الشكل (1-1-2): خصائص النقود

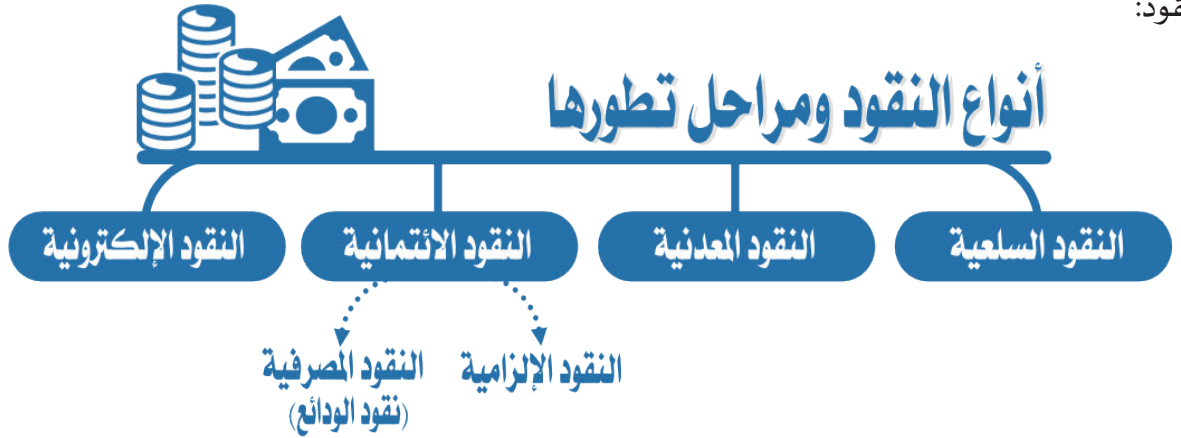
نشاط جماعي (3-1-1)



مستعيناً بالصور أدناه، استنتج أنواع النقود فيما يلي:



ظهرت النقود خلال عمليات التبادل الذي ارتبط بظهور الإنتاج السلعي، أي بظهور التخصص وتقسيم العمل والإنتاج من أجل السوق، ولقد استخدم الإنسان النقود منذ القدم، والتي لم تبق على حال واحدة بل تطورت مع تطوّر النشاط الاقتصادي عبر التاريخ، من النقود السلعية في العصور القديمة، إلى أنواع النقود المعروفة حالياً، وبشكل عام يمكن تلخيص أهم أنواع النقود الرئيسية كما هو موضح بالشكل (3-1-1)، وفيما يأتي عرض لأنواع النقود:



الشكل (3-1-1): أنواع النقود ومراحل تطورها

(1) **النقود السلعية:** تعتبر النقود السلعية أول شكل تم استخدامه من أشكال النقود، فقد دفعت صعوبات المقايضة أفراد المجتمع إلى اختيار سلعة معينة تقوم بدور النقود، وقد اختلفت هذه السلعة من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وإمكانية الحصول على السلعة ومدى توفر كميات منها، ومدى ما تمثله من ثروة للمجتمع. وقد استخدمت كثير من المجتمعات سلع متعددة من أهمها استخدام المصريين لسلعة القمح كنقود واستخدام الصينيون للسكاكين.

(2) **النقود المعدنية:** هي المسكوكات الذهبية أو الفضية (المعدنية بصفة عامة) والتي تتعادل قيمتها كوحدة نقد مع قيمة حجم الذهب أو الفضة (المعدن) المصنوعة منه. أي أن قيمتها في الاستعمال غير النقدي تعادل قيمتها في التبادل النقدي.

(3) النقود الائتمانية: تعتبر النقود الائتمانية الصورة الأكثر انتشارًا في النظم النقدية الحديثة، وتتصف هذه النقود بأن قوتها الشرائية أكثر من قيمة المادة التي صنعت منها، فقيمتها النقدية تتجاوز بكثير قيمة المعدن أو المادة التي صنعت منها. فمثلاً إذا كان لديك خمسون قطعة نقدية من فئة 100 فلس، فإن قيمتها تكون خمسة دنانير، ولكن قيمة المعدن التي صنعت منه، لا تزيد عن دينارين. ومع ظهور النقود الائتمانية ظهرت طبيعة النقود باعتبارها ديناً على الاقتصاد القومي؛ لأنها تحررت من تبعيتها للمادة المصنوعة منها. ومن أشكال النقود الائتمانية ما يأتي:

(أ) النقود الإلزامية: وهي النقود التي نتعامل بها حالياً في مبادلاتنا اليومية، وهي نقود غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو إلى أي معدن آخر، وقد سميت بالإلزامية؛ لأنها تتمتع بقوة إبراء عام اكتسبتها بقوة القانون، وقبول الأفراد لها قبولاً عاماً؛ نظراً إلى احتكار البنك المركزي حق إصدارها. مثل النقود الورقية، والمسكوكات المعدنية.

(ب) النقود المصرفية (نقود الودائع): يقصد بها النقود التي يحتفظ الأفراد بها في المصارف سواء أكانت في صورة حسابات جارية أم ودائع، وهذا النوع من النقود يعتبر ديناً في ذمة المصرف يمكن طلبها في أي وقت أو تحويلها إلى فرد آخر باستخدام الشيكات المصرفية أو عن طرائق الدفع الإلكترونية.

(4) النقود الإلكترونية Electronic Money: ظهرت النقود الإلكترونية مع تطور شكل ونوعية النقود، وهي أحدث صورة من صور النقود، بل وتعتبر الطريق إلى عالم تختفي فيه عمليات التداول بالنقود ويطلق عليها أيضاً وسائل الدفع الإلكترونية أو وسائل الدفع الحديثة.

ويمكن القول بأن هذه النقود تُعدُّ نوعاً من أنواع النقود النائية، بمعنى أنها تنوب عن النقود الحقيقية في القيام بوظيفة النقود كوسيط للتبادل، ولكنها أخذت شعبية واسعة في إبرام الذمة وتسوية المدفوعات، الأمر الذي ارتقى إلى مرتبة النقود.

النقود الإلكترونية Electronic Money

هي قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر وهي مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة.

إن طريقة السداد الإلكترونية هي أكثر كفاءة وفعالية وأقل تكلفة من طريقة الدفع التقليدي التي تعتمد على عدة مراحل بدءاً من تحرير فواتير ورقية وانتهاءً باستلام المقابل. ومن أهم وسائل وتقنيات الدفع الإلكتروني المستخدمة حالياً ما يأتي: بطاقة الخصم المباشر (Debit Card)، وبطاقة الصراف الآلي (ATM) Card، وبطاقة الائتمان Credit Card، والبطاقات مسبقة الدفع Prepaid Card، والمحفظة الوطنية الإلكترونية للهواتف الذكية BenefitPay.

خامساً: تاريخ النقود في مملكة البحرين

نشاط جماعي (4-1-1)



باستخدام محركات البحث، اجب مع زملائك عن الأسئلة الآتية:

- ما الجهة المسؤولة عن إصدار النقود في مملكة البحرين.
- لرسم مخططاً زمنياً موضحاً فيه أهم العملات التي تم تداولها في مملكة البحرين.
- من خلال صورة العملة الآتية، حدد أرقام المواصفات الأمنية لنقد مملكة البحرين فيما يلي:

رقم تسلسلي باللون الأحمر.

علامة باللون الفضي.

طباعة قيمة العملة بختم لامع.

رقم تسلسلي

طباعة غائرة.



5

4

3

2

1

يُعدُّ تاريخ تداول النقد والمسكوكات النقدية في البحرين جزءًا لا يتجزأ من تاريخ المملكة العريق، ويعكس المراحل والتطورات المختلفة التي مر بها، كما يعكس تفاعل مملكة البحرين وإرتباطها منذ القدم بعلاقات وثيقة مع العديد من دول العالم.

وكانت البحرين من أوائل دول الخليج التي عرفت تداول النقود بأشكال وصور مختلفة، وذلك كحاجة أساسية وضرورية لإجراء وتنظيم المعاملات التجارية والنقدية في ظل تقدم حضاري مبكر عرفته مملكة البحرين بفضل موقعها الإستراتيجي الذي أسهم في جعلها إحدى أقدم طرق التجارة التي تربط الشرق بالغرب ونقطة عبور هامة للتجار، فكان من الطبيعي أن تشهد مملكة البحرين وعلى مر هذه العصور تداول النقد بكافة أنواعه وبخاصة نقود الدول التي كانت تقود زمام الإقتصاد العالمي آنذاك وبالتالي تتمتع بالهيبة السياسية والإقتصادية.



من فكر قاداتنا



"المواطن هو الثروة الحقيقية للبلد."

وظل الوضع على حاله حتى عام 1965م حينما بدأت مملكة البحرين بإصدار عملتها الوطنية، الدينار البحريني، وتحمل الأوراق النقدية في مملكة البحرين صورًا ورسومًا ذات دلالات خاصة. وتحرص حكومة مملكة البحرين على مراقبة إصدار النقود حتى يحافظ على سعر صرف العملة، ومكافحة تزويرها، ومراقبة غسيل الأموال.

وأنشأ مصرف البحرين المركزي كجهاز رقابي يتمتع بالاستقلال المالي والإداري بموجب القانون رقم (64) لسنة 2006 بإصدار قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية. ومع صدور قانون المصرف تم إلغاء العمل بقانون إنشاء مؤسسة نقد البحرين الصادر بالمرسوم بقانون رقم (23) لسنة 1972. ليُعنى المصرف بدعم وتنفيذ السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف للدينار في المملكة، ويتولى أيضًا إصدار أدوات الدين، وإصدار العملة الوطنية، والإشراف على نظم المدفوعات والتسويات في مملكة البحرين.

نشاط جماعي (5-1-1)



مستعينًا برمز الاستجابة السريعة QR، اجب عن الأسئلة الآتية:

- اذكر أهداف مصرف البحرين المركزي.
- حدد الدور الرقابي والإشرافي لمصرف البحرين المركزي.
- اكتب نبذة عن التكنولوجيا المالية والابتكار.
- من أبرز مسؤوليات مصرف البحرين المركزي وضع وتنفيذ السياسة النقدية في مملكة البحرين. ما إطار عمل السياسة النقدية لمصرف البحرين المركزي؟
- على ما يدل الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين؟



مصرف البحرين المركزي

Central Bank of Bahrain





- ◀ اخترع الإنسان النقود لتيسر حياته اليومية وللتغلب على صعوبات المقايضة التي ظهرت بوضوح بعد تطور الإنتاج وتنوعه.
- ◀ تتلخص وظائف النقود في أنها: وسيط للتبادل، ومقياس للقيمة، ومستودع (مخزن) للقيمة، ومعيار للمدفوعات الآجلة.
- ◀ النقود هي كل شيء يمكن استعماله كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة ووحدة لقياس القيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة، شريطة أن يلقى قبولاً عاماً في التبادل بين أفراد المجتمع.
- ◀ خصائص النقود هي: سهولة الحمل، وقوة التحمل، والقابلية للتجزئة، وتجانس وحدات النقود، وسهولة التعرف على وحدات النقود.
- ◀ تطور أنواع النقود كالآتي: النقود السلعية، وثم النقود المعدنية، والنقود الائتمانية، والنقود الإلكترونية.
- ◀ في عام 1965م طرحت حكومة مملكة البحرين العملة الجديدة للتداول، عرفت باسم الدينار، وتحمل الأوراق النقدية صوراً ودلالات خاصة، ويُعنى مصرف البحرين المركزي بإصدارها.



هل النقود غاية أم وسيلة؟

- ◀ قد يظن البعض أن غاية آماله في الحياة هي تملك أكبر قدر ممكن من الأموال (النقود) بطريقة مشروعة طبعاً. فإن كان هذا ظنهم فهم مخطئون. إن الإنسان لا يعمل من أجل الحصول على الأموال، إنما يعمل ويبذل الجهد والعرق من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات المنتجة في المجتمع. فالفرد يحصل مقابل عمله على النقود لعدم إمكانية حصوله على كل ما يحتاجه من سلع وخدمات، مقابل هذا العمل، أي أننا نحصل على النقود كوسيط يسهل هدفنا في الحصول على السلع والخدمات في الوقت والمكان المحددين، بالشكل الذي نريده فالنقود إذن وسيلة وليست غاية.

أسئلة الدرس



- س1: وضح المقصود من النقود مع توضيح خصائصها.
- س2: تُستعمل النقود كوسيلة للتبادل، وضح ذلك.
- س3: اذكر أنواع النقود.
- س4: ما الفرق بين المقايضة والنقود في المبادلات التجارية؟
- س5: اذكر سبب مراقبة إصدار النقود من قبل حكومة مملكة البحرين.
- س6: برأيك، ما المقصود بتزييف العملة؟ ولماذا يعتبر المشرع البحريني عملية تزييف العملة مخالفاً للقانون؟

1-2 المالية العامة

مفاهيم نتعلمها في هذا الدرس:

| | |
|---------------------|------------------|
| Public Finance | المالية العامة |
| Public Expenditures | النفقات العامة |
| Public Revenues | الإيرادات العامة |
| Tax | الضريبة |
| Public Budget | الموازنة العامة |

أهداف درسنا:

1. نُعرف المالية العامة وعناصرها.
2. نُحدد مفهوم النفقات العامة.
3. نُحدد مصادر الإيرادات العامة للدولة.
4. نُحدد مفهوم الموازنة العامة.
5. نُقدر جهود حكومة مملكة البحرين في برنامج التوازن المالي.

في البدء

ناقش مع زملائك، من أين تدفع الدولة رواتب موظفيها في القطاع العام؟

سادت فكرة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في العصور القديمة، وقصر دورها على أعمال الدفاع والأمن والقيام بالأعمال التي يعزف عنها الأفراد والقطاع الخاص بصفة عامة. وذلك رأى الاقتصاديين القدامى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى اختلال التوازن في الاقتصاد القومي. ونتيجة لسيادة هذا المبدأ انخفضت النفقات العامة للدولة، ومن ثم قلت حاجتها إلى الإيرادات العامة.

وبعد أن حلت بالعالم الأزمة الاقتصادية الشهيرة (الكساد العظيم) والذي حدث خلال الفترة من 1929م إلى 1936م، والتي ألحقت بالعالم الكثير من الأضرار، نتج عنها اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فقد انخفض الإنتاج بشكل كبير وأفلست المصارف، والمؤسسات المالية، والشركات، والمصانع. لذلك ظهرت فكرة ضرورة استمرار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الموجه من قبل الدولة، وقد ترتب على زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أن شهد علم المالية العامة تطورًا كبيرًا، حين ظهر لأول مرة ما يعرف بالسياسة المالية والتي تستعمل في تحقيق معدلات سريعة ومنتظمة للنمو الاقتصادي في المجتمعات.

فما المقصود بالمالية العامة؟ وما عناصرها؟ وماذا نقصد بالنفقات العامة؟ وما مصادر إيرادات الدولة؟ وما مفهوم الموازنة العامة للدولة؟ هذا ما سوف نستعرضه خلال مجريات هذا الدرس.

أولاً: المالية العامة وعناصرها

نشاط جماعي (1-2-1)



تمعن الصور الآتية جيداً، ثم أجب عن الأسئلة التي تليها:



- ماذا تلاحظ في الصور السابقة؟ وما الذي يجمع بينهم؟
- ما مصادر الأموال التي تنفقها الدولة على شق الطرق وبناء المؤسسات الحكومية؟
- لماذا يدفع المواطنون والمقيمون رسوماً على تجديد رخصة القيادة، أو عند تجديد جواز السفر؟
- تبين الأمثلة الآتية حاجات الإنسان المختلفة، وعليك عزيزي الطالب تصنيفها، فيما إذا كانت حاجات خاصة (تخص الفرد) أم حاجات عامة (تخص الجماعة)؛ بوضع عبارة "خاصة" أو "عامة" في المكان المناسب:

1. شراء الزي المدرسي في بداية العام الدراسي.
2. بناء مركز صحي في مدينة سلمان.
3. تمهيد الشوارع والطرق.
4. شراء المواد الغذائية ومستلزمات التنظيف للأسرة.
5. شراء منزل جديد.



يهدف النشاط الإنساني إلى إشباع حاجات الإنسان المتعددة، والمتجددة، والمتزايد، وهي تصنف إلى نوعين: حاجات خاصة (فردية) يوفرها الأفراد بأنفسهم، مثل: المأكل، والملبس، والمسكن؛ وحاجات عامة توفرها الهيئات العامة في الدولة، مثل: التعليم، والأمن، والعدالة، والصحة، وغير ذلك من الحاجات التي تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة.

وتحتاج الدولة إلى الانفاق ليمكنها القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها لتسيير المصالح العامة. وقد حصل تطور كبير في مفهوم المصالح العامة التي يجب على الدولة أن تؤمن تسييرها، فيما كانت مهام الدولة تقتصر على توطيد الأمن الداخلي ورد الاعتداء الخارجي وإقامة العدل بين الناس، أصبحت اليوم تشمل أكثر النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمن مهام الدولة الأولية في أيامنا، أن تقوم بأكثر المشاريع العمرانية الكبرى، وأن تعمل على تحسين شروط المعيشة، وتحمي الاقتصادي الوطني، وتزيد الثروة الوطنية، وتنشر العلم، وتحفظ الصحة العامة، وتؤمن مياه الري والشرب، وتعالج الأزمات الاقتصادية ... إلخ، وهكذا أخذت حاجة الدولة إلى المال تزداد ازديادًا مطردًا كلما اتسعت وظائفها.

فنجد في كل مجتمع نوعين من الأنشطة المالية، يرتبط الأول بالأفراد أو الهيئات الخاصة، ويسمى المالية الخاصة، ويرتبط الثاني بالدولة، ويسمى المالية العامة. ولذلك يعبر اصطلاح المالية العامة عن النشاط المالي للدولة، الذي يتمثل في انفاقها لما تحصل عليه من موارد نقدية كالضرائب والقروض العامة بقصد اشباع الحاجات العامة، التي تتحدد بحسب أيولوجية المجتمع ومستوى تقدمه الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة علاقته بغيره من المجتمعات؛ فالهدف من دراسة المالية هو الوصول إلى أفضل سياسة مالية للمجتمع الذي نقوم بدراسة نشاط حكومته المالي، مما يتطلب دراسة نشاطات الدولة من انفاق وكيفية تحويل وتغطية هذا الإنفاق.

المالية العامة Public Finance

هو العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالي للدولة، والذي تبذله في سبيل الحصول على الموارد (الإيرادات العامة) الضرورية وإنفاقها (النفقات العامة)؛ لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

تتكون المالية العامة من النفقات العامة Public Expenditures والإيرادات العامة Public Revenues وهما يتصلان بالكميات المالية اللازمة لأداء الوظيفة المالية للدولة Financial Function، والموازنة العامة Public Budget وهي الإطار التنظيمي لهذه الكميات المالية.

ثانياً: النفقات العامة Public Expenditures

يتمثل الدور الرئيس للدولة – كما وضحنا سابقًا – في تقديم الخدمات العامة للمواطنين؛ كالتعليم والصحة والأمن، وذلك من خلال الوزارات، والمؤسسات الحكومية، والهيئات العامة، إذ يترتب على ذلك تحمل الدولة لنفقات عامة، تُقدر من خلال الموازنة العامة للدولة، حيث تُشكل هذه النفقات منطلقًا لإعداد تلك الموازنة، فتعرف النفقات العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة؛ كإنشاء مدرسة حكومية على نفقة الدولة، أو إنشاء حديقة عامة في إحدى مدن مملكة البحرين، أو إنشاء مركز صحي على نفقة الدولة.

النفقات العامة Public Expenditures

مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة ينفقه شخص معنوي عام؛ بهدف تحقيق منفعة عامة.

والتعريف السابق يتضمن ثلاثة أركان رئيسة، إذا توفرت في النفقة كانت عامة، وإن فقدت النفقة أي ركن منها أصبحت نفقة غير عامة، وهذه الأركان هي:

- أ- **مبلغ نقدي:** أي يشترط على النفقة العامة أن تكون في صورة نقدية ولا يدخل ضمن النفقات العامة أية مزايا عينية تقدمها الدولة.
- ب- **ينفقه شخص معنوي عام:** يقصد بالشخص العام الوزارات والمؤسسات الحكومية، والهيئات العامة ذات الشخصية الإدارية المستقلة.
- ج- **تحقيق منفعة عامة:** أي يشترط أن توجه لإشباع حاجة عامة يستفيد منها كل أفراد المجتمع.

نشاط فردي (2-2-1)



فيما يلي مجموعة من الأنشطة، صنفها فيما إذا كانت من ضمن النفقات العامة أو غير العامة:

- (.....) افتتاح حديقة في مدينة سلمان متضمنة مسطحات خضراء، وملعبين لكرة القدم وكرة السلة، واستراحات عائلية، ومنطقتي ألعاب للأطفال بالإضافة إلى المرافق العامة.
- (.....) بناء مدرسة خاصة في منطقة ديار المحرق.
- (.....) تقديم إعانات للباحثين عن عمل.
- (.....) تمديد شبكات الصرف الصحي.
- (.....) تأسيس مشروع لبيع العصائر والوجبات الخفيفة.
- (.....) حماية الحدود الخرجية للدولة.
- (.....) توزيع التطعيمات المختلفة على المراكز الصحية للمواليد الجدد.



ثالثاً: الإيرادات العامة Public Revenues

من المعروف أن الدولة تتولى إلى جانب مهامها، القيام بالخدمات الأساسية كالمدفوع والأمن الداخلي والقضاء ومهام اقتصادية واجتماعية عديدة بهدف إشباع حاجات عامة غير مشبعة في المجتمع. لذا كان لابد لها من تدبير الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها العامة. وتتمثل الإيرادات العامة للدولة فيما يأتي:

الإيرادات العامة Public Revenues

هي مجموع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة من مختلف مصادرها، من أجل تغطية نفقاتها العامة بغرض تحقيق أهداف الدولة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

1- الضرائب: تعتبر الضرائب من أهم مصادر إيرادات الدولة التي تستخدم في تغطية النفقات العامة. والضريبة هي مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة، تبعاً لمقدرتهم على الدفع، ومن دون النظر إلى المنافع التي تعود عليهم من هذه الخدمات، وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وغيرها.

2- القروض العامة: عادة ما تلجأ الدول إلى الاقتراض لتمويل عملياتها الاستثمارية أو لمواجهة الحروب، أو لعلاج عجز مؤقت في إيرادات الدولة العامة.

3- المنح الخارجية: مبالغ تحصل عليها الدولة من دول أخرى لإنشاء مشروعات استثمارية هادفة: بغية تحسين أوضاع الدولة، وتأمين نفقاتها العامة، وتحقيق النفع العام للأفراد كافة.

4- الثمن العام: الثمن العام هو مبلغ نقدي يدفعه من يريد الانتفاع ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، ومن أمثلة الثمن العام ما يدفعه الفرد مقابل استخدام الكهرباء والمياه وخدمات البريد، وهناك خصائص للثمن العام منها:

- يدفع اختياريًا بواسطة الفرد الذي يرغب في الانتفاع بخدمة عامة تقدمها الدولة.
- لا تهدف الدولة لتحقيق ربح من حصولها على الثمن العام، مقابل ما تقدمه من خدمات عامة.

5- الرسوم والغرامات: الرسوم هي مبالغ نقدية يدفعها بعض الأفراد مقابل تقديم خدمة معينة أو مقابل تقديم مزايا لهم. ومن أمثلة الرسوم: الرسوم القضائية، الرسوم الجامعية، رسوم تسجيل ملكية العقارات، رسوم استخراج الشهادات المختلفة، ورسوم تجديد الوثائق مثل (جواز السفر – والبطاقة الذكية – وورخصة السيارة)، وأما الغرامة فهي مبلغ من المال تفرضه الدولة على أي شخص يخالف القانون.

نشاط فردي (1-2-3)



صنف الإيرادات الآتية إلى رسوم، أو غرامة؛ وذلك بوضع علامة (✓) في المكان المناسب:

| التصنيف | | الإيرادات العامة |
|---------|------|----------------------------------------------------------------------------|
| غرامة | رسوم | |
| | | 1- تحصيل مبلغ نقدي من أحد المواطنين، مقابل تجديد جواز سفره. |
| | | 2- تحصيل مبلغ نقدي من أحد المواطنين، لمخالفته قواعد المرور. |
| | | 3- تحصيل مبلغ نقدي من أحد المواطنين، مقابل منحه ترخيص لإنشاء شركة تجارية. |
| | | 4- تحصيل مبلغ نقدي من أحد المواطنين، مقابل تجديد رخصة القيادة. |
| | | 5- تحصيل مبلغ نقدي من إحدى شركات المقاولات، لمخالفته قانون الأمن والسلامة. |

6- دخل أملاك الدولة (الدومين): هي كل المبالغ النقدية التي تدخل خزانة الدولة نتيجة استثمارها في الأموال

والمنشآت التي تمتلكها بوصفها شخصاً اعتبارياً؛ إذ تمتلك الدولة العديد من الأموال والمنشآت التي تستثمرها في أنشطة تدرُ عليها دخلاً عاماً، مثل: الأنشطة التجارية، والصناعية، والسياحية، في ما يُعرف بدخل أملاك الدولة. وينقسم دخل أملاك الدولة (الدومين) إلى قسمين، هما:

(أ) إيرادات أملاك الدولة العام (الدومين العام): مبالغ نقدية تحصلها الدولة من استثمارها في المنشآت

والعقارات، بما يُحقق النفع العام، مثل: إنشاء الجسور والطرق، والمطارات، وبناء المستشفيات، وإنشاء المدارس، والحدائق والمرافق العامة؛ والقاعدة العامة بالنسبة للدومين العام هي مجانية الانتفاع به. وإن كانت هناك حالات تفرض فيها رسوم رمزية مقابل الانتفاع بهذه الأموال العامة؛ وذلك بهدف تنظيم استعمال الأفراد لهذه الأموال العامة، وليس بغرض الحصول على الأرباح. وبوجه عام، لا يحق للدولة التصرف في إيرادات أملاك الدولة العام بالبيع أو المبادلة، ولكن يُمكنها الاستفادة منه في تحصيل أموال (بوصفها إيرادات عامة) لقاء استخدام المنشآت والعقارات والمرافق العامة.

(ب) إيرادات أملاك الدولة الخاص (الدومين الخاص): فيقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة،

وتخضع لأحكام القانون الخاص. وعلى عكس الدومين العام فإن الدومين الخاص يعتبر مصدرًا من مصادر إيرادات الدولة. وينقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أنواع هي:

1. الدومين العقاري:

يتضمن كل ما تملكه الدولة من أراضي زراعية وأراضي بناء وعقارات وجزر وصحاري، ومناجم، وبرك، وغابات. والإيرادات التي تحصل عليها الدولة من الدومين العقاري تنتج من إتاحة هذا الدومين للاستغلال أو الإيجار أو حق الامتياز.

2. الدومين المالي:

يقصد به كل ما تملكه الدولة من أسهم وسندات، ويتكون إيراد هذا الدومين من أرباح الأسهم وفوائد السندات.

3. الدومين الصناعي والتجاري:

يقصد به كل ما تملكه الدولة من منشآت صناعية وتجارية، ويتكون إيراد هذا الدومين فيما تحققه هذه المشروعات من فائض.

رابعاً: الموازنة العامة Public Budget

إن مقابلة النفقات العامة بالإيرادات العامة يقتضي من السلطة العامة أن تضع برنامجاً محدداً وقواعد واضحة مرسومة لنفقاتها وإيراداتها. هذا البرنامج يحدد في وثيقة، اصطلاح على تسميتها بالموازنة (Budget) وتقوم بتقدير النفقات والإيرادات العامة في جداول تتضمن أرقام تقديرية للنفقات والإيرادات العامة لسنة مقبلة، وهي بذلك تنظيم مالي يقابل بين هذين النوعين من الكميات المالية ويحدد العلاقة بينهما لتحقيق السياسة المالية للدولة.

الموازنة العامة Public Budget

خطة مالية تقديرية مفصلة تبين برنامج عمل الحكومة خلال سنة مالية مقبلة؛ تحقيقاً لأهداف الدولة بعد اعتمادها من السلطة التشريعية.

وبين من هذا التعريف السابق أن الموازنة العامة:

- ◀ تمثل خطة لبرنامج عمل الحكومة خلال سنة مقبلة.
- ◀ تتضمن تقديرات سنة قادمة لكل من عناصر الإنفاق العام التي تعتمدها الدولة إنفاقها، ومصادر التمويل اللازمة للوفاء بها، ممثلة في الإيرادات العامة.
- ◀ تشمل التقديرات في إطار خطة الحكومة لتحقيق الأهداف المختلفة للدولة.
- ◀ تقرها السلطة التشريعية للدولة (مجلس النواب).

خامساً: جهود مملكة البحرين في برنامج التوازن المالي

نشاط جماعي (1-2-4)



تمعن البيان الآتي جيداً، ثم أجب عن الأسئلة الآتية:



- من الجهة المصدرة للبيان السابق؟
- ماذا يمثل البيان السابق؟
- ابحث في مصادر المعرفة عن مبادئ وأهداف الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2022/2021م. وناقشها مع زملائك.

اقرأ مع زملائك في المجموعة العرض التقديمي من موقع وزارة المالية والاقتصاد الوطني، من خلال رمز الاستجابة السريعة QR، ثم أجب عن الأسئلة التي تليه:



- ما البرنامج الذي تحدث عنه العرض؟
- ما الهدف من البرنامج؟
- اذكر الدول التي ساهمت في دعم البرنامج.
- كم عدد المبادرات التي تم طرحها في البرنامج؟
- إحدى المبادرات المطروحة "تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي"، وضح كيف استطاعت حكومة مملكة البحرين تسهيل هذه الإجراءات.
- تم ذكر في - العرض السابق - ، أنه سيتحقق التوازن المالي في نهاية 2022م، ولكن تم تأجيل ذلك إلى 2024م، ابحث في مصادر المعرفة عن سبب تأجيل التوازن المالي إلى 2024م.



من فكر قاداتنا



"نسير بثبات وبأداء اقتصادي قوي يبعث على الأرتياح والتفاؤل بعودة واثقة لمسارات النمو بحسب ما تطمح له رؤية البحرين الاقتصادية 2030م، التي تساهم بكفاءة عالية في تعافي اقتصادنا الوطني، وتتعامل بشكل محترف مع التحولات العالمية المتسارعة للاستفادة من فرصها، بهدف تعزيز التنافسية والمكانة الاقتصادية لمملكة البحرين."



من فكر قاداتنا



"إن الاستثمار في الشباب البحريني هو هدف استراتيجي نعمل دوماً لتحقيقه عبر المبادرات والبرامج والخطط المختلفة."

المالية العامة لمملكة البحرين:

تم صياغة السياسات المالية لمملكة البحرين وتنفيذها ضمن الرؤية الاقتصادية 2030م التي تهدف لتحسين مستويات المعيشة وزيادة مستويات النمو الاقتصادي.

توضع الميزانية المالية لمملكة البحرين لمدة عامين من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ويتم تنفيذها بعد الحصول على موافقة مجلس النواب. وتهدف حسابات الميزانية إلى:

- 1- الالتزام بأهداف برنامج التوازن المالي، وبالأخص تحقيق الإيرادات غير النفطية والالتزام بالمصروفات حسب الخطة الموضوعة.
- 2- تحفيز الانتعاش الاقتصادي.
- 3- الاستمرار في خلق فرص واعده للمواطنين.

برنامج التوازن المالي:

تم إطلاق برنامج التوازن المالي في عام 2018م بهدف الوصول لنقطة التوازن المالي بين النفقات والإيرادات الحكومية بحلول عام 2022م، من خلال تعزيز الاقتصاد الوطني عبر برامج تعزز الأساس المالي والاقتصادي للمملكة بما يضمن النمو الاقتصادي المستدام واستخدام الموارد الوطنية بطريقة تعود بالنفع على المواطنين والأجيال القادمة. ونظرًا للآثار الاقتصادية المترتبة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وانخفاض أسعار النفط والغاز بالأسواق العالمية، ارتأت حكومة مملكة البحرين تبني مبادرات إضافية لتقليص النفقات الحكومية وتنمية الإيرادات غير النفطية، وذلك لتحقيق التوازن المالي الكلي بحلول عام 2024م، وهو ما يمثل تمديد لبرنامج التوازن المالي لمدة عامين إضافيين.

الهدف الرئيس من برنامج التوازن المالي:

الهدف من البرنامج هو تحقيق التوازن المالي بين النفقات والإيرادات الحكومية بحلول عام 2024م.

مبادرات برنامج التوازن المالي:

يتضمن برنامج التوازن المالي ست مبادرات رئيسة، وهي كالآتي:

1. تقليص النفقات التشغيلية للحكومة.
2. زيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق التوازن بين إيراداتها ونفقاتها.
3. تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي.
4. طرح برنامج تقاعد اختياري لمن يرغب فيه من موظفي الحكومة.
5. تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين.
6. تسهيل الإجراءات الحكومية وزيادة الإيرادات غير النفطية.

النتائج المستهدفة من برنامج التوازن المالي:

وصلت مملكة البحرين إلى مستويات متقدمة من التنمية في كافة المجالات، وقد أسهمت جهود الدولة بتشجيع الاستثمار وتنمية الاقتصاد وتنويع قطاعاته بشكل مباشر في إثراء البيئة الخصبة للنمو وخلق فرص نوعية للارتقاء الحقيقي بالمستوى المعيشي للمواطن.

وتتطلب جهود الحفاظ على استمرار التنمية التعامل مع التحديات المالية التي تواجه مملكة البحرين وذلك لمواصلة استدامة النمو الذي يلمسه المواطن بشكل مباشر، ويضمن عوائد لأبنائه والأجيال القادمة. ولتحقيق ذلك وبناءً على ما تحقق، يسعى برنامج التوازن المالي إلى تقديم مبادرات من شأنها الاسهام في استدامة الأوضاع المالية واستقرارها لاستمرار استفادة المواطن من التنمية وترسيخ قواعد صلبة لضمان استدامة الموارد الوطنية والاستفادة منها للأجيال القادمة. ونلخص النتائج المستهدفة من البرنامج فيما يأتي:

- تعزيز تطوير واستدامة الخدمات الحكومية في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.
- استمرار دعم خدمات الكهرباء والماء للمواطنين في مسكنهم الأول.
- خلق الفرص النوعية للمواطنين للعمل وممارسة الأعمال وتعزيز الفرص الاستثمارية.
- ترسيخ قواعد الاستخدام الأمثل للموارد، وضمان استدامتها للأجيال القادمة.
- تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين.
- استمرار تمويل المشاريع التنموية، والبنى التحتية لخدمة المواطنين.
- تطوير وتسهيل الإجراءات الحكومية المقدمة للمواطن والمستثمر.
- رفع التصنيف الائتماني لمملكة البحرين مما يسهل في خفض تكلفة التمويل للمواطن والمستثمر.

ملخص الدرس



- ◀ المالية العامة: العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالي للدولة، والذي تبذله في سبيل الحصول على الموارد (الإيرادات العامة) الضرورية وإنفاقها (النفقات العامة)؛ لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية.
- ◀ تتكون المالية العامة من النفقات العامة، والإيرادات العامة، والموازنة العامة.
- ◀ النفقات العامة: مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة ينفقه شخص معنوي عام؛ بهدف تحقيق منفعة عامة.
- ◀ الإيرادات العامة: هي مجموع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة من مختلف مصادرها، من أجل تغطية نفقاتها العامة بغرض تحقيق أهداف الدولة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
- ◀ من مصادر الإيرادات العامة للدولة: الضرائب، والقروض العامة، والتمن العام، والرسوم والغرامات، والإيرادات الاقتصادية (الدومين العام والخاص).
- ◀ الموازنة العامة: خطة مالية تقديرية مفصلة تبين برنامج عمل الحكومة خلال سنة مالية مقبلة؛ تحقيقاً لأهداف الدولة بعد اعتمادها من السلطة التشريعية.
- ◀ توضع الميزانية المالية لمملكة البحرين لمدة عامين من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ويتم تنفيذها بعد الحصول على موافقة مجلس النواب.
- ◀ تم إطلاق برنامج التوازن المالي في عام 2018م بهدف الوصول لنقطة التوازن المالي بين المصروفات والإيرادات الحكومية بحلول عام 2024.

إضاءة



- ◀ تطبق القيمة المضافة في مملكة البحرين بشكل غير مباشر على الإنفاق الاستهلاكي، وتُحصّل على توريدات السلع والخدمات وكذلك على واردات السلع والخدمات إلى المملكة. وبدأت مملكة البحرين بتطبيق ضريبة القيمة المضافة في 1 يناير 2019م بنسبة 5% على كافة السلع والخدمات، باستثناء بعض السلع والخدمات التي تخضع للقيمة المضافة بنسبة الصفر بالمئة (0%) أو تلك المعفاة وفقاً لقانون القيمة المضافة ولائحته التنفيذية. واعتبراً من 1 يناير 2022م، تم تعديل النسبة الأساسية للقيمة المضافة على أن تكون بنسبة 10%.

أسئلة الدرس



- س1: وضح المقصود بـ: النفقات العامة – المالية العامة - الإيرادات العامة – الموازنة العامة.
- س2: تتكون النفقات العامة من ثلاثة عناصر أساسية، اذكرها.
- س3: اذكر مصادر الإيرادات العامة.
- س4: من الجهة المسؤولة عن اصدار الميزانية العامة لمملكة البحرين؟ وما أهداف هذه الميزانية؟
- س5: ما الهدف من برنامج التوازن المالي؟ وما مبادراته؟
- س6: قارن بين كلاً مما يأتي:
 - أ- الثمن العام والرسوم.
 - ب- الدومين العام والدومين الخاص.
- س7: تبين الأمثلة الآتية الإيرادات الاقتصادية من مصادر عامة تملكها الدولة، صنف هذه الإيرادات إلى دومين عام ودومين خاص فيما يأتي:
 - 1- (.....) حصة الدولة من استثماراتها في شركة المنيوم البحرين - ألبا.
 - 2- (.....) إيرادزيرة المواطنين لمتحف البحرين الوطني.
 - 3- (.....) مقابل امتياز استخراج الغاز الطبيعي من سواحل مملكة البحرين.
 - 4- (.....) إيراد عبور المسافرين من خلال جسر الملك فهد.
 - 5- (.....) إيراد بيع أسهم شركة نפט البحرين (بابكو).

تقويم الوحدة

س1: وضح صعوبة التوافق المزدوج لرغبات المتعاقدين كإحدى صعوبات المقايضة؟

س2: اكتشف الإنسان النقود كأداة للتخلص من صعوبات المقايضة وتسهيل تبادل السلع والخدمات. عرف المقايضة. وحدد الصعوبات التي واجهت نظام المقايضة.

س3: ضع علامة (✓) أو علامة (×) أمام العبارات الآتية، مع تصحيح العبارة الخاطئة:

1. () الإيرادات العامة تعني مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة ينفقه شخص معنوي عام؛ بهدف تحقيق منفعة عامة.
2. () المبالغ التي تحصل عليها الدولة من دول أخرى لإنشاء المشروعات تسمى بالمنح الخارجية.
3. () تُعدُّ النقود كوسيط للتبادل تتمتع بالقبول العام وتساعد على تقسيم العمل بين الأفراد.
4. () من خصائص النقود القابلة للتجزئة، أي إمكانية تجزئتها إلى وحدات نقدية أصغر ومتساوية القيمة، مما يُسهل إجراء عمليات التبادل الصغيرة.
5. () في زمن المقايضة يمكن تجزئة جميع السلع بيسر وسهولة من أجل مبادلتها بسلع أخرى.
6. () تتميز النقود بسهولة حفظها، واستخدامها في أي زمان ومكان بأقل تكلفة مقارنة بالنقود السلعية الأخرى.
7. () تُمثل الموازنة العامة بيانًا ماليًا يوضح المسار المتبع في المدة المالية السابقة.
8. () الدومين الخاص هو مبالغ نقدية تحصلها الدولة من استثمارها في المنشآت والعقارات، بما يُحقق النفع العام.
9. () بناء جسر بين المحرق والمنامة يعتبر من النفقات العامة للدولة.
10. () الكساد العظيم هي أزمة اقتصادية حدثت عام 1920م.
11. () ادخار النقود لأجل انفاقها في المستقبل يمثل وظيفة النقود كوسيط للتبادل.
12. () تعتبر البطاقة الائتمانية التي تقدمها البنوك والشركات للأفراد نقودًا.

س4: علل الاتي:

- 1- صعوبة تجزئة العديد من السلع والخدمات في زمن المقايضة.
- 2- التخصص وتقسيم العمل يمنع عملية المقايضة.
- 3- يتضمن الدومين العام حالات تفرض فيها رسوم رمزية مقابل الانتفاع بهذه الأموال العامة.

س5: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة:

1- دفع عبدالله فاتورة الكهرباء والماء، يُعدُّ مثال على:

- | | |
|------------|------------------|
| أ. الضرائب | ج. الثمن العام |
| ب. الرسوم | د. النفقة العامة |

2- من خصائص النقود:

- | | |
|----------------|-------------------------|
| أ. صعوبة الحمل | ج. عدم قابليتها للتجزئة |
| ب. سهولة الحمل | د. سرعة التلف |

3- بناء الدولة لمركز صحي في منطقة مدينة سلمان، يُعدُّ مثلاً لـ:

- | | |
|------------------|---------------------|
| أ. النفقة العامة | ج. الإيرادات العامة |
| ب. الضريبة | د. الثمن العام |

4- يؤدي التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إلى:

- | | |
|----------------------------|-------------------------|
| أ. انخفاض النفقات العامة | ج. زيادة النفقات العامة |
| ب. انخفاض الإيرادات العامة | د. كل ما ذكر صحيح |

5- دفعت خولة مبلغ إلى الدولة بهدف إصدار بطاقة ذكية لها، يُعدُّ مثلاً لـ:

- | | |
|------------------|------------------|
| أ. الضريبة | ج. الدومين الخاص |
| ب. النفقة العامة | د. الرسوم |



س6: في ضوء دراستك لموضوع خصائص النقود، ضع علامة (✓) أمام كل عبارة تعبر عن ذلك:

1. صعوبة التعرف على وحدات النقود.
2. سهولة نقل النقود من مكان إلى آخر لاستعمالها.
3. إمكانية تجزئة النقود إلى وحدات نقدية أصغر ومتساوية القيمة.
4. قابلية النقود للتلف والهلاك بسرعة.
5. تجانس وحدات النقود.

س7: صنف الأمثلة الآتية في المستطيل أدناه، بحسب مكانها المناسب في الجدول:

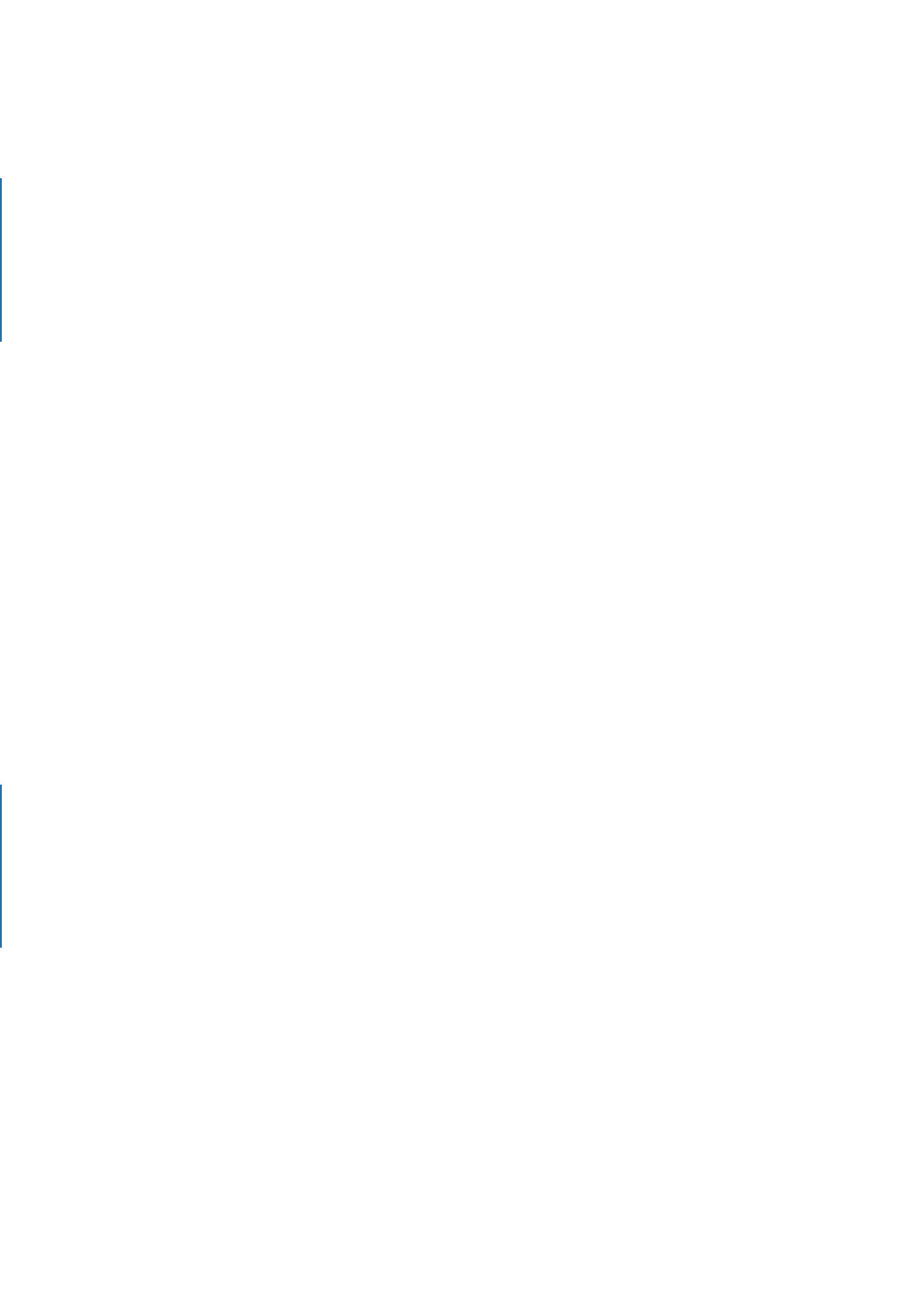
| | | |
|------------------------|-----------------------|------------------------|
| مبلغ تجديد جواز السفر | خدمات البريد | وزارة التربية والتعليم |
| وزارة الصناعة والتجارة | مبلغ مقابل ترخيص بناء | متحف البحرين الوطني |
| | مستشفى الملك حمد | هيئة الكهرباء والماء |

| شخصية اعتبارية | الدومين العام | الرسوم | التمن العام |
|----------------|---------------|--------|-------------|
| | | | |
| | | | |
| | | | |



الوحدة الثانية

مقدمة في التجارة الخارجية



أهداف الوحدة

يُتَوَقَّع من الطالب في نهاية هذه الوحدة أن:

- ◀ يوضح مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.
- ◀ يُمَيِّز بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية.
- ◀ يفسر مفهوم ميزان المدفوعات وأقسامه.
- ◀ يستنتج العجز والفائض في ميزان المدفوعات.
- ◀ يعترف بجهود حكومة مملكة البحرين في تنشيط التجارة الخارجية.
- ◀ يعترف بجهود حكومة مملكة البحرين في تعزيز التجارة الحرة بين الدول.

عناوين الدروس

- ◀ التجارة الخارجية
- ◀ ميزان المدفوعات

1-2 التجارة الخارجية

أهداف درسا:

1. نعرف مفهوم التجارة الخارجية.
2. نحدد أهمية التجارة الخارجية.
3. نُميز بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية.
4. نعدد وسائل حماية التجارة الخارجية.
5. نعتز بجهود حكومة مملكة البحرين في تنشيط التجارة الخارجية والتجارة الحرة بين الدول.

مفاهيم نتعلمها في هذا الدرس:

| | |
|---------------------|------------------|
| International Trade | التجارة الخارجية |
| Tariff | التعريف |
| Quota System | نظام الحصص |
| Dumping | الاعراق |

في البدء

حدد خمس أو أكثر من السلع أو الخدمات التي لا يتم إنتاجها في بلدك ويجب شراؤها من المنتجين الموجودين في الخرج.

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول سواء المتقدمة منها أم النامية، فالتجارة الخارجية تلعب دورًا أساسيًا وفعالًا في اقتصادات الدول المتقدمة، وكونها تشكل جزءًا هامًا في دخولها القومية، نظرًا لما تتميز به تلك الاقتصادات من فائض إنتاجي كبير هي في حاجة ماسة لتصريفه في الأسواق الخارجية، كما أنها بحاجة إلى التجارة الخارجية، حيث من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من الموارد الاقتصادية من الدول الأخرى، من أجل ضمان الاستمرار في العملية الإنتاجية والمحافظة على معدلات تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن الدول النامية بحاجة ماسة إلى التجارة الخارجية، حيث من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة لازمة لتحقيق برامجها التنموية والاجتماعية، إضافة إلى حاجتها الماسة والتي أخذت تتزايد في الفترة الأخيرة لكثير من السلع الضرورية وخاصة الغذائية التي أصبحت عاجزة عن سد حاجة أسواقها المحلية منها وبدأت تعتمد في الحصول عليها من الأسواق العالمية. كما يلاحظ أن العديد من الدول تعتمد أساسًا في دخولها القومية على ما تصدره من مواد خام (الزراعية - المعدنية) إلى الأسواق الخارجية.

فما المقصود بالتجارة الخارجية؟ وما أهميتها؟ وما الفرق بينها وبين التجارة الداخلية؟ كل هذه ومفاهيم أخرى متعلقة بالتجارة الخارجية سوف نتعلمها في هذا الدرس.

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية

نشاط جماعي (1-1-2)

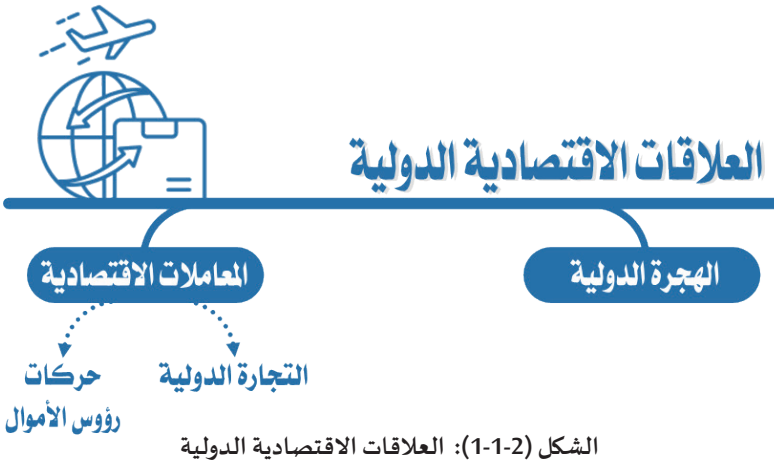


1. حدد ما لا يقل عن 10 سلع وخدمات تنتجها شركات في بلدك ولكن يتم استيرادها أيضاً من الخارج.
2. انظر إلى البلدان والمنتجات المذكور أدناه، ما المنتج الذي تعتقد أنه يشتهر به كل بلد؟
البلد : مملكة البحرين - المملكة العربية السعودية - المملكة الأردنية الهاشمية - الهند
- البرازيل - كندا - نيوزيلاندا - النرويج.
المنتج : السمك - الشاي - اللحم - العدس - النفط - القهوة - الفواكه والخضروات
- الألمنيوم.
3. لخص الطرق التي تستفيد منها أنت وعائلتك من التجارة الخارجية.

الاقتصاد الدولي هو أحد فروع علم الاقتصاد، وهو مختص بدراسة كافة المعاملات التي تتم عبر الحدود، أي تلك المعاملات التي تتضمن تدفق الأموال أو الالتزامات المالية بين الدولة وكيانٍ آخر. هذا الكيان الآخر قد يكون دولة أخرى أو منظمة إقليمية (مثل صندوق النقد العربي) أو منظمة عالمية (مثل البنك الدولي).

تنقسم دراسة الاقتصاد الدولي إلى فرعين كبيرين، هما: المالية الدولية والتجارة الخارجية. المالية الدولية معنية أساساً بحركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بغرض الاستثمار طويل الأجل أو قصير الأجل، فضلاً عن دراسة الجوانب المختلفة للديون الدولية.

وتهتم العلاقات الاقتصادية الدولية بدراسة أوجه النشاط الاقتصادي التي تتم بين دول مختلفة، تنتج سياسات ونظم سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة. والشكل (1-1-2) الآتي يبين مكونات العلاقات الاقتصادية الدولية.



فمن الشكل (1-1-2) السابق يتضح أن العلاقات الاقتصادية الدولية تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

◀ الهجرة الدولية والتي تتمثل في حركات الأفراد بين دول العالم.

◀ المعاملات الاقتصادية وهي تنقسم إلى قسمين هما:

(1) التجارة الخارجية التي تختص بالصفقات الاقتصادية بين الدول، وهي تشمل الآتي:

(أ) تبادل السلع المادية والتي تشمل تبادل جميع السلع المختلفة سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية أو المواد الأولية ونصف المصنعة.

(ب) تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن ... إلخ.

(2) تبادل النقود وهذه المجموعة تضم حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل كما تشمل القروض الدولية.

ومما سبق يتضح لنا أن مصطلح التجارة الخارجية يقصد به حركة السلع والخدمات بين الدول. أما مصطلح المعاملات الاقتصادية فهو مصطلح أعم من مصطلح التجارة الخارجية.

التجارة الخارجية International Trade

◀ فرع من فروع علم الاقتصاد، يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية.

نشاط فردي (2-1-2)

◀ عدد أنواع التجارة، بحسب ما درسته في مقرر التربية الاقتصادية (قصد 101).

ثانياً: أهمية التجارة الخارجية

نشاط جماعي (3-1-2)

◀ يعرض الجدول أدناه الناتج اليومي للساعات والنرة من بلديتين س و ص. ويخصص كل بلد نصف قوته العاملة لإنتاج كل منتج، وهناك عوائد قياسية ثابتة في إنتاج الساعات والنرة.

| البلد | الساعات | النرة (كج) |
|-------|---------|------------|
| س | 2 | 21 |
| ص | 4 | 7 |

- أي بلد لديه ميزة مطلقة في إنتاج الساعة، أو إنتاج النرة؟ برر إجابتك.
- ارسم جدولاً يوضح ناتج البلدين بعد أن تخصصا في أفضل ما يمكنهما إنتاجه.
- إذا وافقت الدول الآن على مقايضة ثلاث ساعات مقابل 12 كيلوجراماً من النرة، أظهر في جدول جديد ما كسبته من هذا التبادل.

يلعب قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول سواء كانت المتقدمة منها أو النامية، نظرًا لما له من أهمية في تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة وبالتالي في زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة الدخل القومي وانعكاس ذلك على التطور الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى ما تُمثله عملية التجارة الخارجية من عملية التبادل التي تُعتبر إحدى الفعاليات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي (إنتاج - تبادل - توزيع - استهلاك) وبصورة عامة يُمكن إيجاز أهمية التجارة الخارجية بما يأتي:

- ◀ تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر وسائل إنتاجها لديها، إما لعدم توفر الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة، أو لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح بإنتاجها، وحتى في حالة توفر تلك الإمكانيات، فإنها قد تنتجها بتكاليف أكبر مما لو قامت باستيرادها في الخارج.
- ◀ تلعب التجارة الخارجية دورًا فاعلاً في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، حيث تستطيع هذه الدول من خلالها الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة وخبرات فنية لازمة لتحقيق برامجها الإنمائية. كما تظهر أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية، إذا أخذنا بالاعتبار أن هناك العديد من الدول النامية تعتمد في تكوين دخلها القومي على ما تصدره من مواد أولية وخام كما هو عليه الحال بالنسبة لدول الخليج في تصدير النفط.
- ◀ تساهم التجارة الخارجية في عملية الخصخصة وتقسيم العمل، الذي أصبح أحد مظاهر وأساسيات الاقتصاد الدولي، نظرًا لما يمكن أن يلعبه من زيادة الإنتاج والإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين النوعية والاستعمال الأمثل للموارد المتاحة، حيث بموجب هذا الاتجاه سوف تتخصص كل دولة بإنتاج السلع والخدمات التي تتميز بإنتاجها بميزة نسبية عن باقي الدول الأخرى، كما تعتمد على استيراد السلع التي لا تتميز بإنتاجها بميزة نسبية.
- ◀ تساعد التجارة الخارجية في تحسين أوضاع الموازين التجارية للعديد من الدول وما لذلك من أثر في تحسين موازين مدفوعاتها.
- ◀ تساعد التجارة الخارجية في زيادة التشابك والتداخل بين الاقتصادات المختلفة، وما لذلك من أثر في الحد من الصراعات الإقليمية والدولية وسيادة الاستقرار في العالم.

ثالثًا: الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

على الرغم من أن الأسس التي تقوم عليها كل من التجارة الخارجية والتجارة الداخلية واحدة إلا أن هناك العديد من الفروق بينهما، منها ما يأتي:



(1) اختلاف الأنظمة والقوانين: إذا قام فرد في المحافظة الشمالية بمملكة البحرين بشراء سيارة من تاجر في المحافظة الجنوبية، فكلاهما يخضعان للنظام والقانون البحريني بشأن مواصفات السلعة المسموح بتداولها وكيفية إبرام العقد والتزامات الطرفين وكيفية التصرف إذا نشأ نزاع بشأن تسليم السيارة، حيث يخضعان معاً للقضاء البحريني.

أما إذا قام تاجر سيارات بحريني بشراء صفقة سيارات من اليابان، فكل منهما ينتمي إلى دولة مختلفة وبالتالي تتباين الأنظمة والقوانين والأعراف التجارية، وهذا يجعل أسلوب عمل المنشأة التي تتعامل في السوق الدولية مختلفاً عن تلك التي تعمل في السوق المحلية فقط.

(2) اختلاف وحدات النقد المستعملة في دول العالم: إن اختلاف العملات المستعملة فيما بين دول العالم أدى إلى اختلاف عمليات قياس القيم فهناك دول تقيس السلع والخدمات بالدينار، وأخرى تقيسها بالدولار، ... إلخ.

إن وجود أسعار الصرف متعددة بسبب تعدد العملات المستخدمة على مستوى العالم خلق العديد من الصعوبات في مجال التجارة الخارجية. وما سبق لا ينطبق على ظروف التجارة الداخلية، وبالتالي فإن اختلاف النقد المستعمل بين دول العالم من الأمور التي تفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية.

وعلى سبيل المثال: إذا أراد شخص شراء سيارة من السوق المحلي بقيمة 50000 دينار بحريني. ما على هذا الشخص إلا تجهيز المبلغ المطلوب والحصول على السيارة. أما إذا كانت السيارة قيمتها 85,000 يورو مثلاً ويتم استيرادها من ألمانيا مباشرة، فيجب على هذا الشخص القيام بخطوتين:

أولاً: شراء العملة بالكمية المطلوبة من سوق الصرف (85,000 يورو).

ثانياً: تحويل المبلغ باليورو إلى البائع للحصول على السيارة وفق الإجراءات المعتادة.

(3) المشكلات المتعلقة بقدرة عوامل الإنتاج على الانتقال: مما لا شك فيه أن هناك صعوبات تحد من قدرة عوامل الإنتاج (الأرض - العمل - رأس المال - التنظيم) على الانتقال من دولة إلى أخرى، أما داخل الدولة الواحدة فتتم عملية الانتقال بسهولة والانتقال داخل الدولة يؤدي إلى تعادل عوائد عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة فعلى سبيل المثال، إذا حدثت زيادة في أجور العاملين في صناعة ما في مدينة المحرق، فهذه

الزيادة ستحفز العاملين في باقي مناطق ومدن المملكة إلى الانتقال إلى مدينة المحرق سعياً وراء الحصول على أجر مرتفع. وهذا الانتقال يؤدي إلى حدوث الآتي:

1. زيادة عدد العمال في مدينة المحرق (زيادة عرض عنصر العمل)، مما يؤدي إلى انخفاض الأجر فيها.
2. انخفاض عدد العمال في المناطق الأخرى (ذات الأجر المنخفض)، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجر فيها.
3. عودة العمالة إلى مناطقها الأولى بعد ارتفاع الأجور فيها.
4. استمرار عملية الانتقال على النحو السابق تؤدي في التحليل النهائي إلى تساوي الأجر في الصناعة كلها في جميع مناطق المملكة.

وعلى الرغم من أن الآلية السابقة تحدث أيضاً على المستوى الدولي، إلا أنه في الواقع العملي هناك العديد من القيود التي تحد من حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول أو قد تمنعها، ومن هذه القيود ما يأتي:

- 1) **قيود قانونية:** هناك العديد من القوانين التي تمنع أو تحد من انتقال الأيدي العاملة ورؤوس الأموال فيما بين الدول بحسب ظروف كل دولة.
- 2) **قيود اقتصادية:** ويقصد بها المخاطر التي يخشى أن تتعرض لها عوامل الإنتاج في الدول الأجنبية مثل: الاضطرابات السياسية والاجتماعية، واحتمالات نشوب حروب في المنطقة.
- 3) **قيود ثقافية:** ويقصد بها الصعوبات الناتجة عن اختلاف اللغة والعادات والتقاليد... إلخ. وكلها أمور تحد من عمليات انتقال عوامل الإنتاج فيما بين الدول.
- 4) **قيود إعلامية:** ويقصد بها الجهل بالمناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتاحة في الدول الأجنبية.

رابعاً: وسائل حماية التجارة الخارجية

بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الخارجية، ومن أبرزها الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية في العالم، وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي والتنوع في الإنتاج للاستجابة لآذواق المستهلكين، فإن الكثير من الأقطار النامية، وحتى بعض الأقطار المتقدمة، تمارس وسائل عديدة تسبب في إعاقة حرية التجارة الخارجية؛ وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنية. ومن أبرز وسائل الحماية الحكومية على التجارة الخارجية ما يأتي:

1. التعريف الجمركية (Tariff):

يقصد بالتعريف الجمركية (Tariff) بأنها الرسم أو الضريبة التي تفرضها الحكومة على الواردات، والتعريف التي يمكن أن تتخذ الأشكال الآتية:

- ◀ ضريبة محددة بالنسبة لكل وحدة من السلعة المستوردة.
- ◀ ضريبة على قيمة السلعة (ضريبة مبيعات).

التعريف الجمركية Tariff

ضريبة تفرض من الجمرك كجهة حكومية مسؤولة عن جمعها، وذلك على السلع والبضائع المستوردة من دول أخرى، في شكل نسبة مئوية من قيمة السلعة، أو مبلغ ثابت على كل وحدة، ما يؤدي إلى الزيادة في أسعارها.

وهناك عدة أسباب تدعو الحكومات إلى فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والتي في مقدمتها هو حماية الصناعة الوطنية من منافسة السلع الأجنبية، إضافة إلى أنها يمكن أن تكون موردًا للدولة. على سبيل المثال: إذا كانت التعريفية الجمركية على السيارات 10% فهذا يعني أن سيارة ثمنها 5000 دينار يسددها 500 دينار، وسيارة أخرى ثمنها 10000 دينار يسددها 1000 دينار، بينما إذا كانت قيمة التعريفية الجمركية 700 دينار فإن الضريبة المسددة تكون هذا المبلغ فقط بصرف النظر عن قيمة السيارة.

وتفرض الدولة التعريفية الجمركية لتحقيق هدفين: زيادة إيرادات الحكومة، وحماية المنتجات المحلية.

نشاط فردي (2-1-4)

من خلال محرك البحث عبر الإنترنت، ابحث عن التعريفية الجمركية في مملكة البحرين، موضحًا السلع المعفاة من الجمرك والأخرى التي تخضع لها، ونسبة الرسوم الجمركية عليها.

2. نظام الحصص (Quota System):

يقصد بنظام الحصص (Quota System) هو وضع حد قانوني بالنسبة لعدد الوحدات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة وخلال فترة معينة، أو تحديد حد أعلى من العملات الصعبة لاستيراد كميات معينة من بعض السلع، وتتشدّد العديد من حكومات الدول النامية على هذه الناحية وخاصة الدول التي تعاني من نقص حاد في العملات الصعبة، وخاصة ما يتعلق باستيراد السلع غير الضرورية أو الكمالية من أجل الاستفادة من العملات المتوفرة لديها في استيراد السلع التي يمكن أن تساعد في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية كالسلع الإنتاجية وبعض السلع الضرورية التي لا تتوفر مستلزمات إنتاجها محليًا كالأدوية مثلاً.

نظام الحصص Quota System

هو القيد الكمي على كمية أو قيمة السلع المسموح بتصديرها أو باستيرادها.

يستفيد من نظام الحصص كبار التجار الذين يحصلون على تصاريح الاستيراد ويبيعون السلعة في السوق المحلي بأسعار مرتفعة وكذلك يستفيد المنتج المحلي؛ لأن الحد من الكمية المستوردة من السلعة يعني السماح بوجود فجوة طلب كبيرة لا تفي بها الكمية المتاحة من السلعة المستوردة، وبالتالي تزداد مبيعات السلعة المحلية البديلة.

بالإضافة إلى ما تقدم، تلجأ بعض الدول إلى فرض بعض الإجراءات والقيود الأخرى على الاستيراد، مثل فرض قيود على التحويل الخارجي والقيود المتعلقة بالنواحي الصحية والشحن والتأمين، تلك الوسائل التي احتلت أهمية كبيرة وأكثر من التعريف الجمركية.

نشاط فردي (5-1-2)



الجهاز الوطني للإيرادات
National Bureau for Revenue



اقرأ عن الاتفاقيات الضريبية لمملكة البحرين في موقع الجهاز الوطني للإيرادات، عن طريق رمز الاستجابة السريعة QR، ثم أعد تقريراً عن أنواع الاتفاقيات الضريبية الثنائية لمملكة البحرين، واعرضه على زملائك في الصف.

خامساً: الأبعاد التجارية والاقتصادية لانضمام مملكة البحرين لمنظمة التجارة العالمية

نشاط جماعي (6-1-2)



اقرأ الفقرة الآتية جيداً، ثم اجب على الأسئلة التي تليها:

اشترت الدولة (س) بضاعة من الدولة (ص)، وبشروط واتفاقية تم التوقيع عليها بين الطرفين. ولكن بعد وصول البضاعة إلى دولة (س) تبين أن كمية البضاعة أقل بكثير مما تم الاتفاق عليه ولأن الدولتين من ضمن الدول المشاركة في منظمة التجارة العالمية تقدمت الدولة (س) بشكوى في منظمة التجارة العالمية التي قامت بإجراءات اللازمة ضد الدولة (ص).

- ما المشكلة التي كانت بين الدولتين (س) و(ص)؟
- من الجهة المسؤولة عن التجارة بين الدولتين؟
- إذا لم تنضم الدولتين إلى منظمة التجارة العالمية، أين يمكن أن تقدم الدولة (س) شكوى ضد الدولة (ص)؟
- من خلال الفقرة السابقة، ما الهدف الأساسي من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؟



انضمت مملكة البحرين إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (GATT) في عام 1993م، وبعد تأسيس منظمة التجارة العالمية تقدمت المملكة بطلب انضمام في 15 إبريل من عام 1994م والتي رأت النور في شهر يناير من عام 1995م.

الشكل (1-1-2): منظمة التجارة العالمية



لقد أوجدت منظمة التجارة العالمية سلسلة من المتطلبات هدفت بصورة شاملة إلى تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي، وتضمن ذلك خصخصة القطاع العام وخفض دور الدولة في الاقتصاد. وتحركت مملكة البحرين مثلها مثل باقي الدول في العالم تجاه الاندماج نحو تركيبة الاقتصاد العالمي لإحداث تغييرات اقترتها العولمة والتي تحتوي على عدة نواحي اقتصادية، ومالية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية، والتي تتصف بانفتاح المناخ الاقتصادي العالمي والذي أصبح مثل سوق واحدة تتنافس على ادخال منتجات عالمية دون تمييز. وتتمثل أهم المزايا التجارية والاقتصادية التي تقود إلى انضمام الدولة لمنظمة التجارة العالمية في الآتي:

1. التمتع بجميع مزايا التخفيضات الجمركية المتبادلة بين الدول الأعضاء.
2. زيادة حجم الإنتاج كنتيجة للتخفيضات في الرسوم الجمركية.
3. حماية صادرات الدولة من شدة منافسة صادرات الدولة المماثلة من دول المنظمة التي تتمتع بتخفيضات جمركية.
4. محاولة تحسين مستوى الإنتاجية كنتيجة للمنافسة بين الدول للحصول على حصة أكبر في التجارة الخارجية.
5. الدفاع عن المصالح التجارية والاقتصادية إذ يحق للدولة أن تتقدم بشكوى ضد أي دولة عضو تقوم بفرض قيود معينة على صادراتها.
6. ضمان عدم التمييز في معاملة السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء.
7. جذب الاستثمارات الأجنبية في ظل اتفاقية تحرير إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.
8. وجود أساس أو مرجع يمكن اللجوء إليه فيما يتعلق بتنظيم العلاقات التجارية الدولية.
9. زيادة حجم التبادل التجاري الدولي مما يزيد الطلب على منتجات الدول النامية خاصة تلك التي تعتبر مصدرًا مهمًا للسلع الأولية.
10. للدولة الحق في حماية منتجاتها ضد الإغراق مما يتيح لها فرصة أكبر لتسويق إنتاجها المحلي دون منافسة غير عادلة.



من فكر قاداتنا



"مملكة البحرين تتحمل مسؤولياتها الدولية بكل أمانة وتبادر في المشركة في العمل الجماعي الدولي."

اتفاقيات التجارة الحرة في مملكة البحرين:

إن اتفاقيات التجارة الحرة هي اتفاقيات دولية تعزز التجارة بين مختلف البلدان. وبشكل عام، تسهم اتفاقيات التجارة الحرة في إزالة الحواجز والعوائق التجارية بين الدول، مما يسمح بمعاملة الشركات الأجنبية كمعاملة الشركات المحلية. وشهدت البحرين زيادة كبيرة في أرقام الاستيراد والتصدير مع زيادة اتفاقياتها في التجارة الحرة،

حيث نمت واردات البحرين بشكل ملحوظ بنسبة 48.76٪ بين عامي 2013 و2018م. وهناك العديد من المزايا الهامة التي تنتج عن تطبيق اتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والمناطق المختلفة على مستوى العالم، ومنها:

- تسهيل التدفقات التجارية بين البلدان.
- تحفز تدفق الاستثمارات الواردة.
- تنمي قطاعات الصناعة والخدمات الرئيسة.
- تشجع على تبادل الخبرات لخلق فرص عمل وتحفيز النمو.



من فِكرِ قاداتنا



"يُعدُّ الزَّامُ مملكة البحرين التام بكل المواثيق والقوانين السولية جزءاً أساسياً من ثقافتها وهويتها العربية الأصيلة وعقيدها الإسلامية وقيمها النبيلة في التعايش والتآخي والتعددية وقبول الآخر."

وتستفيد البحرين من اتفاقيات التجارة الحرة المتعددة. فلكل منها علاقات وفوائد فريدة، لكن جميعها ساهمت في نمو قطاعات متعددة وزيادة التجارة مع المملكة. وانضمت مملكة البحرين إلى عددًا من اتفاقيات التجارة الحرة، أبرزها:

- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA).
- اتفاقية التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي.
- اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة.
- اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية.
- اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة البحرين.

نشاط جماعي (7-1-2)



كانت مملكة البحرين إحدى المحطات المهمة في طريق التجارة الصينية والهندية في العهد القديم. أعد كلمة للإذاعة المدرسية عن مملكة البحرين كنموذج للتعايش بين الدول منذ حضرة دلمون حتى وقتنا الحاضر.

قراءة (1-1-2)



منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO)، هي منظمة دولية أنشأت لمراقبة تحرير التجارة الخارجية، وبدأت المنظمة التي مقرها جنيف -سويسرا أعمالها بشكل رسمي بتاريخ 1 يناير 1995م بموجب اتفاقية مراكش، لتحل محل الاتفاقية العامة على التعرفة والتجارة (اتفاقية الجات) التي أنشأت عام 1947م.

ملخص الدرس



- ◀ أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم.
- ◀ تهتم العلاقات الاقتصادية بدراسة أوجه النشاط الاقتصادي التي تتم بين دول العالم، وتنقسم هذه العلاقات إلى قسمين هما: الهجرة الدولية، والمعاملات الاقتصادية والتي تنقسم في أيضًا إلى قسمين هما: حركة رؤوس الأموال، والتجارة الخارجية التي تتمثل في حركات السلع والخدمات.
- ◀ هناك العديد من الفروق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية منها:
 - اختلاف الأنظمة والقوانين بين الدول.
 - اختلاف وحدات النقد المستعملة في دول العالم.
 - المشاكل المتعلقة بقررة عوامل الإنتاج على الانتقال.
- ◀ تفرض الدول قيودًا مختلفة على التجارة الخارجية لمراعاة المصلحة الوطنية، من أهم هذه القيود: التعريفية الجمركية ونظام الحصص.
- ◀ بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية تقدمت المملكة بطلب انضمام في 15 إبريل من عام 1994م والتي رأت النور في شهر يناير من عام 1995م.

إضاءة



يحدث الاغراق Dumping عندما تقوم شركة أجنبية ببيع انتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من تكاليف إنتاجه؛ وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي في هذه الأسواق، وإزاحة منافسيها المحليين، وبعد أن تنفرد هذه المنشأة بالسوق تقوم بزيادة أسعار منتجاتها باستغلال قوتها الاحتكارية. لذلك تعتبر سياسة الاغراق أحد المبررات لحماية الصناعة المحلية من خلال فرض الرسوم الجمركية على منتجات هذه المنشآت حماية للصناعات الوطنية.

أسئلة الدرس



- س1: وضح المقصود ب: التجارة الخارجية – التعريفية الجمركية – نظام الحصص.
- س2: اكتب أقسام العلاقات الاقتصادية الدولية.
- س3: ما أهمية التجارة الخارجية.
- س4: وضح الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية.
- س5: على ما يدل حرص مملكة البحرين على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

2-2 ميزان المدفوعات

مفاهيم نتعلمها في هذا الدرس:

| | |
|-----------------------|-----------------|
| International Finance | المالية الدولية |
| Balance of Payment | ميزان المدفوعات |
| Current Account | الحساب الجاري |
| Capital Account | رأس المال |

أهداف درسنا:

1. نعرف مفهوم ميزان المدفوعات.
2. نحدد أقسام ميزان المدفوعات.
3. نفسر العجز والفائض في ميزان المدفوعات.
4. نوضح أمثلة تطبيقية على ميزان المدفوعات.

في البدء



انظر إلى الصورة جيداً، برأيك ماذا يمكن أن تمثل هذه الصورة؟ وكيف يمكن أن ترتبط بالاقتصاد؟

تعتبر دراسة الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (International Trade) من الفروع المهمة لعلم الاقتصاد الحديث. وكانت دراسة الاقتصاد الدولي تقتصر سابقاً بالدرجة الأولى على نظريات ومشكلات التجارة الخارجية. أما في الوقت الحاضر فقد أصبحت العلاقات الاقتصادية بين الأقطار لا تعتمد فقط على الأنشطة التجارية بين الدول، بل أيضاً على التدفقات المالية فيما بينها. لذلك أصبح من الضروري دراسة المالية الدولية (International Finance) من أجل فهم المشكلات الاقتصادية العالمية.

وركزنا في هذا الفصل على دراسة جانبين من الاقتصاد الدولي كما تناولنا في الدرس الأول التجارة الخارجية وأهميتها ووسائل حماية التجارة. أما في المالية الدولية سنركز على الجانب النقدي للتجارة الدولية في السلع والخدمات إلى جانب حركة رؤوس الأموال الاستثمارية. لذلك، فتهتم دراسة المالية الدولية بطبيعة المبادلات الدولية وتحركات رؤوس الأموال وكيفية رصدها في ميزان المدفوعات وتحليل تأثيراتها الاقتصادية، وكذلك الأساليب التي يمكن بواسطتها الحد من آثارها السلبية.



أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات

تقوم منشآت الأعمال والمؤسسات والمصالح الحكومية في نهاية كل سنة بإعداد موازنتها التي تعكس نتائج فعاليتها خلال السنة وفيما إذا كانت قد حققت بعض الأرباح أو الخسائر. وتعتبر الموازنات من أهم المراجع الرسمية التي يعتمد عليها العديد من المعنيين لتقويم المركز المالي لهذه الشركات أو المؤسسات.

كذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الدولي، حيث تحرص كل دولة على تحقيق التوازن الخارجي لمعاملاتها مع الدول الأخرى وذلك بإعداد كشف بمعاملاتها مع العالم الخارجي أشبه إلى حد كبير بالموازنة السنوية التي تعدها أي شركة أو مؤسسة. ويسمى هذا الكشف بميزان المدفوعات (Balance of Payment) الذي يوجز نتائج الفعاليات الاقتصادية الدولية للقطر، وذلك برصد وتبويب المعاملات المرتبطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الخارج، وتلك المرتبطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الداخل.

ميزان المدفوعات Balance of Payment

بيان احصائي لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة وغير المقيمين فيها خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة

والمقيمون في التعريف السابق يقصد بهم الأفراد والهيئات والمؤسسات داخل حدود الدولة السياسية للدولة بصفة دائمة، بصرف النظر عن جنسياتهم، وتعتبر معاملاتهم مع العالم الخارجي جزءاً من المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات للدولة.

ويتكون ميزان المدفوعات من جانبين أحدهما دائن والآخر مدين، ويخصص كل جانب منهم لتسجيل العمليات الآتية (انظر الشكل 2-3-1):

◀ **الجانب الدائن:** يخصص لتسجيل حقوق الدولة على الدول الأخرى، أي يختص بتسجيل قيمة صادرات الدولة إلى دول العالم.

مثال: عندما يقوم منتج بحريني بتصدير أثاث خشبي بقيمة 100000 يورو إلى إيطاليا، فهذه العملية تسجل في الجانب الدائن لأنها تسفر عن تدفق نقدي إلى داخل الدولة.

◀ **الجانب المدين:** يخصص لتسجيل التزامات الدولة للدول الأخرى، أي يختص بتسجيل قيمة واردات الدولة من دول العالم.

مثال: عندما يستورد تاجر بحريني سيارة من بريطانيا ثمنها 10000 جنية إسترليني، تسجل هذه العملية في الجانب المدين؛ لأنها تستلزم انتقال الأموال إلى الخارج مقابل استيراد السيارة.

| مدین | دائن |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> جميع العمليات التي تستلزم سداد مبالغ من المقيمين داخل الدولة إلى المقيمين في دولة أخرى. هذه العمليات تسمى مدفوعات أو التزامات. هذه العمليات تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية. | <ul style="list-style-type: none"> جميع العمليات التي تنطوي على تلقي المقيمين داخل الدولة مبالغ من المقيمين في دولة أخرى. هذه العمليات تسمى مقبوضات أو إيرادات. هذه العمليات تؤدي إلى زيادة العرض من العملة الأجنبية. |

الشكل (2-2-1): ميزان المدفوعات الدائن والمدین

ثانياً: أقسام ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات ليس مجرد سجل إحصائي لمعاملات الدولة فقط، بل أيضاً له العديد من الوظائف الهامة. فهو يعد أحد أدوات التحليل الاقتصادي التي يستعين بها الاقتصاديون في دراساتهم، ويتكون ميزان المدفوعات من أربعة أقسام (انظر الشكل 2-2-2):

1. حساب (ميزان) المعاملات الجارية.
2. حساب (ميزان) المعاملات الرأسمالية.
3. حساب (ميزان) التحويلات من جانب واحد.
4. حساب (ميزان) حركات الذهب.

1. ميزان المعاملات الجارية:

تسجل فيه صادرات وواردات الدولة من السلع والخدمات، وحتى نميز بين صادرات وواردات السلع وبين صادرات وواردات الخدمات، تم الاتفاق على تسمية صادرات وواردات السلع مصطلح الصادرات والواردات المنظورة، أما صادرات وواردات الخدمات فقد أطلق عليها مصطلح الصادرات والواردات غير المنظورة.

وتسجل قيم الصادرات والواردات المنظورة في ميزان خاص يسمى الميزان التجاري بينما تسجل قيم الصادرات والواردات غير المنظورة في ميزان الخدمات ويكوّن كل من الميزان التجاري وميزان الخدمات ما يسمى بميزان المعاملات الجارية. وتتمثل أهمية ميزان المعاملات الجارية في الآتي:

◀ **الجانب الدائن:** يمثل دخل الدولة الذي تحصل عليه من دول العالم الخارجي مقابل صادرات هذه الدولة إلى العالم الخارجي.

◀ **الجانب المدین:** يمثل هذا الجانب انفاق الدولة على الواردات من السلع والخدمات التي تحصل عليها من دول العالم الخارجي.

ويمثل ميزان المعاملات الجارية (الحساب الجاري) حساب الدخل والإنفاق للاقتصاد القومي.



2. ميزان رأس المال (ميزان المعاملات الرأسمالية):

يتضمن كل المعاملات الدولية التي تنشأ عنها التزامات وحقوق للدولة، وعادة ما يقسم هذا الميزان إلى قسمين:

◀ **المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل:** هي معاملات تتضمن انتقال رؤوس الأموال لعدة سنوات في شكل استثمارات أو قروض لتمويل مشروعات كبيرة، ومنها: الأسهم والسندات التي تصدر لفترة استحقاق تزيد عن عام.

◀ **المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل:** هي معاملات لفترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر بهدف تحقيق عوائد أعلى أو تجنب خسائر، مثل: الأصول النقدية، ودائع المصارف، والقروض تحت الطلب، وسندات الحكومة قصيرة الأجل.

ترتبط القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل عادة بالمشروعات الاستثمارية، وهذه تحتاج لفترة زمنية طويلة قبل أن يبدأ الإنتاج حتى يمكن توفير القدرة على السداد.

وتسجل المعاملات التي تتضمن تدفق أموال إلى داخل الدولة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، والمعاملات التي تتضمن تدفق أموال إلى خارج الدولة تسجل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات.

3. ميزان التحويلات من جانب واحد:

يتضمن هذا الميزان ما تدفعه الدولة أو ما تحصل عليه من دون مقابل عكسي. فالهدايا والمنح والتعويضات التي تؤديها الدولة لا يتم الحصول على مقابل لها، وكذلك ما تحصل عليه من دول العالم. وينطبق ما سبق على ما يرسله الأفراد في الخارج إلى ذويهم في الداخل، أو ما يرسله الأهل إلى أبنائهم في الخارج.

4. ميزان حركات الذهب:

قد يرى البعض أن التعامل بالذهب تصديرًا واستيرادًا يماثل التعامل في أي سلعة أخرى تدخل في مجال التصدير والاستيراد، ولكن هذه الرؤية قد تكون غير سليمة، فالذهب على الرغم من كونه سلعة إلا أنه أصل من الأصول النقدية في الدولة، يستعمل في تسوية المعاملات الدولية.

| مدین (واردات ومدفوعات) | دائن (صادرات ومقبوضات) |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1. ميزان المعاملات الجارية | |
| أ. الميزان التجاري | |
| واردات السلع | صادرات السلع |
| ب. ميزان الخدمات | |
| <ul style="list-style-type: none"> • نفقات سياحة مواطني الدولة في الخارج. • نفقات النقل بواسطة وسائل نقل أجنبية. • فوائد وأنصبة موزعة مرسله للخارج. • قيمة خدمات مصرفية وتأمين مستحقة لدول أجنبية. مثل: نفقات الحكومة الوطنية في الخارج. | <ul style="list-style-type: none"> • نفقات سياحة الأجانب في الداخل. • نفقات نقل الأجانب بواسطة وسائل نقل وطنية. • فوائد وأنصبة موزعة مستلمة من الخارج. • قيمة خدمات مصرفية وتأمين أدت إلى دول أجنبية مثل: نفقات الحكومات الأجنبية في الداخل. |
| 2. ميزان المعاملات الرأسمالية | |
| أ. المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل | |
| <ul style="list-style-type: none"> • شراء أوراق مالية من الخارج. | <ul style="list-style-type: none"> • بيع أوراق مالية من الخارج. |
| ب. المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل | |
| <ul style="list-style-type: none"> • زيادة أرصدة البنوك والهيئات الأجنبية في الخارج. • خفض أرصدة البنوك والهيئات الوطنية في الداخل. | <ul style="list-style-type: none"> • زيادة أرصدة البنوك والهيئات الأجنبية في الداخل. • خفض أرصدة البنوك والهيئات الوطنية في الخارج. |
| 3. ميزان التحويلات من جانب واحد | |
| <ul style="list-style-type: none"> • تحويلات إلى مقيمين بالخارج. • هبات ومنح وتعويضات إلى دول أجنبية. | <ul style="list-style-type: none"> • تحويلات من مقيمين بالخارج. • هبات ومنح وتعويضات من دول أجنبية. |
| 4. ميزان حركات الذهب | |
| <ul style="list-style-type: none"> • واردات الذهب وزيادة أرصده بالخارج. | <ul style="list-style-type: none"> • صادرات الذهب وزيادة أرصده بالداخل. |

الشكل (2-2-2): ميزان المدفوعات



نشاط فردي (1-2-2)



حدد أي من العمليات الآتية يسجل في الجانب الدائن وأيها يسجل في الجانب المدين، وأيها لا يسجل في ميزان المدفوعات على الإطلاق لكل مما يأتي:

- تاجر بحريني استورد 10 سيارات من اليابان بما يعادل 50000 دينار بحريني.
- شركة بحرينية صدرت ملابس جاهزة إلى الاتحاد الأوروبي بما قيمته 3 ملايين يورو.
- طالب بحريني أنفق في كندا 650000 دولار كندي خلال بعثته الدراسية.
- فوج سياحي إيطالي أنفق 10000 دينار مقابل خدمات الانتقال والإقامة في مملكة البحرين.

ثالثاً: العجز والفائض في ميزان المدفوعات

مما لا شك فيه أن بنود ميزان المدفوعات المدينة والدائنة لا بد أن تتوازن وفقاً للمبادئ المحاسبية، وهذا يعني تساوي مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن في نفس الميزان؛ وذلك لأن القيود في ميزان المدفوعات تخضع لقاعدة القيد المزدوج.

والتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات لا يعني بالضرورة توازن الميزان من الناحية الاقتصادية فكثيراً ما تزيد واردات الدولة عن صادراتها فيحدث فائض في الميزان التجاري. وعدم التوازن في الميزان التجاري لا بد أن يقابله عدم توازن في ميزان فرعي آخر، ولكن بصورة عكسية؛ مما يؤدي إلى حدوث توازن في ميزان المدفوعات في صورته العامة، بالرغم من وجود خلل في توازن بعض الموازين الفرعية.

أولاً: المشكلات التي تنجم عن عدم توازن ميزان المدفوعات:

(أ) المشكلات الناجمة عن وجود عجز في ميزان المدفوعات:

- 1- وجود العجز قد يشير إلى أن الدولة قد استوردت سلعةً وخدمات أكبر مما تسمح به مواردها، وهذه الزيادة تعني زيادة طلب الدولة على النقد الأجنبي لتمويل هذه الواردات.
- 2- لكي توفر الدولة المزيد من النقد الأجنبي عليها عرض مزيد من عملتها الوطنية لشراء العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية فتتخفص قيمتها.

- 3- زيادة الطلب على الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية؛ مما يؤدي إلى انخفاض سعرها، وبالتالي انخفاض أرباح المنتجين، مما يؤدي إلى خفض الحافز لديهم على الإنتاج، الأمر الذي يتبعه خفض الإنتاج، ومن ثم الاستغناء عن العمال، ... إلخ.
- 4- قد تمول الدولة هذه الواردات عن طريق تصدير الذهب؛ مما يؤدي إلى نقص ثروة الدولة، وهذا له آثار سيئة على الاقتصاد القومي.

(ب) المشكلات الناجمة عن وجود فائض في ميزان المدفوعات:

- 1- وجود فائض يعني أن صادرات الدولة أكثر من وارداتها، وهذا يعني أن الدولة تصدر نسبة كبيرة من منتجاتها مما يؤدي إلى زيادة التدفق النقدي الداخل من العملة الأجنبية.
- 2- زيادة الصادرات يعني زيادة الطلب العالمي على سلع هذه الدولة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية.
- 3- زيادة الطلب العالمي على الصادرات يدفع المنتجين إلى توظيف مزيد من الأيدي العاملة لإنتاج ما يكفي حاجة السوقين المحلية والخارجية.
- 4- زيادة الأيدي العاملة يتبعه زيادة في دخول أفراد المجتمع؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع، وهذا يؤدي إلى مزيد من ارتفاع الأسعار.
- 5- استمرار الوضع السابق يؤدي إلى حدوث تضخم في المجتمع.

وعلى الرغم من أن العجز في ميزان المدفوعات من الأمور الضارة، شأنه في ذلك شأن الفائض إلا أنه ليس كل عجز يعتبر من الأمور غير المستحبة، فهناك عجز يكون مستحبًا، وذلك في الفترات الأولى لعملية التنمية الاقتصادية التي تقوم بها الدولة، حيث تحتاج إلى سلع رأسمالية تساعد على بناء قاعدة صناعية خاصة في الدول النامية، مما يتيح للدولة زيادة صادراتها، وبالتالي يعود التوازن إلى ميزان مدفوعاتها.

ثانيًا: الأسباب التي تؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات:

- 1- العجز بسبب تمويل عمليات التنمية الاقتصادية: إن أي دولة في بداية طريقها التنموي تلجأ إلى الاقتراض من الداخل والخارج، وقد تلجأ إلى الإصدار النقدي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية. وما سبق يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات بسبب واردات الدولة من السلع والألات والمعدات الرأسمالية غالية الثمن. كما تقوم الدولة وهي في طريق التنمية الاقتصادية بتوظيف المزيد من الأيدي

العاملة، وهذا يتبعه زيادة في الدخل مما يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على الواردات، الأمر الذي يزيد من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

2- العجز بسبب زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية: تعاني غالبية الدول النامية من مشكلة الزيادة السكانية حيث يزيد السكان بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستهلاك، وبالتالي ترتفع أسعارها، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الواردات التي قد تكون أرخص ثمنًا. كما أن زيادة أسعار المنتجات المحلية تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات.

3- العجز بسبب الزيادة في صادرات رأس المال: تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيق المزيد من الأرباح، وبالتالي تبحث عن استثمار أموالها في الدول التي تدفع سعر فائدة مرتفعًا أو التي يتحقق أعلى معدل للربح، لذلك تصدر أموالها إلى هذه الدول، وهذا ينتج عنه عجز في ميزان مدفوعاتها، أي ميزان مدفوعات الدول التي تصدر أموالها للخارج.

4- العجز بسبب التحويلات من جانب واحد: كما سبق أن عرفنا أن هذا البند في ميزان المدفوعات يتضمن حالات التعويضات والمنح والهدايا، وبالتالي فإن قيام الدولة بدفع تعويضات كبيرة لدولة أخرى يعتبر مدفوعات لا تقابلها مقبوضات، وهذا يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها.

التوازن المحاسبي يتحقق تلقائيًا في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم.
التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات يتوقف على مجموع رصيدي الحساب الجاري وحساب رأس المال. إذا كان المجموع سالبًا فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات، وإذا كان المجموع موجبًا فهذا يعني وجود فائض في ميزان المدفوعات.

نشاط فردي (2-2-2)

هل وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يمثل مشكلة بالنسبة للحكومة؟ وضح أجبائك.



رابعاً: أمثلة تطبيقية على ميزان المدفوعات

فيما يأتي عرض لمجموعة من أمثلة تطبيقية على ميزان المدفوعات:

مثال (1-2-2)



الجدول الآتي يمثل المعاملات الافتراضية لميزان مدفوعات مملكة البحرين، اقرأ المعاملات بدقة، ثم حدد نوع الميزان وطرف الميزان فيما يأتي:

| طرف الميزان | نوع الميزان | المعاملات الاقتصادية |
|-------------|----------------------------------------|--------------------------------------------------|
| المدين | ميزان التحويلات من جانب واحد | 1. مساعدات لدولة فقيرة. |
| الدائن | الميزان التجاري | 2. تصدير روبيان وأسماك للخرج. |
| المدين | ميزان حركات الذهب | 3. استيراد احتياطي ذهب من الخارج. |
| الدائن | ميزان الخدمات | 4. نفقات سياحة الأجانب في مملكة البحرين. |
| المدين | الميزان التجاري | 5. شراء أسمنت من المملكة العربية السعودية. |
| المدين | الميزان التجاري | 6. استيراد ملابس من الصين. |
| المدين | ميزان الخدمات | 7. نفقات مملكة البحرين على سفرائها في الخرج. |
| الدائن | ميزان المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل | 8. ودائع محولة من الخرج. |
| المدين | ميزان المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل | 9. شراء أوراق مالية من الخرج. |
| الدائن | ميزان الخدمات | 10. إصلاح طائرة بريطانية في مطار البحرين الدولي. |



البيانات الآتية تمثل بيانات افتراضية لميزان مدفوعات الدولة (ص) بملايين الدينانير:

- وُرِّعَ قيم المعاملات على الموزين الفرعية الخاصة بها، ثم أُرصدَ القيم في طرفها الدائن والمدين:

| المدين (واردات) | دائن (صادرات) | حركات الذهب | التحويلات من جانب واحد | المعاملات الرأسمالية | ميزان الخدمات | الميزان التجاري | قيمة المعاملة | المعاملات الاقتصادية |
|-----------------|---------------|-------------|------------------------|----------------------|---------------|-----------------|---------------|----------------------------------------|
| | 5 | ✓ | | | | | 5 | 1. تصدير سبائك ذهبية للخلج. |
| | 7 | | | | | ✓ | 7 | 2. تصدير حديد إلى ألمانيا. |
| 8 | | ✓ | | | | | 8 | 3. استيراد الذهب من الخلج. |
| 10 | | | ✓ | | | | 10 | 4. مساعدات مالية للخلج. |
| | 5 | | | ✓ | | | 5 | 5. بيع أوراق مالية للخلج. |
| 9 | | | | ✓ | | | 9 | 6. شراء أسهم وسندات من دول أجنبية. |
| 15 | | | | | | ✓ | 15 | 7. استيراد آلات من الصين. |
| | 2 | | | | ✓ | | 2 | 8. نفقات سياحة أجنبية في الداخل. |
| 3 | | | | | ✓ | | 3 | 9. نفقات البعثات الدبلوماسية في الخلج. |
| | 6 | | ✓ | | | | 6 | 10. هبات من دول أجنبية. |
| 45 | 25 | | | | | | | المجموع |

بمبلغ وقدره = 20 مليون دينار

• حالة الميزان = عجز

مثال (2-2-3)



البيانات الآتية تمثل بيانات افتراضية لميزان مدفوعات إحدى الدول بملايين الدينانير:

• وُزَّعَ قيم المعاملات الآتية على الموزين الفرعية الخاصة بها:

| | | | |
|----|----------------------------|----|----------------------------|
| 15 | استثمارات أجنبية في الداخل | 5 | بيع أسهم وسندات إلى الخارج |
| 30 | تصدير ألومنيوم إلى الخارج | 7 | تصدير احتياطي ذهب |
| 10 | استيراد سبائك ذهبية | 8 | استيراد مواد خام |
| 25 | استيراد سيارات من الخارج | 11 | شراء أسهم وسندات من الخارج |

الحل:

الجانب الدائن (المقبوضات) ميزان المدفوعات الجانب المدين (المدفوعات)

| الميزان التجاري | | | |
|----------------------------|----------------------------|----------------------------|----|
| 30 | تصدير ألومنيوم إلى الخارج | استيراد سيارات من الخارج | 25 |
| | | استيراد مواد خام | 8 |
| ميزان المعاملات الرأسمالية | | | |
| 15 | استثمارات أجنبية في الداخل | شراء أسهم وسندات من الخارج | 11 |
| 5 | بيع أسهم وسندات إلى الخارج | | |
| ميزان الحركات الذهب | | | |
| 7 | تصدير احتياطي ذهب | استيراد سبائك ذهبية | 10 |
| 57 | المجموع | المجموع | 54 |

بمبلغ وقدره = 3 مليون دينار

• حالة الميزان = فائض

مثال (4-2-2)



البيانات الآتية تمثل بيانات افتراضية لميزان مدفوعات إحدى الدول بملايين الدينارين:

| | | |
|--------------------------------------------------------------------------------------|----|-------------------------------------|
| • اختار من المعاملات الآتية ما يخص ميزان الخدمات فقط وانقله في جدول ميزان المدفوعات: | | |
| 5 هبات ومساعدات أجنبية من الخرج | 20 | شراء أسهم وسندات من الخرج |
| 3 فوائد وأنصبة موزعة مرسلة إلى الخرج | 7 | خدمات مصرفية مقدمة لدول أجنبية |
| 4 خدمات شحن من دول أجنبية | 8 | نفقات البعثات الدبلوماسية في الداخل |
| 10 سياحة وطنية إلى الخرج | 12 | تصدير سيارات للخارج |

الحل:

| الجانب الدائن (المقبوضات) | ميزان المدفوعات | الجانب المدين (المدفوعات) |
|---------------------------|-------------------------------------|---------------------------|
| ميزان الخدمات | | |
| 7 | خدمات مصرفية مقدمة لدول أجنبية | 3 |
| 8 | نفقات البعثات الدبلوماسية في الداخل | 4 |
| | سياحة وطنية إلى الخرج | 10 |
| 15 | المجموع | 17 |

بمبلغ وقدره = 2 مليون دينار

• حالة الميزان = عجز

ملخص الدرس



- ◀ يتكون ميزان المدفوعات من أربعة موازين فرعية هي: ميزان المعاملات الجارية، ميزان العمليات الرأس مالية، ميزان التحويلات من جانب واحد، ميزان حركات الذهب.
- ◀ أهم المشكلات التي تنجم عن عدم توازن المدفوعات تنقسم إلى قسمين هما:
 - مشكلات ناتجة عن وجود عجز في الميزانية.
 - مشكلات ناتجة عن وجود فائض في الميزانية.
- ◀ الأسباب التي تؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات هي:
 - عجز ناتج عن تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في الدولة، خاصة في مراحلها الأولى.
 - عجز ناتج عن زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية.
 - عجز ناتج عن زيادة التحويلات من جانب واحد.

إضاءة



- ◀ منطقة التجارة الحرة Free Trade Zone وتُعرف أيضًا بمنطقة معالجة الصادرات وهي منطقة خاصة في الدولة يتم إنشاؤها بهدف تقليل المعوقات التي تواجه التجارة مثل الرسوم الجمركية، حيث تتميز تلك المناطق بمنح تسهيلات لحركة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

أسئلة الدرس



- س1: عرف المقصود بميزان المدفوعات.
- س2: عدد أقسام ميزان المدفوعات.
- س3: وضح المشكلات التي تنجم عن عدم توازن مدفوعات الدولة؟ وكيف يتم معالجتها؟
- س4: حدد أهم المشكلات التي يمكن أن تنجم عن عدم توازن ميزان المدفوعات (حالتا العجز والفائض).
- س5: صور ميزان مدفوعات افتراضي لدولة ما، مبيئًا الموازين الفرعية ومكوناتها.

تقويم الوحدة

س1: علل الآتي:

- 1- صعوبة تنقل عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى.
- 2- توازن ميزان المدفوعات محاسبيًا لا يعني بالضرورة توازنه اقتصاديًا.

س2: ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (✗) أمام العبارة الخاطئة فيما يأتي، مع تصويب العبارات الخاطئة:

1. () الهجرة الدولية تعتبر إحدى مكونات العلاقات الاقتصادية الدولية.
2. () التجارة الخارجية لا تحقق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.
3. () تساعد التجارة الخارجية في زيادة التشابك الاقتصادي بين الاقتصادات المختلفة.
4. () الجانب المدين للميزان التجاري يمثل دخل الدولة الذي تحصل عليه من دول العالم الخارجي مقابل صادرات هذه الدولة إلى العالم الخارجي.
5. () الاحتياطات الرأسمالية هي ما تملكه الحكومة من أصول في شكل ذهب نقدي وعملات أجنبية وأصول أخرى.
6. () نظام الحصص هو القيد الكمي على كمية السلع المسموح بتصديرها أو باستيرادها.
7. () المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل تتمثل في انتقال رؤوس الأموال لعدة سنوات في شكل استثمارات أو قروض لتمويل مشروعات كبيرة.
8. () يتكون ميزان المدفوعات من جانبين أحدهما الدائن والآخر مدين، ويخصص الجانب الدائن لتسجيل حقوق الدولة على الدول الأخرى.
9. () من مزايا انضمام الدولة لمنظمة التجارة العالمية، ضمان عدم التمييز في معاملة السلع المتبادلة بين الدول والأعضاء.
10. () في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات، فهذا يعني أن الدولة تعاني من وجود عجز في ميزان مدفوعاتها.

س3: اذكر مع الشرح مكونات ميزان المدفوعات.

س4: رغم مزايا تحرير التجارة إلا أن الدول تضع قيودًا مختلفة على السلع المستوردة من الدول الأخرى.

(أ) لماذا تضع الدول مثل هذه القيود؟

(ب) حدد ثلاثة من أشكال القيود على التجارة الخارجية.

س5: أعد عرض تقديمي PowerPoint بالاستعانة بمحركات البحث عن منظمة التجارة الخارجية مبيّنًا فيه

أهداف المنظمة، ووظائفها، ومبادئها ثم عرضه على زملائك في الصف.

س6: عدد الاتفاقيات التي انضمت إليها مملكة البحرين في التجارة الحرة.

س7: البيانات الآتية تمثل بيانات افتراضية لميزان المدفوعات إحدى الدول، اقرأ المعاملات بدقة، ثم اكتب الميزان

الصحيح الخاص بكل معاملة، ثم ضع علامة (✓) في الجانب الدائن أو المدين فيما يأتي:

| الميزان | المعاملات | دائن | مدين |
|---------|-------------------------------------------|------|------|
| 1- | سياحة أجنبية في الداخل. | | |
| 2- | تصدير أسمنت إلى المملكة العربية السعودية. | | |
| 3- | بيع سبائك ذهب للخارج. | | |
| 4- | مساعدات إلى دولة فقيرة. | | |
| 5- | شراء أسهم وسندات من الخارج. | | |
| 6- | شراء سبائك ذهبية من الخارج. | | |
| 7- | هدايا من دولة صديقة. | | |
| 8- | بيع أسهم وسندات إلى الخارج. | | |
| 9- | استيراد أدوية من ألمانيا. | | |
| 10- | فوائد وأرباح محولة إلى الخارج. | | |



س8: وزع قيم المعاملات على الموازين الفرعية الخاصة بها ثم ارصد القيم في طرفها الدائن والمدين.

| المعاملات الاقتصادية | قيمة المعاملة | الميزان التجاري | ميزان الخدمات | المعاملات الرأسمالية | التحويلات. من جانب واحد | حركات الذهب | دائن (صادرات) | مدين (واردات) |
|-----------------------------------|---------------|-----------------|---------------|----------------------|-------------------------|-------------|---------------|---------------|
| 1- مساعدات من دول أجنبية. | 10 | | | | | | | |
| 2- تصدير الذهب للخارج. | 12 | | | | | | | |
| 3- شراء أوراق مالية من الخارج. | 5 | | | | | | | |
| 4- نفقات بعثات أجنبية في الداخل. | 4 | | | | | | | |
| 5- تصدير الغاز الطبيعي إلى الصين. | 8 | | | | | | | |
| 6- استيراد ذهب من أفريقيا. | 15 | | | | | | | |
| 7- هبات إلى الخارج. | 7 | | | | | | | |
| 8- بيع أسهم وسندات للخارج. | 8 | | | | | | | |
| 9- استيراد ثلاجات من اليابان. | 13 | | | | | | | |
| 10- نفقات سياحة وطنية في ماليزيا. | 9 | | | | | | | |
| المجموع | | | | | | | | |

حالة الميزان: بمبلغ وقدره:

س9: البيانات الآتية تمثل بيانات افتراضية لميزان مدفوعات الدولة (م) بملايين الدنانير:
 (أ) وزع المعاملات على الموازين الفرعية الخاصة بها.

| | |
|----|--------------------------------------|
| 20 | تصدير سبائك ذهبية إلى سويسرا. |
| 3 | سياحة وطنية للخارج. |
| 7 | تصدير أدوية إلى الخارج. |
| 8 | نفقات البعثات الدبلوماسية في الخارج. |

| | |
|----|------------------------------|
| 4 | استيراد مواد خام من الصين. |
| 5 | سياحة أجنبية في الداخل. |
| 11 | تصدير ألمنيوم إلى كوريا. |
| 15 | استيراد ذهب من جنوب أفريقيا. |

الجانب المدين (المدفوعات)

ميزان المدفوعات

الجانب الدائن (المقبوضات)

| | | |
|-------------------|---------|--|
| الميزان التجاري | | |
| | | |
| | | |
| ميزان الخدمات | | |
| | | |
| | | |
| ميزان حركات الذهب | | |
| | | |
| | | |
| المجموع | المجموع | |

(ب) حالة الميزان: بمبلغ وقدره:



س10: البيانات الآتية تمثل بيانات افتراضية لميزان مدفوعات إحدى الدول، اقرأ المعاملات بدقة، ثم اكتب الميزان الصحيح الخاص بكل معاملة، ثم ضع علامة في الجانب الدائن أو المدين لكل مما يأتي:

| مدين (واردات) | دائن (صادرات) | الميزان | المعاملة الاقتصادية |
|------------------|------------------|---------|--------------------------------|
| | | | 1. هدايا من الخارج. |
| | | | 2. شراء أسهم وسندات من الخارج. |
| | | | 3. استيراد ألبان من الخارج. |
| | | | 4. تصدير سبائك ذهبية. |
| | | | 5. بيع أسهم وسندات. |
| | | | 6. سياحة وطنية إلى الخارج. |
| | | | 7. استيراد سبائك ذهبية. |
| | | | 8. تصدير ملابس إلى الخليج. |
| | | | 9. مساعدات إلى دول فقيرة. |
| | | | 10. سياحة أجنبية إلى الداخل. |

س11: اقرأ المعاملات الاقتصادية الآتية بدقة والتي استخرجت من ميزان مدفوعات افتراضي، ثم ضع علامة (✓) أمام المعاملة الصحيحة أو علامة (✗) أمام المعاملة الخاطئة، مع تصحيح المعاملة الخاطئة:

| التصحيح | | العلامة | الميزان |
|---------|------|---------|---------------------------------------------------------|
| مدين | دائن | | |
| | | | 1- استيراد سبائك ذهبية من الخارج تسجل في الجانب الدائن. |
| | | | 2- بيع أوراق مالية للخارج يسجل في الجانب الدائن. |
| | | | 3- تصدير ألمنيوم إلى الخارج يسجل في الجانب المدين. |
| | | | 4- هدايا من الخارج تسجل في الجانب المدين. |
| | | | 5- سياحة وطنية إلى الخارج تسجل في الجانب المدين. |
| | | | 6- تصدير احتياطي ذهب إلى الخارج تسجل في الجانب الدائن. |
| | | | 7- مساعدات إلى دول أجنبية تسجل في الجانب المدين. |
| | | | 8- استيراد مواد غذائية تسجل في الجانب المدين. |
| | | | 9- شراء أسهم وسندات من الخارج يسجل في الجانب الدائن. |
| | | | 10- سياحة أجنبية إلى الداخل تسجل في الجانب المدين. |



الوحدة الثالثة
الحسابات القومية
والتنمية الاقتصادية



أهداف الوحدة

يُتَوَقَّع من الطالب في نهاية هذه الوحدة أن:

- ◀ يتعرف مفاهيم الحسابات القومية.
- ◀ يميز بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي.
- ◀ يطبق طرائق قياس الناتج القومي.
- ◀ يُعَدُّ طرائق قياس الدخل القومي.
- ◀ يتعرف مفاهيم التنمية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية.
- ◀ يعتز بأداء مملكة البحرين في تقارير ومؤشرات التنافسية الدولية.
- ◀ يميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- ◀ يقدر جهود الدولة في التنمية الاقتصادية وتحقيق رؤية مملكة البحرين 2030م.

عناوين الدروس

- ◀ الحسابات القومية
- ◀ التنمية الاقتصادية

1-3 الحسابات القومية

مفاهيم نتعلمها في هذا الدرس:

| | |
|------------------------|------------------------|
| National Product | الناتج القومي |
| National Income | الدخل القومي |
| Gross Domestic Product | الناتج المحلي الإجمالي |
| Final Product | المنتج النهائي |
| Value Added | القيمة المضافة |

أهداف درسنا:

- 1- نُعرّف مفهوم الناتج القومي.
- 2- نطبق طرائق قياس الناتج القومي.
- 3- نُعرف مفهوم الدخل القومي وأهميته.
- 4- نطبق طرائق قياس الدخل القومي.
- 5- نعتز بأداء مملكة البحرين في تقارير ومؤشرات التنافسية الدولية.

في البدء

ناقش مع زملائك، كيف يتم حساب مستوى النشاط الاقتصادي في مملكة البحرين؟

تنقسم المحاسبة إلى المحاسبة الخاصة والمحاسبة القومية. فالمحاسبة الخاصة تكون فيها الوحدة المحاسبية مشروع اقتصادي واحد فتهتم بقياس وتحليل وعرض الجوانب الاقتصادية لهذا المشروع. أما في المحاسبة القومية فالوحدة لها هي المجتمع أو الدولة بمجموعها وبحدودها الجغرافية، وتضم هذه الوحدة المحاسبية الكبيرة الوحدات كافة من الأفراد والشركات بمختلف أنواع الأنشطة التي تضمها مهما كانت عائدة ملكيتها للدولة أو للأفراد وتشكل الوحدات المحاسبية مفردات المحاسبة القومية. وتشمل المحاسبة القومية: ميزانية عمومية قومية، وحسابات الدخل القومي، وجداول المدخلات والمخرجات، وقوائم التدفقات المالية، وميزان المدفوعات.

ومن أهم المفاهيم الاقتصادية المتداولة والشائعة والتي قام على أساسها علم الاقتصاد الكلي ما يعرف بالدخل القومي والناتج القومي وطرائق التوصل لحسابهما، وتكمن أهمية هذين المفهومين في كونهما من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يمكننا من قياس مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع، وقد بدأ البحث في حسابات الدخل القومي بعد الكساد العالمي الكبير عام 1929م. وعلى هذا الأساس سوف يتم في هذا الدرس توضيح مفهوم الدخل القومي والناتج القومي، وأهمية الدخل القومي، وطرق قياسهما.

نشاط جماعي (1-1-3)



تأمل لو أننا نقرن بين الدولتين "س" و "ص"، بالموارد المتاحة حسب الصورتين الآتيتين: أيهما تفضل أن تعيش فيها؟ ولماذا؟



الدولة (ص)

الدولة (ص) لديها أموال أقل من الدولة (س) ولكن تنتج كميات أكبر من السلع والخدمات.



الدولة (س)

الدولة (س) لديها أموال كثيرة ولكنها لا توفر للسكان إلا عدد قليل ومحدود من السلع والخدمات.

الناتج القومي من المؤشرات المهمة في الاقتصاد الوطني؛ لأنه مقياس لأداء الاقتصاد وتطوره، ويستخدم ضمن الأدوات اللازمة لوضع الخطط والسياسات الاقتصادية، كما أنه أحد المقاييس الدولية للتقدم الاقتصادي. ويعرف الناتج المحلي القومي لدولة ما بأنه:

National Product الناتج القومي

مجموع السلع والخدمات النهائية التي يقوم بإنتاجها أفراد المجتمع سواء في داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

- ويقصد بأفراد المجتمع المواطنين سواء كانوا اعتباريين أو معنويين الذين يحملون جنسية الدولة سواء مقيمين داخل الدولة أو خارجها. ويلاحظ من التعريف السابق ما يأتي:
1. الناتج القومي الإجمالي عبارة عن قيمة نقدية لصعوبة جمع العديد من السلع والخدمات غير المتجانسة.
 2. الناتج القومي الإجمالي يركز على استخدام القيمة السوقية للسلع المنتجة وبالتالي تواجهنا صعوبة حساب بعض السلع والخدمات التي أنتجت ولم تمر عبر مرحلة السوق. فعلى سبيل المثال ما تم إنتاجه داخل مزرعة من المزارع وما تقوم به ربة المنزل داخل بيتها كل هذا رغم أهميته لم يمر بالسوق وبالتالي لا يوجد له مقابل.
 3. يضاف للناتج، الناتج المتولد خارج حدود الدولة، ويستحق لمواطنيها، ولا يدخل في حساب الدخل القومي دخول الأفراد الأجانب المقيمين في المجتمع.

4. تستبعد من حساب الناتج القومي السلع الوسيطة، ويتم احتساب السلع النهائية فقط تجنباً للازدواج في حساب الناتج القومي. فالسلع التي ينتجها المجتمع ثلاثة أنواع كما هو موضح في الشكل (3-1-1).



الشكل (3-1-1): أنواع السلع

فهمنا فقط في حساب الناتج القومي ما انتهت به العملية الإنتاجية من سلع أو خدمات، مثل إنتاج القمح ثم طحنه للحصول على الدقيق ثم استعمال هذا لإنتاج الخبز، فالقمح مادة أولية والمنتج الوسيط هو الدقيق استعمل لإنتاج الخبز (المنتج النهائي والأخير) وهو وحده يدخل في حساب الناتج القومي حيث هو الذي انتهت به العملية الإنتاجية على مستوى الاقتصاد ككل.

5. الناتج القومي هو الناتج الذي يتم الحصول عليه باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية، أي عناصر الإنتاج المملوكة لأفراد المجتمع.

6. الناتج القومي لا بد وأن يتم تقديره خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

الفرق بين إجمالي الناتج المحلي والناتج القومي الإجمالي:

يشتمل الناتج المحلي الإجمالي على قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في داخل الحدود الجغرافية للقطر المعني سواء كان المنتجون من مواطني هذا القطر أو من الأجانب. فعلى سبيل المثال، تعتبر قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الشركات الأجنبية العاملة في مملكة البحرين جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات البحرينية العاملة في الخارج ودخول البحرينيين العاملين في الخارج جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين. والجدول (3-1-1) والأمثلة الآتية يوضحان الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي:



- إنتاج مصنع البحرين للألمنيوم (ألبا). هذا يدخل في الناتج القومي البحريني والناتج المحلي البحريني.
- أستاذ جامعي بحريني يعمل في جامعة بمملكة العربية السعودية. عوائد نشاطه تدخل في الناتج القومي البحريني والناتج المحلي السعودي.
- مهندس صيني يعمل في مملكة البحرين. عوائده تدخل في الناتج القومي الصيني والناتج المحلي البحريني.

| أوجه المقارنة | الناتج المحلي الإجمالي | الناتج القومي الإجمالي |
|----------------------|-------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------|
| المفهوم | إجمالي الإنتاج والمخرجات التي تحدث داخل الدولة، بصرف النظر عن جنسية من ينتجه. | مجموع ما ينتجه المواطنون في الداخل وخارج الدولة. |
| الأساس | الموقع / الدولة | المواطنون |
| يشمل | جميع الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة من قبل المواطنين والأجانب. | الإنتاج والخدمات من قبل مواطني الدولة سواء في داخل الدولة أو خارجها. |
| صادرات | زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. | زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي ولكن؛ يعتمد على جنسية الشركة. |
| دواعي التطبيق | لقياس حجم الاقتصاد المحلي. | يعكس القوة الاقتصادية الشاملة للبلاد. |

الجدول (1-3): مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي

ثانياً: قياس الناتج القومي

تهدف عملية قياس الناتج القومي إلى تحديد مستوى النشاط الاقتصادي لدولة ما، بحيث يمكن استخدام القيم المحسوبة كأساس لبناء السياسة الاقتصادية للدولة، والتي تستهدف تحقيق التوافق بين الاحتياجات المتزايدة للسكان وتنمية الناتج المقابل لذلك. كذلك يحقق الأسلوب الحالي لقياس الناتج القومي تفادي عملية تكرار (الأزدواج) الحسابي، بمعنى عدم حساب قيمة السلعة أو الخدمة أكثر من مرة خلال فترة القياس. ويتم قياس الناتج القومي بطريقتين، وهما:

(1) طريقة المنتج النهائي:

وفقاً لهذه الطريقة يتم قياس الناتج القومي على أساس حساب قيم جميع السلع والخدمات النهائية، بمعنى المنتجات التي لا تستخدم مرة أخرى في إنتاج سلعة أخرى خلال فترة قياس الناتج القومي، ومن ثم يتم استبعاد السلع الوسيطة والمواد الأولية، والتي دخلت بشكل أو بآخر في تكوين منتجات نهائية خلال نفس فترة التقدير.

المنتج النهائي Final Product

أي سلعة أو خدمة يتم إنتاجها باستخدام عناصر إنتاج وطنية ولا تستخدم مرة أخرى في إنتاج سلع أخرى خلال فترة قياس الناتج القومي.

على سبيل المثال، فيما يأتي بيان ما انتجه مجتمع (س) خلال عام:

| السلعة | قيمة الإنتاج (مليون دينار بحريني) |
|--------|-----------------------------------|
| قطن | 80 |
| قماش | 140 |
| ملابس | 230 |

فإن ما يدخل في حساب الناتج القومي هو قيمة السلعة النهائية فقط، وهي الملابس في هذا المثال 230 مليون دينار ونستبعد تمامًا قيمة القطن وقيمة القماش.

(2) طريقة القيمة المضافة:

وفقًا لهذه الطريقة يتم قياس الناتج القومي على أساس أنه مجموع قيم ما أضافته كل قطاعات النشاط الاقتصادي خلال فترة قياس الناتج القومي. وتتفادى هذه الطريقة مشكلة الازدواج الحسابي في قياس الناتج القومي، ويتم حساب الناتج القومي وفقًا لهذه الطريقة كما يأتي:

القيمة المضافة لقطاع ما = قيمة إنتاج هذا القطاع - مستلزمات الإنتاج
الناتج القومي = مجموع القيم المضافة لجميع قطاعات الاقتصاد القومي

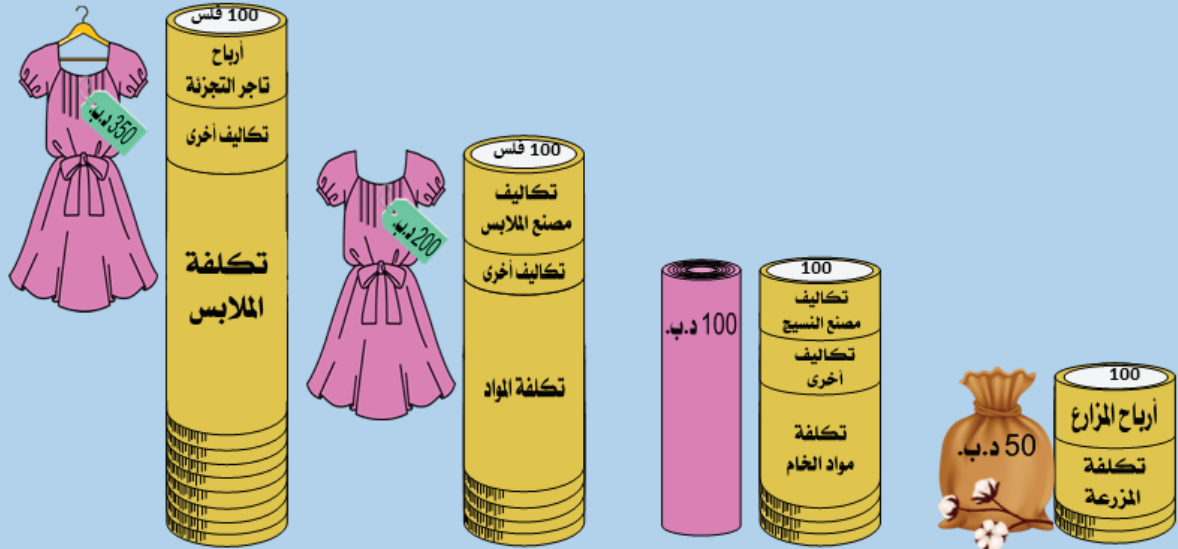
ويقصد بمستلزمات الإنتاج جميع النفقات التي تتطلبها العملية الإنتاجية باستثناء المدفوعات كعوائد لعناصر الإنتاج، التي تتمثل في العمل ورأس المال والأرض والتنظيم، وهذه العناصر تحصل على عوائد من العملية الإنتاجية في صورة أجور وفوائد وريع وأرباح، وهي التي تم استبعادها من المدفوعات الكلية للعملية الإنتاجية. والتسلسل المرحلي للعملية الإنتاجية يحقق ما يُسَمَّى بالقيمة المضافة. (انظر الشكل 3-1-2)

القيمة المضافة Value Added

تُعرَّف القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الدورة الإنتاجية، بأنها الفرق بين قيمة السلع المنتجة وقيمة المواد التي استعملت في إنتاجها.



المزرعة ← مصنع النسيج ← شركة الملابس ← تاجر التجزئة



المرحلة الأولى:

مزرعة تنفق بعض المال على البذور والأسمدة والموارد الأخرى لزراعة القطن. وبعد الحصاد تنتج المزرعة رزمة من القطن الخام وتبيعها مقابل 50 د.ب. لمصنع النسيج. بفرض أن المزرعة لم تستخدم أية مستلزمات إنتاجية، فيتم احتساب قيمة القطن بالكامل؛ لأنه مادة خام لم يدخل في إنتاجه أي سلعة أخرى.

المرحلة الثانية:

قام مصنع النسيج بتدوير القطن الخام وصبغه لعمل لفة من القماش القطني. بالإضافة إلى تكلفة القطن 50 د.ب.، يشتري المصنع أصباغ وأدوات وموارد أخرى بقيمة 20 د.ب. ويبيع المصنع لفة القماش لشركة ملابس مقابل 100 د.ب. فمجموع ما أضافه المصنع يساوي 50 د.ب.، قيمة لفة القماش والموارد الأخرى المستعملة في إنتاجه.

المرحلة الثالثة:

اشترت شركة الملابس من المصنع لفة القماش بـ 100 د.ب. وأنفقت 60 د.ب. أخرى لشراء معدات الخياطة والأزرار وبعض المواد الأخرى. واستخدمت لفة القماش في صناعة 10 فساتين، وتم بيعه لتاجر التجزئة مقابل 200 د.ب. فقد أضافت شركة الملابس 100 د.ب. لقيمة النسيج والموارد الأخرى المستعملة في إنتاج الملابس.

المرحلة الرابعة:

بالإضافة إلى 200 د.ب. ثمن الفساتين، يواجه التاجر أيضًا تكاليف إعلانية وتشغيلية ويبيع كل فستان مقابل 35 د.ب.، ويجمع 350 د.ب. من بيع كل 10 قطع. لذلك أضاف التاجر قيمة 150 د.ب. أخرى إلى الفساتين (350 - 250 = 150 د.ب.). فمجموع ما تم إضافته في العملية الإنتاجية برمتها 350 د.ب. (350 = 150 + 100 + 50 + 50) في القيمة لجميع الموارد المستعملة لإنتاج الفساتين وبيعها.

الشكل (3-1-2): مثال توضيحي لحساب القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل النشاط الاقتصادي

على سبيل المثال، فيما يأتي بيان ما انتجه مجتمع (س) خلال عام:

| النشاط | قيمة المدخلات | قيمة المخرجات | القيمة المضافة |
|------------------------------------------------------------|---------------|---------------|----------------|
| إنتاج القطن | 0 | 80 | 80 |
| إنتاج القماش | 80 | 140 | 60 |
| إنتاج الملابس | 140 | 230 | 90 |
| الناتج القومي الإجمالي = مجموع القيم المضافة (مليون دينار) | | | 230 |

نستنتج من المثال السابق ما يأتي:

- قيمة المدخلات في المرحلة الأولى تساوي صفر. وقيمة المخرجات تتساوى مع القيمة المضافة. فقيمة القطن احتسب بالكامل؛ لأنه مادة خام لا يدخل في إنتاجه أي سلعة أخرى.
- قيمة المدخلات في المرحلة الثانية هي نفسها القيمة المضافة للمرحلة الأولى، والقيمة المضافة للمرحلة الثانية هو الفرق بين المخرجات والمدخلات. فالقماش قيمته 140 مليون دينار دخل في إنتاجه القطن بقيمة 80 مليون دينار، وبالتالي فالقيمة المضافة من عملية إنتاج القماش $140 - 80 = 60$ مليون دينار.
- المرحلة الثالثة نفس خطوات المرحلة الثانية. فالملابس قيمتها 230 مليون دينار يخصم منها قيمة القماش الذي دخل في إنتاجه بقيمة 140 مليون دينار فتكون القيمة المضافة في هذه المرحلة 90 مليون دينار.
- قيمة مخرجات المرحلة الثالثة هو نفس المجموع الكلي للقيمة المضافة للمراحل الثلاث. فيكون مجموع القيم المضافة $80 + 60 + 90 = 230$ مليون دينار.

لاحظ أن هذه القيمة هي نفسها قيمة المنتج النهائي (الملابس) وهكذا يتضح أن طريقة الناتج النهائي وطريقة القيمة المضافة كليهما تؤديان إلى نفس النتيجة. وكلاً منهما يتفادى عملية التكرار الحسابي.

مثال (3-1-1)

أكمل جدول القيمة المضافة لمراحل زراعة القمح:

| القيمة المضافة | المخرجات | المدخلات | مراحل الإنتاج |
|----------------|-----------|-----------|----------------------|
| <u>50</u> | 50 | صفر | زراعة القمح |
| 25 | <u>75</u> | 50 | تحويل القمح إلى دقيق |
| <u>35</u> | 110 | <u>75</u> | تحويل الدقيق إلى خبز |
| <u>110</u> | | | المجموع |

ثالثًا: الدخل القومي

يُعرف الدخل القومي على أنه:

National Income الدخل القومي

مجموع دخول أفراد المجتمع سواء تحققت هذه الدخول داخل الدولة أو خرجها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

ويقصد بأفراد المجتمع المواطنين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها. وتحتل حسابات الدخل القومي أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول سواء الدول المتقدمة أو النامية نظرًا لاعتبارها:

1. واحدة من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي في أي اقتصاد أو أي مجتمع.
2. بمثابة أداة تساعد في تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي.
3. وسيلة تساعد في بناء وصياغة النماذج الاقتصادية واختبارها.
4. وسيلة تساعد الدولة في وضع سياساتها الاقتصادية ومعالجة بعض الظواهر الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي.

رابعًا: قياس الدخل القومي

يقاس الدخل القومي لدولة ما بحصر أفراد المجتمع سواء كانوا أفراد طبيعيين أو مشروعات أو حكومة، وبعد ذلك يتم جمع هذه الدخول لقياس الدخل القومي مع تفادي التكرار الحسابي. وهناك أكثر من طريقة لحساب الدخل القومي، نذكر منها طريقتين، وهما:

1. طريقة الدخل المكتسب:

تعتمد طريقة الدخل المكتسب على حساب الدخل القومي عند اكتسابها، وتعبر عن ذلك بالمعادلة الآتية:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الأجور (عائد العمل)} + \text{الربح (عائد الأرض)} + \text{الفائدة (عائد رأس المال)} + \text{الأرباح (عائد التنظيم)}$$

2. طريقة الإنفاق الكلي:

يتم رصد وقياس الدخل القومي عند إنفاقه لشراء احتياجات أفراد المجتمع؛ لذلك يعرف الإنفاق الكلي بأنه مجموع ما أنفق على السلع والخدمات في المجتمع خلال العام. ويعبر عن الإنفاق الكلي بالمعادلة الآتية:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الإنفاق الاستهلاكي} + \text{الإنفاق الاستثماري} + \text{الإنفاق الحكومي} + \text{صافي المعاملات الخارجية}$$

وفيما يأتي شرح لمكونات الإنفاق الكلي في قياس الدخل القومي:

◀ **الإنفاق الاستهلاكي:** هو إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات والغسالات، والسلع غير المعمرة كالغذاء والملابس، والخدمات كالتعليم والاتصال والسفر وغيرها.

◀ **الإنفاق الاستثماري:** هو إنفاق القطاع الخاص على السلع الرأسمالية وهي المعدات والآلات والأجهزة التي هي من صنع الإنسان وتستخدم لإنتاج سلع أخرى. والإنفاق الاستثماري يمثل أهمية كبيرة؛ لأنه يضيف إلى رصيد الدولة من الوحدات الإنتاجية المختلفة مثل المصانع والمزارع والمستشفيات والمدارس، فضلاً عن المخزون من السلع والمواد الخام.

◀ **الإنفاق الحكومي:** وهو ما تنفقه الوزارات الحكومية المختلفة مقابل السلع والخدمات التي يقدمها للقطاع الخاص، ويضاف إلى ذلك ما تنفقه الجهات الحكومية في صورة أجور ومرتبوات لموظفيها، وهكذا فالإنفاق الحكومي مبالغ تسدد مقابل نشاط إنتاجي يضيف إلى الاقتصاد الوطني.

ولا تُعدُّ النفقات التي تدفعها الحكومة في صور معاشات التقاعد، والمساعدات الاجتماعية (إعانات الفقراء واليتامى - وذوي الهمم)، وإعانات العاطلين عن العمل (التأمين ضد التعطل) من ضمن الإنفاق الحكومي، ولكن تسمى هذه بالمدفوعات التحويلية Transfer Payments فهي لا تدفع نظير نشاط إنتاجي، بل تدفع بدون مقابل لأسباب اجتماعية، ومن جهة أخرى، عندما تقوم الفئات السابق ذكرها باستخدام الأموال لشراء احتياجاتهم، تدخل هذه الأموال مباشرة ضمن بند الإنفاق الاستهلاكي.

◀ **صافي المعاملات الخارجية:** تعاملات الدولة التجارية مع الدول الأخرى إما أن تكون في صورة صادرات أو واردات. فالصادرات هي إنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية والمصدرة للخارج. وأما الواردات فهي الإنفاق المحلي على السلع والخدمات الأجنبية والمستوردة من الخارج. وبحسب صافي المعاملات الخارجية كالآتي:

صافي المعاملات الخارجية = الصادرات - الواردات

صافي المعاملات الخارجية قد تكون موجبة؛ وذلك إذا تفوقت قيمة الصادرات على قيمة الواردات، وقد تكون سالبة؛ وذلك عندما تتفوق قيمة الواردات على قيمة الصادرات.

مثال (2-1-3)



في اقتصاد دولة ما كانت قيم إنتاج السلع والخدمات المنتجة، والتي بينها حسابات الدخل خلال سنة واحدة كما هي موضحة في الجدول أدناه. احسب قيمة الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق؟

| | | | |
|--------------------|-----------|--------------------|-----------|
| الانفاق الاستهلاكي | 500 مليون | الانفاق الحكومي | 600 مليون |
| إجمالي الواردات | 300 مليون | إجمالي الاستثمارات | 420 مليون |
| اهتلاك رأس المال | 120 مليون | إجمالي الصادرات | 200 مليون |

الحل:

$$\begin{aligned} \text{الدخل القومي} &= \text{الإنفاق الاستهلاكي} + \text{الإنفاق الاستثماري} + \text{الإنفاق الحكومي} + \text{صافي المعاملات الخرجية} \\ &= 500 + 420 + 600 + (300 - 200) \\ &= 500 + 420 + 600 + (100 -) \\ &= 1420 \text{ مليون دينار بحريني} \end{aligned}$$

خامساً: أداء مملكة البحرين في تقارير ومؤشرات التنافسية الدولية

نشاط جماعي (2-1-3)



تمعن مؤشرات الأداء في الصورة، ثم أجب عن الأسئلة الآتية:



- ما التصنيفات التنافسية العالمية التي حصلت عليها مملكة البحرين؟
- من الجهة المصدرة لهذا التصنيف؟
- على ما يدل حصول مملكة البحرين على هذه المؤشرات المتقدمة؟

تمكنت مملكة البحرين من تحسين تصنيفها بواقع 5 مراتب لتحل على المركز الـ 25 عالمياً ضمن تصنيف التنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD، وذلك في العام الثاني منذ إدراجها في



من فكر قادتنا



"وثقتنا كبيرة أنّ مجتمعنا البحريّ المتحضّر يمتلك الكثير من مقوّمات التّقدّم الحقيقيّ التي يمكن البناء عليها في مسيرة التّطور السّياسيّ والإداريّ والاقتصاديّ الذي نؤمن به، ونتطلّع إليه، إغناء لتقاليدنا في الشّورى، ومواصلة لنهجنا في التّطوير الحكوميّ، وبرامج التّنمية الشّاملة، وتنوع الاقتصاد لصالح جميع أبناء هذا الوطن في مختلف مواقعهم وعلى كلّ ذرّة من ترابه."

التصنيف، واحتلت المرتبة الأولى عالمياً في 7 من المؤشرات التي شملها التصنيف، إضافة إلى تصنيفها ضمن المراكز العشر الأولى عالمياً في 36 مؤشر.

كما بين التقرير تحسن تصنيف مملكة البحرين بواقع 16 مرتبة ضمن عامل (الأداء الاقتصادي) وهو أحد العوامل الأربع الذي يعتمدها التصنيف، وتعدّ البيئة الملائمة للأعمال من الجوانب الرئيسة المساهمة في تعزيز تنافسية مملكة البحرين عالمياً، الأمر الذي أكد عليه 69.4% من التنفيذيين المشاركين في الاستبانة التي أجراها معهد التنمية الإدارية IMD، كما يرى 61.3% من التنفيذيين بأن العمالة الماهرة في مملكة البحرين هي من عناصر الجذب المهمة لأصحاب الأعمال.



من فكر قادتنا



"الكوادر الوطنية أثبتت على الدوام وفي مختلف المحطات أنها أهلٌ للثقة والتميز في تحمل المسؤولية في كافة المهام لتحقيق النجاحات المنشودة للمملكة."

وحصلت مملكة البحرين على أعلى التصنيفات ذات العلاقة بالتنمية البشرية والأفراد بحسب المؤشرات التي يغطيها تصنيف التنافسية العالمية 2023، حيث جاءت مملكة البحرين في المركز الأول عالمياً فيما يتعلق بتوافر المهندسين المؤهلين ضمن سوق العمل، كما وجاءت مملكة البحرين في المركز الثالث عالمياً من ناحية مرونة وتكيف القوة العاملة، إضافةً إلى ذلك فقد احتلت مملكة البحرين المركز الثالث عالمياً فيما يتعلق بتوافر المهارات التكنولوجية والرقمية لدى الأفراد.

وفيما يتعلق بالبيئة المصرفية، فتعدّ مملكة البحرين مركزاً هاماً للقطاع المصرفي الدولي، حيث جاءت المملكة في المركز السادس عالمياً في المهارات المالية لدى الأفراد، وجاءت المملكة في المرتبة الرابعة عالمياً من ناحية مهارات القوى العاملة بوجه العام.

وجاء تصنيف التنافسية العالمية ليلقي الضوء على تأثير السياسة الناجحة التي تم وضعها للدفع بمملكة البحرين إلى آفاق اقتصادية أكبر وأكثر تنوعاً. ولقد نجحت هذه الجهود ليس فقط في تنوع النمو الاقتصادي في المملكة، ولكن أيضاً في خلق بيئة قادرة على التصدي للتغيرات والتحديات الإقليمية والدولية، لترتقي بالقدرة التنافسية على المستوى العالمي بتضافر الجهود بين كافة الجهات وعملها بروح الفريق الواحد.

ملخص الدرس



- ◀ الناتج القومي: مجموع السلع والخدمات النهائية التي يقوم بإنتاجها أفراد المجتمع سواء في داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.
- ◀ الناتج القومي الإجمالي هو مجموع ما ينتجه المواطنون في الداخل والخارج، بينما الناتج المحلي الإجمالي هو ما ينتج على أرض الوطن بصرف النظر عن جنسية من ينتجه.
- ◀ لقياس الناتج القومي طريقتان، هما: طريقة المنتج النهائي، وطريقة القيمة المضافة.
- ◀ تُعرّف القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الدورة الإنتاجية، بأنها الفرق بين قيمة السلع المنتجة وقيمة المواد التي استعملت في إنتاجها.
- ◀ الدخل القومي: مجموع دخول أفراد المجتمع سواء تحققت هذه الدخول داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.
- ◀ هناك طريقتان لقياس الدخل القومي: طريقة الدخل المكتسب، وطريقة الإنفاق الكلي.
- ◀ في تصنيف التنافسية العالمية حصلت مملكة البحرين المركز الأول عالمياً في 7 مؤشرات وضمن المراكز العشرة الأولى في 36 مؤشراً.

إضاءة



- ◀ تعرف السياسة الاقتصادية الكلية بأنها مجموعة القواعد والأدوات والإجراءات والوسائل التي تضعها الحكومة وتحكم قراراتها في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من أهداف الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة. وقد يتم استخدام سياسة واحدة أو أكثر من سياسة بهدف التأثير في متغير أو عدد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف على المستوى القومي، مثل تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي، أو التوظيف الكامل، أو استقرار الأسعار.

أسئلة الدرس



- س1: وضح المقصود بـ الناتج القومي – الناتج المحلي الإجمالي – الدخل القومي.
- س2: عدد طرق قياس الناتج القومي.
- س3: ميز بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي من حيث: الصادرات - دواعي الخدمة.
- س4: ما القطاعات الأربعة التي تعتمد عليها الدولة في حساب طريقة الإنفاق.
- س5: تحسن أداء مملكة البحرين ضمن التنافسية العالمية. حدد هذه المؤشرات.
- س6: في نموذج اقتصاد بدائي زراعي مبسط بافتراض أن قطاع النشاط الإنتاجي يتكون من ثلاثة قطاعات هي المزرع والمطاحن والمخابز. وتتحدد فيه علاقات الإنتاج على النحو الآتي:
- تقوم مزرعة (ص) بإنتاج قمح قيمته الإجمالية 300 وحدة نقدية ولا تستخدم أية مستلزمات إنتاجية، وتقوم ببيع إنتاجها كله للمطاحن.
 - تحول المطاحن القمح إلى دقيق قيمته الإجمالية 500 وحدة نقدية، وتبيعه بالكامل للمخابز.
 - تحول المخابز الدقيق إلى خبز قيمته الإجمالية 1000 وحدة نقدية، وتبيعه بالكامل إلى المستهلك النهائي.
- احسب الناتج القومي لهذا الاقتصاد المبسط باستخدام طريقي المنتج النهائي وطريقة القيمة المضافة.

- س7: في اقتصاد دولة ما كانت قيم إنتاج السلع والخدمات المنتجة، والتي بينها حسابات الدخل خلال سنة واحدة كما هي موضحة في الجدول أدناه. احسب قيمة الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق.

| | |
|--------------------|-----------|
| الانفاق الاستهلاكي | 600 مليون |
| إجمالي الواردات | 500 مليون |
| اهتلاك رأس المال | 240 مليون |

| | |
|--------------------|-----------|
| الانفاق الحكومي | 750 مليون |
| إجمالي الاستثمارات | 530 مليون |
| إجمالي الصادرات | 400 مليون |

2-3 التنمية الاقتصادية

مفاهيم نتعلمها في هذا الدرس:

| | |
|----------------------|--------------------|
| Development | التنمية |
| Economic Development | التنمية الاقتصادية |
| Economic Growth | النمو الاقتصادي |
| Human Development | التنمية البشرية |

أهداف درسنا:

1. نعرف مفهوم التنمية.
2. نميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
3. نحدد مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها.
4. نعرف التنمية البشرية.
5. نقدر جهود مملكة البحرين في مجال التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية.

في البدء

ناقش مع زملائك، ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟ وما أبرز مجالاتها؟

يعتبر موضوع التنمية من المواضيع الحديثة نسبيًا في علم الاقتصاد، إذ بدأ الاهتمام به وبصورة جادة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن الفكر الرأسمالي افتقر إلى معالجة مثل هذا الموضوع، استنادًا إلى جملة المسلمات التي تتعلق بتجربة التنمية التي مرت بها البلدان الرأسمالية المتقدمة في مراحل نموها الأولى، وكان هذا الفكر قد ركز جل اهتمامه على موضوع النمو الاقتصادي لتلك البلدان وكيفية إحداث التوازن الاقتصادي والقضاء على الأزمات الاقتصادية التي تعتبر إحدى الصفات المميزة لذلك النظام.

وعلى الرغم من أن الكثير من الدول النامية قد خطت خطوات لا بأس بها في طريق التنمية الاقتصادية، إلا أننا ما زلنا نعيش في عالم لا يتسم بعدالة في توزيع الدخل العالمي، والاستثمار العالمي. ومما هو جدير بالذكر أن التنمية الاقتصادية لا تتمثل في تنفيذ أعمال تهدف إلى زيادة الأرض

الزراعية وزيادة إنتاجيتها، وإنشاء المشاريع الجديدة لاستغلال الطاقات العاطلة، فهذه الأعمال وإن كانت ضرورية، إلا أنها غير كافية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، فالقضاء على التخلف الاقتصادي يلزمه خطوات تمهيدية تسبق هذه الأعمال.

فما المقصود بالتنمية؟ وما الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؟ وما المقصود بالتنمية الاقتصادية والبشرية؟ كل هذا ومفاهيم أخرى متعلقة بالتنمية سوف نتعلمه في هذا الدرس.



من فكر قادتنا



"المواطن البحريني الخيار الأوحيد والمستفيد الأول من ازدهار وخيرات التنمية."

أولاً: مفهوم التنمية

نشاط جماعي (1-2-3)



تمعن الصورتين، ثم أجب عن الأسئلة الآتية:



شعر (ب)



شعر (أ)

- حدد تسمية كل شعار. والهدف من كل منهما.
- من الجهة/الدولة المسؤولة عن كل شعار؟ وما علاقة الشعلين بالتنمية؟
- اعد مع زملائك عرض تقديمي عن التطور الاقتصادي في مملكة البحرين.

ظهر مفهوم التنمية في العصر الحديث، واهتمت به الدول الحديثة بشكلٍ كبير، نظرًا إلى الآثار الإيجابية التي تترتب عليها في جميع مجالات الحياة، وتأثيرها الحساس والمباشر في حياة أفراد المجتمع، لذلك وُضعت الخطط الاستراتيجية المدروسة في سبيل تحقيق أنواع التنمية المختلفة. ويُعرف مفهوم التنمية بأنه عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواءً اجتماعيًا، أم اقتصاديًا، أم سياسيًا، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه. ومعايير التنمية هي الأساس التي يقاس من خلالها مدى تحقيق التنمية لأهدافها، وهناك نوعان من هذه المعايير:

1. **المعايير الاجتماعية:** وتشمل أثر عملية التنمية على حياة الفرد، مثل انخفاض معدل الوفاة، وتحسن الوضع الصحي، وتوفير الحاجات الأساسية.
2. **المعايير الاقتصادية:** وتشمل المتغيرات التي تؤثر على حياة الفرد، مثل زيادة الإنتاجية، وارتفاع معدلات الدخل القومي، وارتفاع معدل الدخل الفردي، والذي يعتبر من أهم المعايير في قياس التنمية.

التنمية Development

عملية انتقال المجتمع من الوضع الحالي إلى وضع أفضل، من خلال التغيير الجنري الشامل بأشكاله المختلفة: الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والإدارية، ... إلخ.

وتحرص حكومة مملكة البحرين على استثمار الموارد لخدمة المواطنين من خلال برنامج التنمية والتطوير، وجاءت رؤية المملكة 2030 لتحقيق التنمية تحقيقًا فاعلاً ودائمًا.

ثانياً: الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

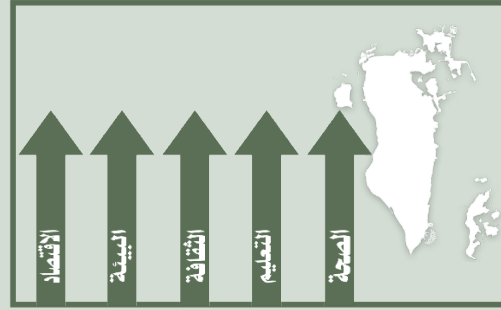
نشاط جماعي (2-2-3)



تمعن الصورتين جيداً، ثم حدد الفرق بين التنمية والنمو.



النمو



التنمية

عادة ما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية؛ وذلك لأن المفهوم العام لكل منهما يتمثل في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة معينة من الزمن عادة ما تكون سنة. ومن ثم يبدو لغير المتخصص أن هذين المصطلحين مترادفين، ولكن جوهر كل منهما مختلف، فمفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية من حيث طبيعة التغير الذي يشير إليه، ومن حيث نطاق ذلك التغير. وفي الجدول (1-2-3) توضيح لأهم ما يميز بين هذين المفهومين.

Economic Growth النمو الاقتصادي

هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن.

| أوجه المقارنة | النمو الاقتصادي | التنمية الاقتصادية |
|-----------------|------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المفهوم | مفهوم النمو محدود "ضيق". | مفهوم التنمية أكثر اتساعاً. |
| الفترة | يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث على المدى القصير. | تحدث على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبياً. |
| النطاق | يتمثل في حدوث زيادة في ثروة المجتمع فقط. | يجب أن يصاحب هذه الزيادة عدالة في التوزيع، وارتفاع في مستوى المعيشة. |
| التطبيق | يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض الجوانب الاقتصادية. | تتضمن إحداث تغيرات كمية ونوعية في الجوانب الاقتصادية كافة. |
| عدد مرات الحدوث | في فترة زمنية معينة. | عملية مستمرة. |
| تدخل الدولة | فعل تلقائي يحدث من غير تدخل الإنسان. | فعل مقصود لإحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فتعتمد على تدخل الدولة في حشد الإمكانيات والموارد. |

الجدول (1-2-3): أوجه المقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ثالثاً: التنمية الاقتصادية وأهدافها

نشاط جماعي (3-2-3)



تمتلك فاطمة مشروع ريادي، يتجسّد في الاستزراع السمكي، قامت بإنشائه بمساعدة وتمويل من بنك البحرين للتنمية، ويعمل في المزرعة مجموعة من الموظفين والعاملين البحرينيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى.

وتحرص إدارة المزرعة على التطوير المستمر لنوعية الأسماك المستزرعة لتحسين مستوى المخرجات، ولتتمكن من تصدير فائض الإنتاج إلى الدول المجاورة.

◀ من خلال ما سبق، أجب عن الأسئلة الآتية:

- كيف تمكّنت فاطمة من إنشاء مزرعتها.
- ما الهدف من تمويل المشروعات الصغيرة في مملكة البحرين؟
- ما أثر الأجور التي ستُصرف للموظفين والعاملين البحرينيين وغير البحرينيين على الدخل القومي للدول التي يتبع لها موظفو عمال المزرعة؟

يُعدُّ مفهوم التنمية الاقتصادية من أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية، حيث أنه يتناول مستويات مختلفة في القطاعات الاقتصادية بهدف تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وله تأثير واضح على الأنواع الأخرى من التنمية التي يهدف إليها المجتمع. وهي العملية التي يتم من خلالها توحيد جهود المجتمع لتحقيق زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي، وزيادة نصيب الفرد منه، من خلال استغلال الموارد المتاحة وتحسين هياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات.

التنمية الاقتصادية Economic Development



◀ عملية تغيير تهدف إلى تطوير وتنظيم النشاط الاقتصادي من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية، وتحسين مستوى المعيشة لمختلف أفراد وفئات المجتمع، وإشباع حاجاتهم المادية.

مما لا شك فيه أن أهداف التنمية الاقتصادية قد تختلف من بلد إلى آخر ومن فترة لأخرى للبلد الواحد نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول المختلفة، ومع ذلك فإن هناك أهداف أساسية مشتركة تسعى إليها جميع الدول النامية والتي من أهمها ما يأتي:



من فكر قاداتنا



"تكافؤ الفرص في التمكين يحقق العدالة والتنمية المستدامة للجميع."

- ◀ زيادة الدخل القومي الحقيقي.
- ◀ رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.
- ◀ تقليل التفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع.
- ◀ التوسع في إنتاج السلع والخدمات وتحسينها.
- ◀ إجراء تغييرات جذرية في بنية الاقتصاد القومي.

رابعاً: التنمية البشرية

يقوم منهج التنمية البشرية على رفع قدرات الأفراد، ويعتبر ذلك هدفاً لعملية التنمية يجب تحقيقه، وبالتالي فإن التنمية البشرية تدور حول الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وهدفها في الوقت نفسه. ويعكس مؤشر التنمية البشرية في أي دولة مستوى الاستقرار الاقتصادي، والاجتماعي، والأمني، وهو عامل مهم في سياق تعزيز بنية الاستثمار الوطني، وحافز لتشجيع الاستثمارات الأجنبية. وتسعى مختلف الدول إلى تحقيق موقع في مستويات التنمية البشرية، التي يعكسها التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والتي سنعرض الجزء الخاص بمملكة البحرين في النقطة الآتية.

التنمية البشرية Human Development

عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب بهدف أن يصل الإنسان بجهدده إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات.

وقد تبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهج التنمية البشرية من خلال سلسلة تقارير التنمية البشرية التي بدأ إصدارها منذ عام 1990م. ووفقاً له تُعرّف التنمية البشرية على أنها "عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد، وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض، وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم، بالإضافة إلى تمتعهم بالحرية السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته."

مجالات التنمية البشرية:

تشمل التنمية البشرية مجالات عدة منها: الصحية، والتعليمية، والإدارية، والسكنية، والاجتماعية، والنفسية، والسياسية، وتقنية المعلومات وغيرها.



من فكر قاداتنا



"ترسيخ نهج جلاله الملك المعظم بأن يكون المواطن البحريني دوماً هدفاً وغايةً للتنمية."

قياس التنمية البشرية:

تركز الأمم المتحدة في تقاريرها السنوية للتنمية البشرية على ثلاثة عناصر أساسية لقياس مؤشرات التنمية البشرية في دولة ما، وهي:

- المستوى الصحي (متوسط العمر)، ويقصد به الحياة الطويلة والصحية.
- المستوى التعليمي (المعرفة)، ويقصد به اكتساب المعرفة.
- مستوى الدخل (مستوى دخل الفرد)، ويقصد به الحصول على المواد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق.

خامساً: التنمية البشرية والاقتصادية في مملكة البحرين

نشاط جماعي (3-2-4)



اقرأ البيان الآتي، ثم أجب عن الأسئلة الآتية:

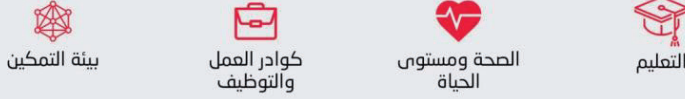
البحرين تتصدر مؤشر البنك الدولي لرأس المال البشري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ما هو مؤشر رأس المال البشري؟

يهدف مؤشر رأس المال البشري إلى التعريف بالعوامل الرئيسية لإعداد وتأهيل كوادر منتجة تتمتع بصحة جيدة

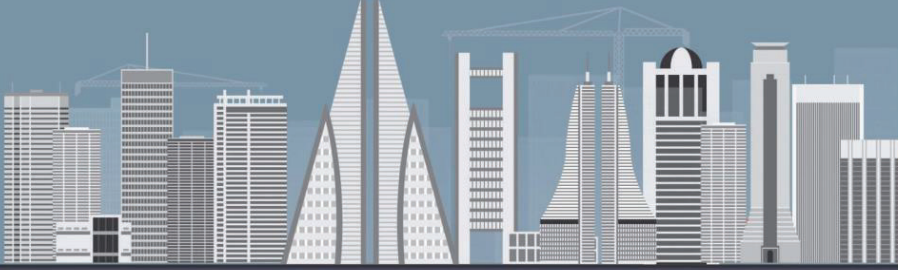


الركائز الأربع لرأس المال البشري



البحرين في مؤشر رأس المال البشري

البحرين في المركز الأول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والـ47 عالمياً، مع معدل 0.67 الذي يتفوق على معدل 0.57 العالمي



BUSINESS FRIENDLY BAHRAIN EDB ECONOMIC DEVELOPMENT BOARD BAHRAIN

المصدر: مؤشر البنك الدولي لرأس المال البشري 2018

- ما مصدر البيانات السابقة؟
- ما هدف مؤشر رأس المال البشري؟
- ما الركائز الأربعة لرأس المال البشري؟
- تصدرت مملكة البحرين في المركز الأول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما مؤشرات هذا التقدم في التنمية البشرية في المملكة؟

شهدت مملكة البحرين خلال السنوات القليلة الماضية تطورات كبيرة في قطاعي الصحة والتعليم، حيث يصنفها مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضمن فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة للغاية، حيث تحسن ترتيب المملكة بنسبة 13.4٪ بين عامي 1990 و2017م. ويُعدُّ مؤشر البنك الدولي لرأس المال البشري دليلاً آخر على الأداء المتميز لمملكة البحرين وفق المعايير الرئيسية للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. فمن نتائج التخطيط السليم للقيادة الرشيدة في عهد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، ارتقاء الدولة من مرتبة إلى أخرى ضمن قوائم تصنيف الأداء والتنافسية الدولية حتى نالت شرف الإشادة بها من مختلف الجهات الدولية وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ولقد حددت مملكة البحرين مرتكزات لبناء الإنسان وطورت ونشرت الخدمات الأساسية لرعايته صحياً وتعليمياً، ونفذت إنجازات واسعة من الضمانات والخدمات والبرامج في شتى مجالات التنمية البشرية، ومن هذه الخدمات:

◀ **الصحة:** أولت مملكة البحرين الخدمات الصحية عنايتها، واهتمت بتحسين الوضع الصحي لأبنائها. فطوّرت المؤسسات القائمة، واستحدثت مؤسسات أخرى، وتؤمن مختلف خدمات الرعاية الصحية المجّانية لجميع سكان البلاد.

◀ **التعليم:** كانت مملكة البحرين في طليعة الدول العربية التي اهتمت بالقطاع التعليمي، لأنه يشكل دعامة أساسية في تنمية مواردها البشرية. وبعد عام 1971م، استكملت البحرين اهتمامها بالقطاع التعليمي، فطوّرت المؤسسات والخدمات التعليمية على اختلافها، ورعت مستلزمات تطوير المناهج الدراسية، بغية إعداد كوادر وطنية قادرة على إنجاز الأهداف الموضوعة لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

◀ **الإسكان:** خَطَّت حكومة مملكة البحرين خطوات كبيرة في موضوع الإسكان. فهي تعمل على "توفير المسكن الصحي الملائم لكل أسرة بحرينية لا تملك أو لا تستطيع أن تنشئ مثل هذا المسكن".

التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين:

يمتاز اقتصاد مملكة البحرين بكونه أحد أكثر الاقتصادات تنوعاً في المنطقة، إذ يشكل القطاع غير النفطي حوالي 83.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وفقاً للنتائج الأولية للعام 2022م. وتعكس هذه النسبة



من فكر قاداتنا



"ندعو جميع أصحاب الأعمال - ضمن قطاعات الدولة الإنتاجية والخدمية والاقتصادية - إلى اقتراح المزيد من الأفكار والمبادرات لتنمية اقتصادية شاملة الأبعاد، مع التركيز على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحركات لبلوغ أهداف التنمية المستدامة خصوصًا في مجال الصناعة وعلوم المستقبل."

الجهود الداعمة للتنوع الاقتصادي والشراكة المستمرة بين القطاعين العام والخاص لتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية. كما تُعدُّ مملكة البحرين بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وذلك بفضل الإطار التنظيمي القوي وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

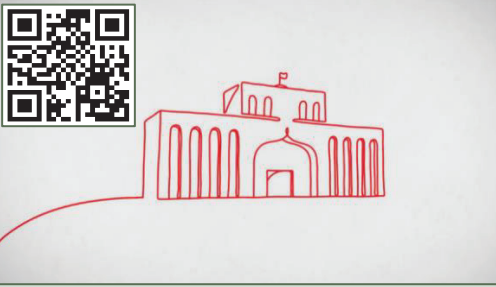
وتشكل التنافسية أحد المبادئ الثلاثة لرؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030م، وهو ما يؤكد حرص المملكة على تحقيق قدرة تنافسية عالية في الاقتصاد العالمي. وأولت مملكة البحرين اهتمامًا بالغًا لتعزيز تنافسية مملكة البحرين إقليميًا وعالميًا لتصبح مركزًا جاذبًا للاستثمار.

مجلس التنمية الاقتصادية:

نشاط جماعي (3-2-5)



شاهد الفيديو الآتي من خلال رمز الاستجابة السريعة QR، ثم أجب عن الأسئلة الآتية:



- ما اسم الجهة التي تم ذكرها في الفيديو؟
- كيف تدعم هذه الجهة اقتصاد مملكة البحرين؟
- ما الخدمات التي تقدمها هذه الجهة؟
- لماذا تُعرف مملكة البحرين بالبيئة الصديقة للأعمال؟

مجلس التنمية الاقتصادي هيئة عامة أُسست عام 2000م، ويعمل بالتعاون مع الحكومة ومجموعة من الشركاء، على تنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية التي رفعت مستوى أداء الاقتصاد الوطني. ويركز المجلس بشكل كبير على رفع القدرة التنافسية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية وخلق قوة عاملة ماهرة في المملكة. ويرأس المجلس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء. ويقوم مجلس الإدارة بالإشراف على كيفية أداء فريق الإدارة بخدمة مصالح الشركات القائمة ورجال الأعمال والمستثمرين في سوق العمل، وخدمة مملكة البحرين نفسها، للمساعدة في خلق اقتصاد مستدام ومؤثر.



وعمل مجلس التنمية الاقتصادية برئاسة سموه على إطلاق رؤية البحرين الاقتصادية 2030م في أكتوبر 2008م، التي تعد رؤية شاملة لتطوير اقتصاد المملكة، مع التركيز على هدفٍ أساسي يتجلى في تحسين المستوى المعيشي لجميع مواطني مملكة البحرين وهي خلاصة مناقشات مستفيضة مع مجموعة من صنّاع القرار والعاملين في القطاعين العام والخاص، وممثلين عن شرائح المجتمع، وبيوت الخبرة والهيئات الدولية. ويمثل استراتيجية التنمية الوطنية الخطوة الآتية في مسيرة البحرين نحو تحقيق الرؤية الاقتصادية 2030م، ومن أولويات استراتيجية التنمية الوطنية الآتي:

1. الحفاظ على بيئة آمنة وممتعة، وتعميق الشعور بروح المجتمع. مع تأمين فرص جذابة للترفيه والاستجمام، وبيئة اجتماعية تتمتع بالمرونة.
2. تحقيق نمو مستدام الجودة، ووضع القطاع الخاص في طليعة قيادة التنمية، من خلال السياسات التي تعزز روح المبادرة والنمو والابتكار.
3. ضمان التميز في مجال البنية التحتية، وضمان التخطيط السليم والتنسيق الفعّال من أجل تقديم بنية تحتية عالية الجودة ومرافق عامة والنقل العام.
4. تعزيز أداء الحكومة وكفاءتها، وتحديث الخدمات الحكومية من خلال التحسين المستمر لخطتها الاستراتيجية وعملياتها الداخلية واستخدامها للتكنولوجيا.
5. تعزيز نوعية الخدمات الاجتماعية وإمكانية الوصول إليها، وتهيئة الظروف التي تتيح لجميع الأفراد فرص متساوية للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.
6. ضمان التنمية المستدامة للموارد الاستراتيجية، والبحث عن حلول أكثر ذكاء للحد من تأثير الموارد المحدودة حيثما أمكن.

ويستهدف مجلس التنمية الاقتصادية عددًا من القطاعات الاقتصادية التي تستفيد من المزايا التنافسية للمملكة وتوفر فرصًا استثمارية جليّة وهي قطاعات الخدمات المالية، والصناعة التحويلية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات اللوجستية وخدمات النقل، والسياحة.

ملخص الدرس



- ▶ التنمية: عملية انتقال المجتمع من الوضع الحالي إلى وضع أفضل، من خلال التغيير الجذري الشامل بأشكاله المختلفة: الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والإدارية، ... إلخ.
- ▶ النمو الاقتصادي: هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن.
- ▶ مفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية من حيث طبيعة التغير الذي يشير إليه، ومن حيث نطاق ذلك التغير.
- ▶ التنمية الاقتصادية: عملية تغيير تهدف إلى تطوير وتنظيم النشاط الاقتصادي من خلال رفع الكفاية الإنتاجية، وتحسين مستوى المعيشة لمختلف أفراد وفئات المجتمع، وإشباع حاجاتهم المادية.
- ▶ التنمية البشرية: عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب بهدف أن يصل الإنسان بجهد إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات.
- ▶ التنمية البشرية والاقتصادية في مملكة البحرين: حددت مملكة البحرين مرتكزات لبناء الإنسان وطورت ونشرت الخدمات الأساسية لرعايته صحياً وتعليمياً، ونفذت إنجازات واسعة من الضمانات والخدمات والبرامج في شتى مجالات التنمية البشرية.

إضاءة



- ▶ ينقسم العالم المعاصر إلى مجموعتين رئيسيتين من حيث التباين في الخصائص الاقتصادية والسكانية، وهما: مجموعة الدول المتقدمة والتي تُعرفُ بأنها الدول التي حققت تقدماً في مجال الصناعة، ففيها يرتفع الناتج المحلي الإجمالي. والمجموعة الثانية الدول النامية وهي الدول التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني، وتُعاني من ضعف التنمية، والانخفاض النسبي في دخل الفرد الحقيقي، وتعتمد على المساعدات الخارجية.
- ▶ وتتصف الدول النامية بانخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي، والذي يعكس انخفاض المستوى المعيشي للأفراد، وارتفاع معدل النمو السكاني، وارتفاع نسبة الأمية، وبدائية طرق الإنتاج، وارتفاع نسبة البطالة المقنعة، ونُدرة العمالة الماهرة، وانخفاض مستوى إنتاجية الفرد، والتبعية الخارجية، وارتفاع مستوى المديونية.
- ▶ والواقع أن هذه الخصائص أو المشاكل تعطي فقط مؤشراً وليست موجودة بالضرورة في كل الدول النامية، بمعنى أنه توجد كل هذه الخصائص في دول معينة، بينما لا توجد كلها في دول أخرى.



- س1: وضح المقصود بـ التنمية – النمو الاقتصادي – التنمية البشرية.
- س2: ما الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- س3: وضح المقصود بالتنمية الاقتصادية، وعدد أهدافها.
- س4: ما مجالات التنمية البشرية.
- س5: تركز الأمم المتحدة في تقاريرها السنوية للتنمية البشرية على ثلاثة عناصر أساسية لقياس مؤشرات التنمية البشرية في دولةٍ ما. اذكرها.
- س6: حدد جهود مملكة البحرين في التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية.

تقويم الوحدة



س1: ضع علامة (✓) أو علامة (×) أمام العبارات الآتية، مع تصحيح العبارة الخاطئة:

1. () السلعة الوسيطة هي التي يتم إنتاجها من قبل منشأة معينة وتشتريها منشأة أخرى؛ لاستخدامها كأحد المدخلات لإنتاج سلعة معينة.
2. () يقصد بالاحتساب المزدوج تضخيم قيمة الناتج القومي نتيجة لاحتساب قيم السلع الوسيطة لأكثر من مرة.
3. () تحتسب المدفوعات التحويلية في تقدير قيمة الدخل القومي.
4. () إنتاج مصنع البحرين للألمنيوم (ألبا)، يدخل في الناتج القومي البحريني والناتج المحلي البحريني.
5. () يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الأسمي.
6. () يهتم الاقتصاد الجزئي بدراسة مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة، وتحديد العوامل التي تؤثر على مستوى هذا النشاط.
7. () الناتج القومي الإجمالي هو نفسه الناتج المحلي الإجمالي.
8. () في طريقة قياس الناتج القومي بطريقة المنتج النهائي، يتم استبعاد قيمة المواد الخام.
9. () يحسب الناتج القومي بطريقة الدخل المكتسب.
10. () الناتج القومي الإجمالي عبارة عن قيمة نقدية لسهولة جمع العديد من السلع والخدمات غير المتجانسة.
11. () النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث على المدى القصير.
12. () الدخل القومي هو الدخل الذي يتم الحصول عليه باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية، أي عناصر الإنتاج المملوكة لأفراد المجتمع.

س2: تعتبر التنمية "توسيع الخيارات لجميع أفراد المجتمع". حلل هذه العبارة.



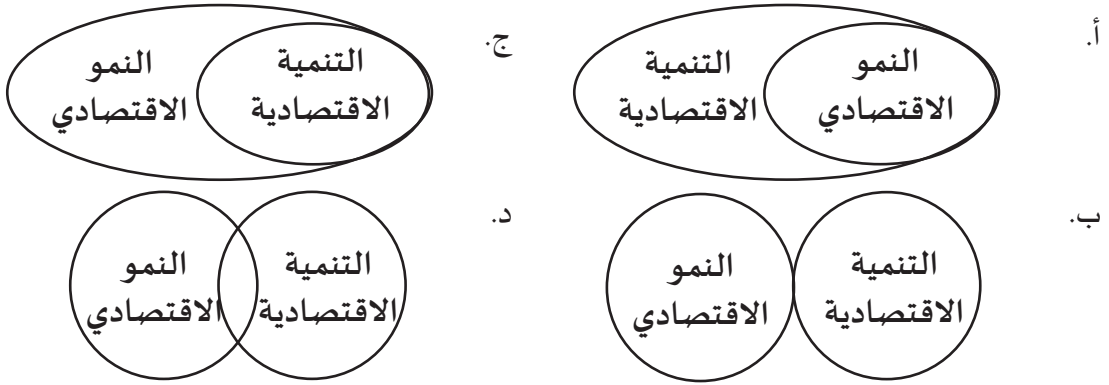
س3: يعتبر النمو الاقتصادي شرطاً مهماً، إلا أنه غير كافٍ لتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل". ناقش هذه العبارة.

س4: ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة:

1- تتعدد مقومات التنمية الاقتصادية، ولكن يُعدُّ أهمها على الإطلاق:

- أ. الموارد الطبيعية
ب. التطور التكنولوجي
ج. العنصر البشري
د. رأس المال

2- الشكل الذي يعبر عن مضمون العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:



3- ما تنفقه الوزارات الحكومية المختلفة مقابل السلع والخدمات التي يقدمها القطاع الخاص، هو:

- أ. الانفاق الاستهلاكي
ب. الانفاق الحكومي
ج. الانفاق الاستثماري
د. صافي المعاملات الخارجية

4- الناتج القومي لابد وأن يتم تقديره خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون:

- أ. سنة
ب. ثلاث سنوات
ج. سنتين
د. أربع سنوات

5- عملية تغيير تهدف إلى تطوير وتنظيم النشاط الاقتصادي من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية، وتحسين

مستوى المعيشة لمختلف أفراد وفئات المجتمع، وإشباع حاجاتهم المادية. تُعرف بـ:

- أ. التنمية الصناعية
ب. التنمية الزراعية
ج. التنمية البشرية
د. التنمية الاقتصادية

س5: إذا علمت أن إنتاج سلعة ما يتم على ثلاث مراحل، وكانت القيمة المضافة تساوي 300 دينار في كل من المرحلتين الأولى والثانية، فإذا كانت مخرجات المرحلة الأخيرة للإنتاج تساوي 1000 دينار، فكم تساوي القيمة المضافة للمرحلة الثالثة في الإنتاج؟

س6: هل المبالغ التي تدفعها الحكومة في صورة معاشات التقاعد، وإعانات الفقراء واليتامى، وذوي الهمم تعتبر إنفاقاً حكومياً؟ برر إجابتك.

س7: وضح الخدمات الصحية التي تقدمها مملكة البحرين للمواطنين والمقيمين.

س8: علل الآتي:

- 1- الناتج القومي من المؤشرات المهمة في الاقتصاد الوطني.
- 2- كانت مملكة البحرين في طليعة الدول العربية التي اهتمت بالقطاع التعليمي.
- 3- الإنفاق الاستثماري يمثل أهمية كبيرة.

س9: بفرض توافر البيانات الآتية عن اقتصاد دولة ما (بالمليون دينار بحريني):

| | | | |
|--------------------|-----------|--------------------|----------|
| الانفاق الاستهلاكي | 180 مليون | اجمالي الاستثمارات | 46 مليون |
| إجمالي الواردات | 12 مليون | الانفاق الحكومي | 84 مليون |
| اهتلاك رأس المال | 52 مليون | إجمالي الصادرات | 9 مليون |
| أرباح موزعة | 13 مليون | معاشات التقاعد | 23 مليون |

أ) من خلال البيانات السابقة، ما الطريقة المناسبة لحساب الناتج القومي؟

ب) احسب الناتج القومي.

س10: أكمل جدول القيمة المضافة لمراحل زراعة القمح:

| القيمة المضافة | المخرجات | المدخلات | مراحل الإنتاج |
|----------------|----------|----------|----------------------|
| | 10 | صفر | زراعة القمح |
| 25 | | 10 | تحويل القمح إلى دقيق |
| | 65 | | تحويل الدقيق إلى خبز |
| المجموع | | | |



- س11: في نموذج اقتصاد بدائي زراعي مبسط بافتراض أن قطاع النشاط الإنتاجي يتكون من القطاعات الآتية:
- المزارع، مصنع الغزل والنسيج، وشركة ملابس. وتتحدد فيه علاقات الإنتاج على النحو الآتي:
 - تقوم مزرعة (ع) بإنتاج القطن قيمته الإجمالية 50 دينار بحريني ولا تستخدم أية مستلزمات إنتاجية، وتقوم ببيع إنتاجها كله لمصنع الغزل والنسيج.
 - يحول مصنع الغزل والنسيج القطن إلى لفة من القماش قيمته الإجمالية 100 دينار بحريني، ويبيعه بالكامل لشركة الملابس.
 - تقوم شركة الملابس بخياطة القماش إلى فساتين قيمتها الإجمالية 200 دينار بحريني، وتبيعه بالكامل إلى تاجر التجزئة.
- احسب الناتج القومي لهذا الاقتصاد المبسط باستخدام الطريقتين.



الوحدة الرابعة

المشكلات الاقتصادية

أهداف الوحدة

يُتَوَقَّع من الطالب في نهاية هذه الوحدة أن:

- ◀ يوضح مفهوم التضخم وأسبابه.
- ◀ يستنتج الآثار المترتبة على التضخم وكيفية معالجتها في الدول.
- ◀ يدرك معنى البطالة وأنواعها.
- ◀ يوضح مشاكل البطالة.
- ◀ يُقدر جهود الدولة في معالجة المشكلات الاقتصادية العالمية
- ◀ يعترف بجهود مملكة البحرين في تحقيق الرؤية الاقتصادية 2030م لمواجهة المشكلات الاقتصادية العالمية.
- ◀ يفسر كيفية الحد من البطالة وأثارها في مملكة البحرين.

عناوين الدروس

- ◀ التضخم
- ◀ البطالة

1-4 التضخم

مفاهيم نتعلمها في هذا الدرس:

| | |
|---------------------|-----------------|
| Inflation | التضخم |
| Moderate Inflation | التضخم المعتدل |
| Galloping Inflation | التضخم المتسارع |
| Hyper Inflation | التضخم الجامح |
| Monetary Policy | السياسة النقدية |
| Fiscal Policy | السياسة المالية |

أهداف درسنا:

1. نتعرف مفهوم التضخم وتصنيفاته.
2. نحسب معدل التضخم.
3. نحدد أسباب التضخم.
4. نفسر الآثار المترتبة على التضخم.
5. نستنتج كيفية معالجة التضخم.
6. نُقدر جهود مملكة البحرين في معالجة مشكلة التضخم.

في البدء

ناقش مع زملائك، إذا عانت دولة ما من ارتفاع مستمر بالأسعار دون تغير في دخول الأفراد، فماذا يحدث؟

من المسائل أو الظواهر الأساسية التي تدخل معالجتها ضمن إطار الاقتصاد الكلي، هي تلك المسائل التي تتعلق بظاهرتي التضخم والبطالة، الظاهرتان اللتان أصبحتا أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعاً وانتشاراً وتداولاً ليس على لسان المختصين فقط، بل حتى بين عموم أفراد المجتمع.

كما يمكن القول أن هاتين الظاهرتين أصبحتا تشكلان أكثر الظواهر الاقتصادية انتشاراً في معظم اقتصادات العالم في الوقت الحاضر، هذا مما دفع العديد من الاقتصاديين والمختصين وحتى الحكومات إلى إيجاد الحلول المناسبة أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الظواهر، نظراً لما تُلحقه من آثار سلبية على حركة التنمية الاقتصادية ومسار الاقتصاد القومي وعلى أفراد المجتمع بشكلٍ عام. ونظراً لأهمية هذين الموضوعين، سنفرد في هذه الوحدة بشيء من التركيز والإيضاح، ماذا تعني كل من هاتين الظاهرتين، وما أسباب ظهورهما، وكيف يمكن معالجة كل واحدة منهما.

أولاً: مفهوم التضخم وتصنيفاته

نشاط جماعي (1-1-4)



أمامك مجموعة من العناوين لمواد إعلامية مختلفة (أخبار أو مقالات أو عناوين الأخبار التلفزيونية (... اقرأها بإمعان، ثم أجب عما يأتي من أسئلة:

تضخم أسعار الغذاء وانهيار العملات أمام الدولار يهددان الأمن الغذائي

ارتفاع التضخم والحروب من أهم عراقيل النمو الاقتصادي

معدلات التضخم بمملكة البحرين مستقرة

ارتفاع التضخم يؤدي إلى انخفاض هائل في الأجور الحقيقية

كورونا وتفاقم التضخم

مملكة البحرين سادس أقل دولة بالعالم من حيث التضخم لعام 2023

ظاهرة غسيل الأموال وانعكاساتها على التضخم

- ما الظاهرة التي تحدثت عنها العناوين السابقة؟ وبرأيك، ما أسبابها؟
- هل سمعت عن هذه الظاهرة من قبل؟ وماذا تعرف عنها؟
- هل هذه الظاهرة عالمية؟ وما وضع مملكة البحرين من هذه الظاهرة؟

تمعن المجموعات الثلاثة جيداً، ثم أجب عن الأسئلة التي تليها:



2020



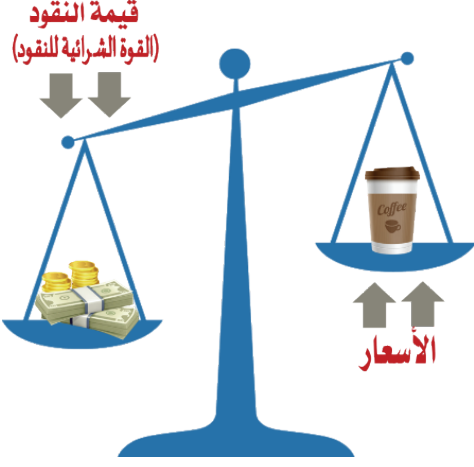
2000



1980



- قرّن بين كمية السلعة في سنة 1980م وكمية السلعة في 2020م.
- ماذا حدث في أسعار السلعة في المجموعات الثلاث؟
- هل قيمة 10 دولارات تغيرت؟ أم القوة الشرائية للنقود تغيرت؟
- أي مجموعة تعبر عن مصطلح التضخم؟



الشكل (1-1-4): مفهوم التضخم

يعرف التضخم بأنه "ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار" عادة يكون التضخم مفرطاً أو جامحاً إذا ارتفعت الأسعار النقدية بصورة متصاعدة خلال فترة زمنية قصيرة؛ حيث يشعر المستهلك بالتضخم السعري من خلال المقارنة بين حجم السلع والخدمات التي كان يشتريها سابقاً والتي يشتريها حالياً، فتتخفض القيمة الشرائية للنقود وتقل حجم المشتريات تبعاً لذلك. أما التضخم التدريجي فيحدث على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً وتأثيراته تبدأ بالتصاعد تدريجياً في المستهلك.

التضخم Inflation

عبارة عن ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار؛ نتيجة لنمو حجم الطلب الكلي بمعدل أسرع من معدل نمو حجم العرض الكلي.

من خلال التعريف السابق نجد أن هناك شرطين لوجود ظاهرة التضخم هما:

الشرط الأول: أن يكون الارتفاع في أسعار كافة السلع والخدمات وليس بعضها، وهذا هو الذي تعنيه كلمة المستوى العام للأسعار.

الشرط الثاني: أن يكون ارتفاع الأسعار ملموس وواضح (في الغالب أكثر من 5%)، وأن يستمر لفترة زمنية طويلة.

ويمكن تصنيف التضخم وفقاً لدرجة حدته، كما هو مبين أدناه:

◀ **التضخم المعتدل Moderate Inflation:** يتميز هذا التضخم بأنه تضخم بمعدل بسيط ويزيد ببطء، لذلك لا يوجد لهذا النوع آثار سلبية واضحة على الاقتصاد القومي وهو لا يستدعي تدخلاً حكومياً لمعالجته.

◀ **التضخم المتسارع Galloping Inflation:** يحدد في صورة معدلات تضخم متزايدة من سنة لأخرى تستدعي تدخلاً حكومياً لمعالجتها بسياسات مالية أو نقدية انكماشية مناسبة كتخفيض النفقات الحكومية أو زيادة الضرائب أو تخفيض عرض النقد.

◀ **التضخم الجامح Hyper Inflation:** يحدث في صورة معدلات تضخم مرتفعة نتيجة أزمة ما يمر بها الاقتصاد ولا يعالج إلا بحل الأزمة التي سببتها. وأن هذا النوع من التضخم يحدث في الأوضاع الاقتصادية والسياسية السيئة جداً كالحروب. مثال على ذلك حدوث التضخم الجامح في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وفي اليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: قياس معدل التضخم

يتم قياس معدل التضخم عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

مثال (1-1-4)

إذا كانت تكلفة السلعة "ص" 550 دينار عام 2022م، و500 دينار عام 2021م. فأوجد الرقم القياسي لتكلفة السلعة (معدل التضخم) لعام 2022م.

الحل:

$$\text{معدل التضخم} = 100 \times \frac{500 - 550}{500} = 10\%$$

نشاط فردي (2-1-4)

الجدول أدناه يلخص تطورات سوق السلعة "س" خلال الفترة الممتدة من 2018م لغاية 2022م:

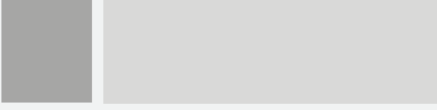
| السنوات | 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 |
|-----------------|------|------|------|------|------|
| السعر (د.ب.) | 18 | 15 | 11 | 8 | 5 |
| الكمية المطلوبة | 180 | 200 | 250 | 270 | 300 |
| الكمية المعروضة | 350 | 300 | 280 | 260 | 200 |

بناءً على الجدول السابق أجب عما يأتي:

- ما الظاهرة التي تصف بها حركة أسعار هذه السلعة؟ حددها بالتعريف.
- حدد المشكلة التي يمكن أن تنتج عن الحالة الاقتصادية في 2022م، وحدد نوعها بالشرح.
- أوجد الرقم القياسي لتكلفة السلعة (معدل التضخم) لعام 2020م.



اقرأ المقال التالي، ثم أجب عن الاسئلة التي تليها:



جريدة الأيام - العدد 12020 (بتصرف)، الأحد 6 مارس 2022

ما الجديد في موضوع التضخم هذه المرة؟

التضخم كغيره من ظواهر الاقتصاد الرأسمالي كالكساد والرواج والانكماش يمر بدورات زمنية متفاوتة والتي تعرف في علم الاقتصاد بالدورات الاقتصادية. وإن كان التضخم بشكل عام يمثل ظاهرة ارتفاع الأسعار إلا أن أسبابه وتداعياته تختلف من مرحلة زمنية إلى أخرى وفقاً للسياسات المالية والنقدية المتبعة، وكذلك وفقاً للظروف السائدة سواء على الصعيد السياسي أو الصحي مثل فترات تفشي الأوبئة أو فترات الحروب والصراعات أو غيرها من الأسباب.

وخلال العقدين الماضيين ورغبة في تحفيز ودعم النمو الاقتصادي انتهجت كثير من الدول إن لم يكن معظمها، سياسات مالية ونقدية توسعية تمثلت في زيادة الانفاق وتخفيض أسعار الفوائد إلى أدنى مستوى من قبل البنوك المركزية. كل هذه التدابير والسياسات أدت إلى ضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد انعكس في شكل مبالغة كبيرة بأسعار الأصول وخاصة الأسهم، كما انعكس ذلك بالمحصلة في شكل ارتفاع أسعار البضائع والسلع. وقد شهدنا منذ بدء جائحة كورونا حوافز وانفاقات سخية لمساعدة القطاعات والأنشطة الاقتصادية المتضررة من تداعيات هذه الجائحة الأمر الذي حذر منه بعض الخبراء بأن مثل هذه الانفاقات الكبيرة من شأنها أن توجب ارتفاعات الأسعار وتؤدي إلى تفاقم ظاهرة التضخم. ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل والأسباب الاختناقات الكبيرة التي عانت منها سلاسل الإنتاج، هذا إضافة إلى نقص الأيدي العاملة نتيجة للإجراءات المتبعة للحد من آثار جائحة كورونا، والتي في المحصلة أدت في بعض القطاعات إلى صعوبة حركة العمالة بالشكل الذي تتطلبه حاجة القطاعات الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأجور وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج.

هذه في الواقع طبيعة الدورات الاقتصادية التي تمر بها اقتصاديات دول العالم سواء على صعيد النمو أو الانكماش أو على صعيد التضخم أو الكساد. هذا وإن كان من الصعب الفرار أو تجنب هذه الدورات وتداعياتها إلا أنه يفترض بأن يكون للسياسات المالية والنقدية ألياتها وأدواتها التي على الأقل يمكنها التخفيف من حدة مثل هذه الدورات والتحكم في معدلاتها وتقصير أمدتها قدر الإمكان.

- ماذا نقصد بالدورات الاقتصادية؟
- ما أسباب التضخم، كما ورد في المقال السابق؟
- وضح آثار التضخم على الاقتصاد والمجتمع.

إن التضخم قد ينشأ بسبب زيادة طلب المستهلكين، وهذا ما يطلق عليه التضخم الناشئ عن الطلب. كما قد

ينشأ بسبب زيادة تكاليف الإنتاج وهو ما يطلق عليه التضخم الناشئ عن العرض. وذلك على النحو الآتي:



1. **التضخم الناشئ عن الطلب Demand-Pull Inflation:** حيث إن جانب الطلب يخص فئة المستهلكين، فإن هذا النوع من التضخم يحدثه المستهلكون بسبب زيادة طلبهم على مختلف السلع والخدمات في السوق بشكل يفوق حجم المعروض من هذه السلع والخدمات، وما سبق يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومع استمرار هذا الوضع تستمر عملية ارتفاع الأسعار بشكلٍ متتالي؛ مما يؤدي إلى حدوث هذا النوع من التضخم ولكي يحدث هذا النوع من التضخم يشترط عدم وجود إمكانيات في المجتمع لزيادة حجم الإنتاج، ومن ثم زيادة العرض لكي يحدث التوازن بين العرض والطلب.

2. **التضخم الناشئ عن العرض Supply-Push Inflation:** يحدث هذا النوع من التضخم عند ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج (أجور العمال – الموارد الخام – الآلات والمعدات ... إلخ)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتقليل أرباح المنتجين. وهذا يجعل المنتجين غير راغبين بعرض السلع والخدمات بالأسعار الحالية في السوق بسبب قلة الأرباح. مما يؤدي لقلّة العرض في الاقتصاد، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات (حدوث التضخم). ومثال على حدوث التضخم من جانب العرض:

(أ) لنفرض أن هناك عاملاً ينتج 10 وحدات من سلعة ما في اليوم الواحد، وكان سعر بيع الوحدة من هذه السلعة دينار واحد. وبالتالي فإن أقصى أجر يمكن أن يحصل عليه هذا العامل هو 10 دنانير في اليوم بفرض أن عنصر العمل هو العنصر الوحيد المستخدم في إنتاج هذه السلعة.

(ب) إذا طلب العامل رفع أجره إلى 15 دينار في اليوم، فهذا يعني أن تكلفة إنتاج السلعة أكبر من ثمن بيعها في السوق.

(ج) إذا كان عنصر العمل نادرًا في المجتمع، ويخشى صاحب العمل من فقدانه سيضطر إلى زيادة تكلفة الإنتاج إلى 15 دينارًا للوحدة. وبالتالي ضرورة رفع سعر بيع الوحدة إلى 15 دينارًا، وهذا ما يقصد بالتضخم من جانب العرض بصورة مبسطة.

رابعاً: الآثار المترتبة على التضخم

للتضخم آثار اقتصادية مؤثرة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأبرز هذه الآثار ما يأتي :

1. **أثر التضخم على توزيع الدخل في المجتمع:** كما سبق أن وضحنا أن ارتفاع الأسعار في صالح المنتجين، وفي غير صالح المستهلكين فالارتفاع المتتالي في الأسعار يؤدي إلى حصول فئة المنتجين على نصيب الأسد من الدخل القومي في المجتمع. مما يعني أن التضخم يؤدي إلى عدم عدالة توزيع الدخل في المجتمع.
2. **أثر التضخم على الكفاية الإنتاجية في المجتمع:** إن طلب المستهلكين المتزايد على السلع والخدمات يؤدي إلى عدم اهتمام المنتجين بجودة إنتاجهم ففي سبيل زيادة الإنتاج سيقومون بتشغيل العمالة الأقل كفاءة والآلات الأقل جودة وما سبق يؤدي في النهاية إلى انخفاض الكفاية الإنتاجية.
3. **أثر التضخم على التجارة الخارجية:** من أهم الآثار السلبية التي تنجم عن التضخم انخفاض صادرات الدولة من السلع والخدمات بسبب ارتفاع أسعارها؛ وذلك لأن ارتفاع الأسعار المحلية في الداخل بمعدل أسرع وأكبر من الأسعار في دول العالم الخارجي سينتج عنه ما يأتي:
 1. زيادة طلب مواطني الدولة على السلع الأجنبية الأرخص ثمنًا، مما يؤدي إلى زيادة واردات الدولة.
 2. عدم طلب دول العالم الخارجي خدمات وسلع هذه الدولة بسبب ارتفاع أسعارها.
 3. زيادة واردات هذه الدولة مع نقص صادراتها يؤدي إلى حدوث عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها.
 4. قد تضطر هذه الدولة إلى بيع احتياطياتها من الذهب لتمويل وارداتها.
 5. قد تضطر هذه الدولة إلى الاقتراض من الخارج.

خامساً: كيفية معالجة التضخم

من أجل معالجة التضخم تستخدم الدولة عادة السياسات الكلية التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام، سواء أكانت المالية أو النقدية، حيث تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تساهم في الحد من ظاهرة التضخم، والتي تنحصر فيما يأتي:

1- إجراءات السياسة النقدية Monetary Policy Instrument:

(أ) **عمليات السوق المفتوحة Open Market Operation:** حيث يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة بالتأثير على عرض النقود بحيث يدخل السوق المالي لبيع ما لديه من سندات حكومية، ويتلقى مقابلها نقودًا ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائدة في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق وبالتالي التخفيف من حدة التضخم.



(ب) **سياسة الاحتياطي الإلزامي Require Reserved Ratio**: يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها، ويسمى ذلك بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي، ويلتزم كل بنك الاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يحصل منها على أية فوائد، ففي أثناء ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل عندئذ قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق تقديم القروض وبالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد الأمر الذي يساعد على مكافحة التضخم.

(ج) **سياسة إعادة سعر الخصم Discount Rate Ratio**: ويقصد بسعر الخصم، سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم ما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي يعطيها للبنوك التجارية، مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، فتقل رغبة الأفراد على الاقتراض فيقل الطلب على النقود مما يؤدي إلى معالجة التضخم في الاقتصاد.

2- إجراءات السياسة المالية Fiscal- Policy Instruments

(أ) **الإنفاق العام والضرائب Government Expenditures and Taxes**: حيث تقوم الدولة في حالة التضخم بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام وقد تستخدم الوسيلتين معاً إذا دعت الحاجة، ولهذه السياسة أثر في تحفيز الطلب الكلي على السلع والخدمات بفعل تأثير الضرائب والإنفاق العام.

(ب) **سياسة التسعير الجبري Price Control**: حيث تقوم الدولة بوضع حد أقصى أو أدنى للأسعار في حالة التضخم من أجل التأثير على الأسعار، كما يمكن استخدام نظام التقنين أو البطاقات التموينية للتأثير على حجم الاستهلاك، وبالتالي الطلب الكلي.

(ج) **سياسة الحد من زيادة الأجور Wage Control**: وذلك عن طريق وضع حد أعلى للأجور (سقف)، وحد أدنى للأجور (أرضية) كل ذلك من أجل التأثير على الطلب الكلي ومحاولة الحد من التضخم.

(د) **سياسة الحد من استيراد السلع الكمالية Imports Control**: وذلك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية، حيث تقوم الدولة برفع التعرفة الجمركية على استيراد هذه السلع وأحياناً تقوم بمنع استيراد هذه السلع نهائياً.

(هـ) **سياسة تشجيع الادخار الموجه نحو الاستثمار Effects of Saving**: تهدف هذه السياسة إلى تقليل حجم الإنفاق الحكومي، ومحاولة توجيه المدخرات نحو الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي أي العرض الكلي مما يساعد في تخفيض الأسعار وإعادة القوة الشرائية للنقود.

سادساً: جهود مملكة البحرين في معالجة مشكلة التضخم

نشاط جماعي (4-1-4)



اقرأ اللقاء الصحفي الآتي، ثم أجب عن الأسئلة التي تليها:



وزير المالية والاقتصاد الوطني:

البحرين أطلقت مبادرات لكبح التضخم بمعدلات مقبولة

لفت وزير المالية والاقتصاد الوطني "أن أبرز ما تبنته مملكة البحرين من سياسات للحفاظ على معدلات مقبولة من التضخم هي: ثبات أسعار وقود الجازولين، وثبات أسعار تعرفه الكهرباء والماء، والحد من تأثير المملكة من الأزمة العالمية في سلاسل التوريد، بجانب ثبات سعر صرف الدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي والذي شهد ارتفاعاً مقارنة بالعملات الرئيسية، وبدوره أدى إلى زيادة القوة الشرائية للدينار البحريني، وكذلك الرقابة المشددة على الأسواق، وإعفاء السلع الأساسية من القيمة المضافة."

وأوضح: "جاءت مبادرات الحد من آثار التضخم، والتي تمت بالشراكة مع القطاع الخاص عبر غرفة صناعة وتجارة البحرين، بجانب الرقابة على الأسواق من قبل الجهات الحكومية المختصة."

- ما الجهات الحكومية المسؤولة عن ضبط معدلات التضخم في البلاد؟
- ما الاجراءات التي اتخذتها حكومة مملكة البحرين في مواجهة التضخم؟
- بالرجوع إلى اللقاء الصحفي من خلال رمز الاستجابة السريعة أعلاه، أعد مع زملائك عرض تقديمي يتضمن أهم مبادرات مملكة البحرين لكبح ظاهرة التضخم، التي ذكرها وزيرة المالية والاقتصاد الوطني.

أطلقت مملكة البحرين عدة مبادرات لكبح جماح التضخم وساهمت في استقرار معدلاته بمستويات أقل مما هو حاصل في العديد من دول العالم وبنسب مقاربة مع دول المنطقة. وتم تنفيذ المبادرات بالشراكة مع القطاع الخاص عبر غرفة صناعة وتجارة البحرين، بجانب الرقابة على الأسواق من قبل الجهات الحكومية المختصة. وأبرز ما تبنته مملكة البحرين من سياسات للحفاظ على معدلات مقبولة من التضخم هي:

- ◀ ثبات أسعار وقود الجازولين.
- ◀ ثبات أسعار تعرفه الكهرباء والماء.
- ◀ الحد من تأثير المملكة في الأزمة العالمية في سلاسل التوريد.
- ◀ ثبات سعر صرف الدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي والذي شهد ارتفاعاً مقارنة بالعملات الرئيسية، وبدوره أدى إلى زيادة القوة الشرائية للدينار البحريني.
- ◀ الرقابة المشددة على الأسواق.
- ◀ إعفاء السلع الأساسية من القيمة المضافة.



التضخم عبارة عن ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار؛ نتيجة لنمو حجم الطلب الكلي بمعدل أسرع من معدل نمو حجم العرض الكلي.

تصنيف التضخم وفقاً لدرجة حدته، إلى: التضخم المعتدل، والتضخم المتسرع، والتضخم الجامح.

يتم قياس معدل التضخم عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

التضخم قد ينشأ بسبب زيادة طلب المستهلكين، وهذا ما يطلق عليه التضخم الناشئ عن الطلب. كما قد ينشأ بسبب زيادة تكاليف الإنتاج وهو ما يطلق عليه التضخم الناشئ عن العرض.

للتضخم آثار اقتصادية عديدة منها: الأثر على عدالة توزيع الدخل في المجتمع، والأثر على الكفاية الإنتاجية في المجتمع، والأثر على التجارة الدولية.

تقوم الدولة بمجموعة من الإجراءات التي تساهم في الحد من ظاهرة التضخم وهي: إجراءات السياسة النقدية وإجراءات السياسة المالية.

أطلقت مملكة البحرين عدة مبادرات لكبح جماح التضخم وساهمت في استقرار معدلاته بمستويات أقل مما هو حاصل في العديد من دول العالم وبنسب مقاربة مع دول المنطقة.



النظام الاقتصادي هو مجموعة القواعد والقوانين، التي تنظم البيئة الاقتصادية في مجتمع معين. وهناك عدة أنظمة منها:

- النظام الرأسمالي: يقوم على أساس احترام الملكية الفردية والمحافظة عليها، إذ يجب ترك الحرية للفرد في العمل وفي الإنتاج والبيع دون تدخل الدولة.
- النظام الاقتصادي الاشتراكي: يقوم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ويهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وإلغاء استغلال الإنسان للإنسان، من خلال مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص وتدخل الدولة في جميع الشؤون الاقتصادية.
- النظام الاقتصادي المختلط: وهو نظام يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي والاشتراكي.

أسئلة الدرس



- س1: وضّح المقصود بالتضخم. مع توضيح تصنيفاتها.
- س2: إذا كانت تكلفة السلعة "ع" 750 دينار عام 2022م، و600 دينار عام 2021م. فأوجد الرقم القياسي لتكلفة السلعة (معدل التضخم) لعام 2022م.
- س3: اذكر أسباب التضخم.
- س4: ما الآثار المترتبة على ظاهرة التضخم.
- س5: تقوم الدول بمجموعة من الإجراءات التي تساهم في الحد من ظاهرة التضخم، عددها.
- س6: عدد أبرز ما تبنته مملكة البحرين من سياسات للحفاظ على معدلات مقبولة من التضخم.

2-4 البطالة

مفاهيم نتعلمها في هذا الدرس:

| | |
|------------------|-------------------------|
| البطالة | Unemployment |
| معدل البطالة | Unemployment Rate |
| البطالة الهيكلية | Structural Unemployment |
| البطالة الدورية | Cyclical Unemployment |
| البطالة الموسمية | Seasonal Unemployment |

أهداف درسنا:

1. نعرّف مفهوم البطالة.
2. نستنتج المشكلات الناتجة عن البطالة.
3. نميز بين أنواع البطالة.
4. نفسر طرائق الحد من مشكلة البطالة.
5. نقدر جهود مملكة البحرين في الحد من البطالة.

في البدء

ناقش مع زملائك، ما مدى خطورة مشكلة البطالة؟

إن الاستخدام الأمثل والفعال للقوى البشرية هو الثروة الحقيقية في كل مجتمع والعمل ليس فقط أساس الإنتاج والتقدم فيه، وإنما في العمل على تأثيره القوي في الشعور بالأمن والثقة والتقدير والرضاء النفسي. بالتالي فإن البطالة يترتب عليها إهدار للموارد البشرية وإصابة الفرد بالخلل النفسي والاجتماعي، وهي الوجه الآخر لإهدار حق الإنسان في العمل باعتباره ضرورة إنسانية، فالبطالة تُعدُّ من أشد معوقات التقدم والتنمية في المجتمع، التي تهدد أمنه واستقراره وسلامته وتماسكه وتؤدي إلى خفض مستوى المعيشة وزيادة معدل الفقر.

إن البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو بآخر. ولقد أصبحت البطالة تمثل أزمة عالمية ويندر أن يوجد بلد لا يعاني منها ومن آثارها ولا خلاف على أنها الآن واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، ولذلك كان الاهتمام بمشكلة البطالة على المستويين العالمي والمحلي، فقد اهتمت منظمة العمل الدولية في اتفاقياتها وتوصياتها وتقاريرها بالتأمين ضد البطالة وتحقيق التوظيف الكامل. وفيما يأتي سنُسلطُ الضوء على مفهوم البطالة، وأنواعها، وأهم الأسباب التي تؤدي إليها، وجهود مملكة البحرين في الحد

منها.

أولاً: مفهوم البطالة

نشاط جماعي (1-2-4)



اقرأ الحالة الآتية جيداً، ثم أجب عن الأسئلة التي تليها:

نظرًا لتكدس عدد كبير من الموظفين في إحدى المؤسسات، أنهيت خدمة راشد محمد المتزوج حديثاً، وقد نصحه صديقه عندما كان يبحث عن عمل التسجيل في مشروع "نظام التأمين ضد التعطل"، وبعد تلقيه التدريب والتأهيل المناسب في "المشروع الوطني للتوظيف" ألتحق بوظيفة مناسبة وحصل على أول أجر شهري قدره 550 دينار بحريني.

- ما المشكلة التي تعرض لها راشد محمد.
- ما نوع البطالة التي تعرض لها راشد محمد.
- أذكر شرطاً من الشروط الأساسية لمشكلة راشد.
- ما المشاكل التي تتوقع قد واجهت راشد عندما كان عاطلاً عن العمل.
- كيف استفاد راشد من المشرع التي تقدمها مملكة البحرين للحد من البطالة؟

يُعدُّ العمل أحد عناصر الإنتاج؛ فهو يساعد كبقية العناصر على تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية من خلال المساهمة في الإنتاج (السلع - الخدمات)، ويتم التعامل مع عنصر العمل من خلال العرض والطلب في السوق، مما قد يظهر في معظم الأحيان تغلب عرض العمالة على الطلب عليها، هذا على افتراض أن العملية الإنتاجية استغلت بشكل كامل عنصر العمالة (التوظيف الكامل لقوى العمل)، وهذا يعنى اقتصادياً وجود بطالة بين القوى العاملة في المجتمع تختلف من حيث نوعها وطرق علاجها.

وتصنف الدول عادة العاطلين عن العمل اعتماداً على الجنس (ذكور - إناث) وعلى التخصصات العلمية للعاطلين والوظائف المتوفرة في سوق العمل سواء في القطاع العام أو الخاص.

فالبطالة تُعدُّ أحد المشكلات الاجتماعية على مستوى العالم، تعاني منها أغلب الدول؛ حيث تسعى إلى تقديم حلول للتخفيف منها، على سبيل المثال تدريب العاطلين وتأهيلهم؛ لتناسب قدراتهم مع متطلبات الوظائف المتاحة في سوق العمل.

البطالة Unemployment

العاطل عن العمل هو كل شخص لا يعمل وقادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه بجدية، ولا يمارس أي نشاط مهني أو تجاري.

منظمة العمل الدولية

من خلال التعريف السابق يبدو واضحاً بأن هناك ثلاثة شروط أساسية للبطالة هي:

- عدم توافر فرص عمل: أي لا توجد وظيفة مدفوعة الأجر، أو لا يوجد مجال لممارسة عمل آخر.



- القدرة على العمل والرغبة في قبول وظيفة مدفوعة الأجر، أو العمل الحر.
- البحث عن العمل: بمعنى اتخاذ إجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، مثل التسجيل في مكاتب العمل، ومتابعة الإعلانات في الصحف والمجلات وإجراء المقابلات والتقدم للوظائف المعلن عنها.

وتحسب نسبة العمال العاطلين بالقياس إلى مجموع القوى العاملة، ويُعدُّ معدل البطالة (Unemployment Rate) هو مقياس نسبي مئوي يستخدم للدلالة على نسبة انتشار البطالة في مجتمع معين، وإن السياسة الاقتصادية لكل بلد تركز في إبقاء هذا المعدل منخفضاً في معظم الأوقات. ويمكن قياس معدل البطالة باستعمال

الصيغة الآتية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{مجموع القوى العاملة}} \times 100$$

مثال (1-2-4)



إذا بلغ عدد القوى العاملة 11 مليون، وعدد العاطلين عن العمل 3 مليون خلال فترة زمنية معينة. فما معدل البطالة في تلك الدولة.

الحل:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{3}{11} \times 100 = 27.27 \text{ مليون عاطل}$$

نشاط فردي (2-2-4)



بلغ عدد القوى العاملة في دولة ما 16 مليون، أما عدد العاطلين عن العمل بلغ 6 مليون. احسب معدل البطالة في تلك الدولة.

ثانياً: مشكلات البطالة

هناك نوعان من المشكلات التي يتحملها المجتمع نتيجة للبطالة كما هو مبين أدناه:

مشكلات اقتصادية:

- ◀ صعوبة الاستغلال الأمثل للقوى العاملة لا يحقق للمجتمع الاستفادة القصوى من إنتاج السلع والخدمات.
- ◀ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لانخفاض الإنتاج الكلي.
- ◀ تأخر تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة؛ بسبب عدم التوظيف الكامل للقوى العاملة
- ◀ انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات؛ بسبب تعطل القوى القادرة على العمل، مما يؤثر سلباً في العمليات الإنتاجية وانخفاض الحافز لدى المنتجين على الإنتاج.

مشكلات اجتماعية:

- ◀ ظهور مشكلات اجتماعية منها عدم الاستقرار الأسري.
- ◀ ظهور حاجات العوز الاجتماعي، مما يحتمل المجتمع تكاليف مالية إضافية بتقديم معونات للعاطلين عن العمل.
- ◀ ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية.
- ◀ ظهور الجريمة بشتى أنواعها نتيجة العوز المادي.

ثالثاً: أنواع البطالة

هناك أنواع متعددة للبطالة، وهي تختلف نتيجة لاختلاف ظروف تشكلها كظاهرة، وبشكل عام فإن أنواع البطالة يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. **البطالة الهيكلية Structural Unemployment**: ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحويلات الاقتصادية التي تحدث من حين إلى آخر في هيكل الاقتصاد مثل اكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور منتجات جديدة تحل محل المنتجات القديمة. وللقضاء على هذا النوع من البطالة يستدعي تأهيل القوى العاملة وتدريبها؛ لتمكينها من التعامل مع المتغيرات التكنولوجية الحديثة.
2. **البطالة الدورية Cyclical Unemployment**: ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة لتقلبات الدورات الاقتصادية وركود قطاع الأعمال أو عدم كفاية الطلب الكلي على استيعاب الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد. ويقترح لعلاج هذا النوع من البطالة تطبيق سياسات اقتصادية محددة من شأنها تشجيع الطلب الكلي، وتضييق الفجوات الانكماشية وبالتالي إخراج الاقتصاد من مرحلة الركود.
3. **البطالة الموسمية Seasonal Unemployment**: نوع من البطالة المؤقتة تحدث في بعض القطاعات الاقتصادية (كالزراعة والسياحة) بسبب الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي ونتيجة للظروف والتقلبات المناخية.
4. **البطالة المقنعة أو المستترة Disguised Unemployment**: وجود بعض الأشخاص في وظائف يتقاضون عنها أجور بينما لا يضيفون شيئاً إلى الإنتاج والاستغناء عنهم لا يؤثر على حجم الإنتاج. ويُعدُّ هذا النوع من البطالة من أخطر الأنواع خاصة بالنسبة إلى الدول النامية والفقيرة؛ وذلك لأنها الوجه الآخر لسوء الإدارة وانخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية.
5. **البطالة الاحتكاكية (الفنية) Frictional Unemployment**: نوع من أنواع البطالة المؤقتة (لفترة زمنية قصيرة) وتحدث في حال توقف موظف عن العمل في شركة لفترة قصيرة من أجل انتظار إنهاء كافة إجراءاته النظامية قبل الانتقال للوظيفة الجديدة.

وأحد أساليب القضاء على هذا النوع من البطالة هو إقامة مراكز للتدريب المهني والتعريف بوجود الوظائف الشاغرة، وكذلك تسهيل انتقال العاطلين عن العمل إلى مواقع العمل الجديدة.

نشاط جماعي (3-2-4)



حدد نوع البطالة في الصورة الآتية:

| | | |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>3</p> <p>لقد استقلت من وظيفتي منذ فترة، وفي انتظار انتهاء اجراءات التسريح.</p> <p>نوع البطالة:</p> | <p>2</p> <p>أعمل في المسبح في الصيف، لكن بدء فصل الشتاء، لذا فأنا عاطل عن العمل حالياً.</p> <p>وظفت الشركة خمسة موظفين في قسم المحاسبة دون الحاجة الحقيقية لخدمتهم.</p> <p>نوع البطالة:</p> | <p>1</p> <p>أنا آسفة، من خبرتك السابقة في شركة المحاسبة، ليس لديك المهارات التكنولوجية المطلوبة للعمل هنا.</p> <p>نوع البطالة:</p> |
| <p>5</p> <p>تم تسريحي من العمل لقلة الزبائن في المقهى بسبب فيروس كورونا!</p> <p>نوع البطالة:</p> | <p>4</p> <p>لقد استقلت من وظيفتي منذ فترة، وفي انتظار انتهاء اجراءات التسريح.</p> <p>نوع البطالة:</p> | |

رابعاً: كيفية الحد من البطالة

تولي دول العالم مشكلة البطالة أهمية خاصة؛ حيث تسعى بجميع الأساليب والطرائق الممنهجة للقضاء عليها والتخفيف من أضرارها الاجتماعية، ذلك أن التطور الاقتصادي مرهون بخطط التنمية البشرية والتوظيف الكامل لعنصر العمل في الإنتاج، فالبرامج المعتمدة في هذا المجال تستند إلى تطوير القوى العاملة وتدريبها وتطوير كفاءتها وفقاً للمتغيرات المستهدفة في خطط التنمية الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال النظرة الشمولية التي تراعي التدرج في التعليم والتدريب المستمر، بهدف الحد من تنامي معدلات البطالة بأنواعها المختلفة. ويتطلب التعامل مع مشكلة البطالة تنفيذ خطط استراتيجية نوجزها في الآتي:

1. **خطط قصيرة ومتوسطة الأجل:** هدف هذه الخطط على المدى القصير والمتوسط هو التحكم في مشكلة البطالة بتوظيف القوى العاملة في جميع القطاعات الاقتصادية في الدولة (القطاع العام - القطاع الخاص). والعمل على تدريب القوى العاملة على الوظائف والمهن المختلفة، والتركيز في التنمية البشرية المستدامة، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التمويل والتدريب والمتابعة من قبل جهات متخصصة تساهم في هذا النمو حتى تستطيع استقطاب العاطلين عن العمل؛ حيث يمكن الحد مثلاً من البطالة الموسمية

والهيكلية بتدريب القوى العاملة على استعمال التقنيات الحديثة في الوظائف المستهدفة لسوق العمل. وأما البطالة المقنعة فيتم مواجهتها من خلال التخطيط وتوزيع المهام والواجبات المنوطة بكل عامل ضماناً لتحقيق الإنتاجية والاستفادة من الفوائض ذات الإنتاجية الحدية السالبة في قطاعات إنتاجية أخرى.

2. **خطط طويلة الأجل:** تهدف الخطط طويلة الأجل للقضاء على البطالة إلى إحداث تغيرات هيكلية استراتيجية على مستوى القطاعات الاقتصادية في الدولة؛ لتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار في الدولة من خلال التوظيف الكلي والمثمر لعناصر الإنتاج، مما يسهم في إيجاد وظائف سنوية تتناسب مع عدد طالبي العمل في المجتمع؛ فالنمو الاقتصادي المتزايد وزيادة الاستثمارات يفتحان مجالات متنوعة لدخول مجموعة من العاطلين لسوق العمل عبر استحداث عدد من الصناعات الجديدة أو التوسع في المنشآت الصناعية القائمة، على أن تظل برامج التنمية البشرية المستدامة أساساً لتطوير القوى العاملة على المدى الاستراتيجي، اعتماداً على وجود معلومات حول الوظائف المستهدفة على المدى البعيد وأعداد الباحثين عن عمل وتخصصاتهم العلمية.

خامساً: جهود مملكة البحرين في الحد من مشكلة البطالة

نشاط فردي (4-2-4)



شاهد مع زملائك في المجموعة الفيديو الآتي، من خلال رمز الاستجابة السريعة QR، ثم أجب عن

الأسئلة التي تليه:



- ما فكرة المشروع؟ ومن الجهات المنفذة للمشروع؟
- ماذا تقدم الجهة الداعمة للباحث عن العمل خلال فترة التدريب؟
- صمم مع زملائك في المجموعة، شعار لحملة وطنية يشجع أصحاب المشاريع التجارية لتوظيف البحريني.



لدى مملكة البحرين العديد من الإنجازات الرائدة في مجال تطوير سوق العمل والتوظيف، أبرزها:

- تأسيس صندوق العمل (تمكين) الذي يدعم النمو والتطور المستدام في الاقتصاد الوطني عبر تعزيز أداء القطاع الخاص في المملكة.
- إطلاق البرامج الوطنية للتوظيف في نسختها الثانية، والذي يستهدف إلى منح الأفضلية للمواطن البحريني، وتعزيز الفرص ليكون الخيار الأول في التوظيف في سوق العمل، والحفاظ على مرونة سوق العمل لاستقطاب الكفاءات.



من فكر قاداتنا



"الثروة الحقيقية لهذا الوطن العزيز التي لا تنضب هي المواطن البحريني الذي نفتخر ونعتز به دائماً ونعمل معه يدًا واحدة من أجل رقي وعزة وطننا."

- إقامة معارض التوظيف العام، ومعارض التوظيف المتخصصة لتسريع وتيرة توظيف المواطنين الباحثين عن عمل.
- تقوم وزارة العمل وصندوق العمل (تمكين) على تنفيذ العديد من برامج التدريب للارتقاء في المجال المهني وتطوير إمكانيات الكوادر البحرينية لتكون قادرة على المنافسة وجعل المواطن البحريني الخيار الأفضل عند التوظيف.
- التأمين ضد التعطل: ما زال التأمين ضد التعطل يؤتي ثماره منذ انطلاخته في المملكة عام 2007م، حيث استطاع النظام من تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية للمواطنين، عبر تقديم إعانات للباحثين عن عمل، وتوفير تعويضات للمفصولين خلال فترة التعطل الحرجة، وتعدُّ هذه التجربة من التجارب الإقليمية الناجحة التي أخذت للعمل بها بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- تعزيز مجالات السلامة والصحة المهنية: تسعى مملكة البحرين على الدوام لتوفير بيئة عمل سليمة وآمنة، لذا أولت الحكومة الموقرة اهتمامًا متزايدًا بتعزيز السلامة والصحة المهنية بمنشآت القطاع الخاص.
- قرار حظر العمل وقت الظهيرة من القرارات التي تحمل في طياتها أبعادًا إنسانية تتماشى مع احترام مملكة البحرين لحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق العمال بوجه خاص.

- يُعدُّ برنامج خطوة للمشروعات المنزلية من أهم المبادرات التي سعت وزارة العمل لتنفيذها بهدف تحقيق الضوابط المنظمة للأنشطة الإنتاجية للأفراد والأسر المنتجة، من خلال تأسيس المنزل المنتج لأصحاب الأفكار المميزة، والعمل المنزلي الحر، حيث يتم إعداد رواد أعمال من خلال دورات تدريبية بمركز التميز للمشروعات



من فكر قاداتنا



"ريادة الأعمال في البحرين أنموذج فريد قدم حلولاً مبتكرة لتجارب رائدة."

المنزلية ومركز التصميم والابتكار، وتسهيل تمويل مشاريعهم ودعمهم بتسويقها، وتأهيلهم ليكونوا أصحاب مشاريع مستدامة.

ملخص الدرس



- ◀ العاطل عن العمل هو كل شخص لا يعمل وقادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه بجدية، ولا يملس أي نشاط مهني أو تجاري.
- ◀ يتم قياس معدل البطالة وفق المعادلة الآتية:
معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل ÷ مجموع القوى العاملة × 100
- ◀ هناك نوعان من المشكلات التي يتحملها المجتمع نتيجة للبطالة وتُصنف إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية.
- ◀ تنقسم أنواع البطالة إلى: البطالة الهيكلية، والبطالة الدورية، والبطالة الموسمية، والبطالة المقنعة، والبطالة الاحتكاكية (الفنية).
- ◀ يتطلب التعامل مع مشكلة البطالة تنفيذ خطط استراتيجية وهي خطط قصيرة ومتوسطة الأجل وخطط طويلة الأجل.
- ◀ مملكة البحرين لها العديد من الإنجازات الرائدة في مجال تطوير سوق العمل والتوظيف.

إضاءة



◀ يتطور الذكاء الاصطناعي بوتيرة سريعة، واستعماله في الصناعات المختلفة على وشك أن يعيد صياغة الطريقة التي تتعامل بها الشركات مع موظفيها والأيدي العاملة لديها؛ ولذا علينا أن نتعرف جيدًا الإمكانيات التي قد يسفر عنها استخدام "ذكاء الآلة" في الأعمال الحديثة.

ولا بد أن نشير إلى السمة الأكثر أهمية في الذكاء الاصطناعي، ألا وهي القضاء على الأعمال الروتينية الرتيبة، بمعنى أن الذكاء الاصطناعي قد يساعد في تقليص وظائف بعض الأعمال، فبدلاً من قطاع الإنشاءات إلى الترفيه وإنتاج الغذاء تتضمن العمليات جميعها عددًا محددًا من المساعدين والمتربين والمعاونين، وهي وظائف تتطلب القليل من المهارة، وهنا سيظهر الأثر الأكبر لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

ومن المهن التي لا يمكن للذكاء الاصطناعي القضاء عليها: رائد الأعمال، والطبيب، ومصمم غرافيك، وغيرها من المهن.



- س1: وضح المقصود بالبطالة.
- س2: اذكر مشكلات البطالة الاقتصادية.
- س3: عدد أنواع البطالة.
- س4: وضح دور الدول في الحد من مشكلات البطالة.
- س5: عدد خمسة من إنجازات مملكة البحرين الرائدة في مجال تطوير سوق العمل والتوظيف.
- س6: اقرأ الحوار الآتي بدقة، ثم أجب عن الأسئلة التي تليه:
- التقى أحد الصحفيين بكل من صالح و جاسم وعادل بقسم التوظيف بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ودار بينهما الحديث الآتي:
- الصحفي : ما سبب وجودكم بهذا المكان؟
- الثلاثة : للبحث عن عمل.
- الصحفي : وهل أنتم الثلاثة لا تعملون حالياً؟
- الثلاثة : نعم!
- الصحفي : وما هو عملكم السابق؟
- صالح : كنت أعمل لدى إحدى المؤسسات بعقد مؤقت ولمدة سنتين، وهذا العقد انتهى منذ شهر، وأنا الآن بدون عمل، وأبحث عن عمل جديد.
- جاسم : كنت أعمل بمصنع بيع المياه الغازية، ونظراً لانخفاض المبيعات وتدني مستوى الأرباح تم الاستغناء عن خدماتنا، لذلك أنا الآن أبحث عن عمل.
- عادل : أعمل في شركة لصيد الروبيان، ونظراً لقرار التوقف عن صيد الروبيان لمدة أربعة أشهر حفاظاً على الثروة البحرية، جئت أبحث عن عمل آخر.
1. هناك مشكلة يعاني منها كل من صالح وجاسم وعادل، وهي مشكلة البطالة، عرفها؟
 2. حدد نوع البطالة التي تواجه كل من صالح وجاسم وعادل.
 3. اذكر أنواع أخرى للبطالة.
 4. احسب معدل البطالة إذا علمت أن عدد العاطلين لمجتمع ما بلغ 40000 شخص، وعدد السكان في المجتمع 2000000 نسمة، وأن مجموع القوى العاملة 80000 عامل.

تقويم الوحدة

س1: علل الآتي:

1. ظهور البطالة الدورية.
2. تُعدُّ البطالة المقنعة من أخطر أنواع البطالة.
3. يعتبر زيادة الطلب الكلي أحد الأسباب لحدوث تضخم في المجتمع.
4. في حالة التضخم يعمل المنتجون على زيادة استثماراتهم.
5. تولي دول العالم مشكلة البطالة أهمية كبيرة للقضاء على مشكلة البطالة والتخفيف من أضرارها.

س2: ما العلاقة بين التضخم والبطالة؟

س3: اقرأ القصة الآتية، ثم أجب عن الأسئلة التي تليها:

جابر رب أسرة مكونة من 4 أشخاص يتقاضى راتبًا قدره 400 دينار، وقد كان سعيدًا هذا الشهر حيث أصدرت الدولة قرارًا بزيادة رواتب الموظفين في القطاع العام، لذا فقد توجه للسوق لشراء مجموعة من السلع التي يحتاجها وهي: جهاز تلفاز - خزانة ملابس - مدفأة، ولكنه تفاجئ بارتفاع الأسعار بشكل كبير ومتصاعد في فترة زمنية قصيرة بشكل يفوق زيادة أجره مما أدى إلى انخفاض قدرته الشرائية والذي يدل على حدوث تضخم جامح، رجع جابر للمنزل دون أن يشتري شيئًا وليعيد حساباته مفكرًا في الحل.

- (أ) ما المشكلة التي واجهها جابر؟
- (ب) كيف كان ارتفاع سعر السلع من حيث السرعة والزمن؟
- (ج) ما السياسية التي تتبعها الدولة للقضاء على المشكلة أعلاه؟
- (د) ما الأسباب المؤدية لهذه المشكلة؟

س4: إذا كانت تكلفة السلعة "ص" 450 دينار عام 2021م، و400 دينار عام 2020م. فأوجد الرقم القياسي لتكلفة السلعة (معدل التضخم) لعام 2021م.



س5: تُعدُّ البطالة من المشاكل ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، صنف الجمل الآتية بما يتناسب مع هذه الأبعاد:

1. () البطالة مسؤولة عن الاضطرابات الأسرية؛ حيث تؤدي إلى تأخر الشباب عن الزواج وتكوين الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم.
2. () إهدار أهم الموارد الاقتصادية، وهو عنصر الموارد البشرية أي عدم الاستغلال الأمثل للقوى العاملة.
3. () تؤدي البطالة إلى خفض الإنتاج في الدولة، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.
4. () كثرة الجرائم في أوساط الشباب العاطلين عن العمل.
5. () هجرة الشباب وترك الأهل والوطن، مما يعني استنزاف العقول والطاقات البشرية لصالح بلدان أخرى.

س6: حدد نوع البطالة في الأمثلة الآتية:

1. () يتطلب عمل انجاز مشروع في شركة (س) للمقاولات 15 عاماً فقط، بينما تم توظيف 18 عاماً وهو عدد يفوق الحاجة الفعلية لإنجاز العمل.
2. () يظل عمال مزرعة يوسف دون عمل بعد موسم حصاد المحاصيل الزراعية من كل عام مؤقتاً.
3. () تعمل فاطمة في مؤسسة مبيعات، ونظراً لتراجع المبيعات وتدني الأرباح لسبب ركود السوق تم الاستغناء عن خدماتها.
4. () نورة تعمل مدققة حسابات في إحدى الشركات، وقررت ترك الوظيفة والبحث عن وظيفة أخرى تتناسب مع ظروفها، ولكن لم يكن لديها المعلومات الكافية عن الوظائف المتاحة للبحث عن الوظيفة.

س7: قارن بين التضخم المتسارع والتضخم الجامح.

س8: تمعن المجموعتين جيداً، ثم أجب عن الأسئلة التي تليهما:

المجموعة (أ):

| السلع | السعر | السلع | السعر |
|---------|------------|------------|------------|
| تلفاز | 150 دينار | 140 دينار | 140 دينار |
| كمبيوتر | 250 دينار | 270 دينار | 230 دينار |
| سيارة | 8500 دينار | 8400 دينار | 8550 دينار |

المجموعة (ب):

| | | | |
|---------|------------|------------|------------|
| تلفاز | 150 دينار | 160 دينار | 170 دينار |
| كمبيوتر | 250 دينار | 266 دينار | 287 دينار |
| سيارة | 8500 دينار | 8555 دينار | 8755 دينار |

(أ) ماذا حدث في أسعار السلع في المجموعة (أ)؟

(ب) ماذا حدث في أسعار السلع في المجموعة (ب)؟

(ج) أي المجموعتين يعبر عن مصطلح التضخم؟

